جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

تأثير أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

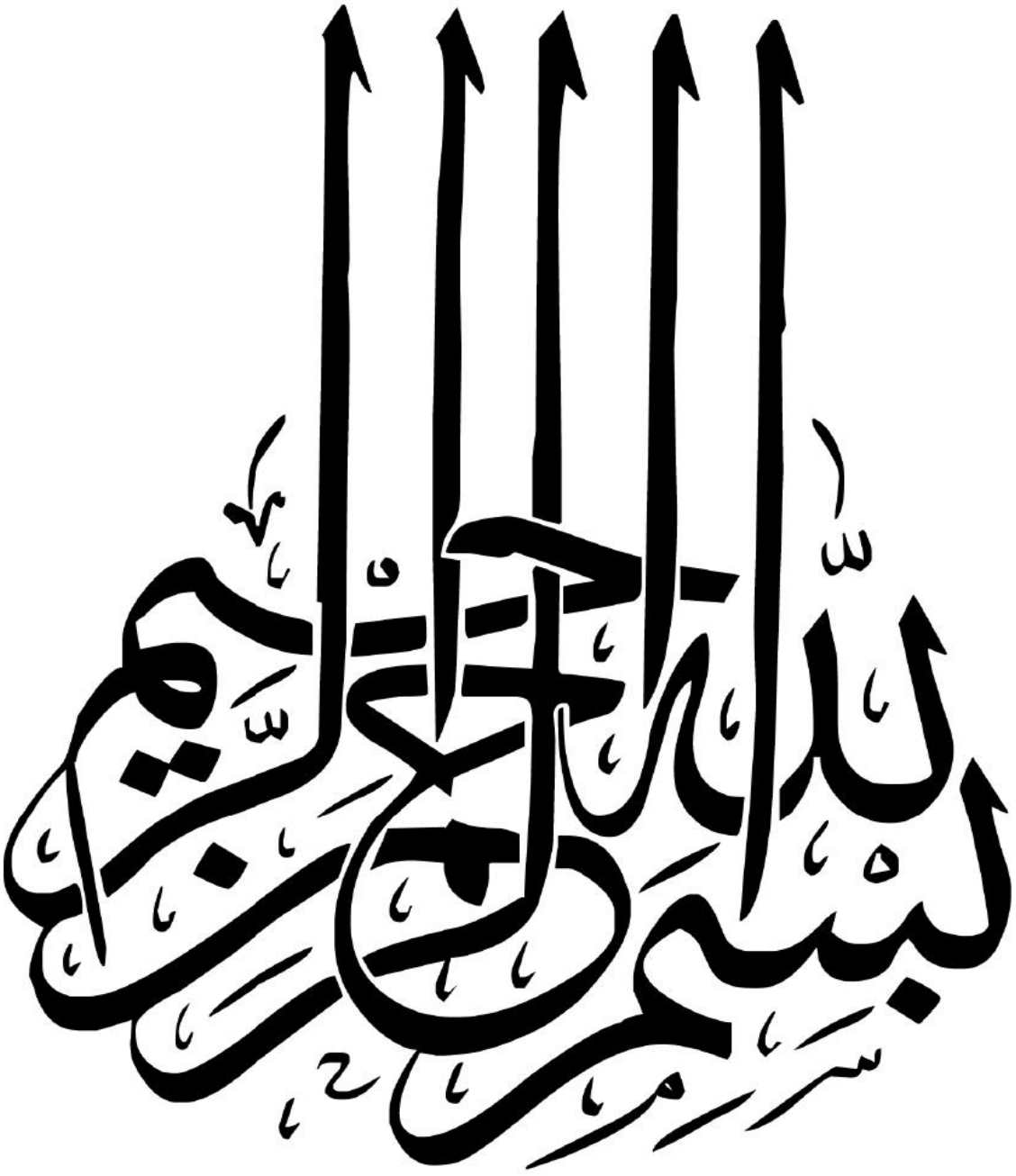
من إعداد الطالب:
- فؤاد ترايكية
- فراج نور الدين

تحت إشراف:
- د. زاهي محمد الأمين

أعضاء لجنة المناقشة

د. سلام عبد الرزاق	جامعة المدية	رئيسا
د. زاهي محمد الأمين	جامعة المدية	مشرفا
د. بلحمري خيرة	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر



" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" **النمل-19-**

نشكر الله على جزيل نعمه، نشكر المعترف بمنه وآلائه،
فالحمد لله الكريم الوهاب أولاّ وأخيرا الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

أوجه عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف **الدكتور زاهي محمد الأمين** الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح حفظه الله.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أساتذة وطلبة.
إلى كل أعضاء اللجنة التي ستناقش هذا العمل.

عسى ربنا أن ينفعنا بما كتبنا وينتفع قارئوها بما سطرنا.

-بارك الله فيكم جميعا -

الإهداء



الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم

و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية .

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى :

إلى الوالدين الكريمين – حفظهما الله–

إلى العائلة الصغيرة و الكبيرة و ابنتي

جميع الأساتذة في كل الأطوار.

إلى كل الأصدقاء و كل من قدم يد المساعدة

من قريب و من بعيد .

إلى كل طالب علم ومحب للمعرفة.

مستخلـــص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و معرفة أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، و قد تم التطرق إلى الإطار النظري لكل من السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، ثم تحليل لأعم التطورات و أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر و مدى مسايرة معدل النمو الاقتصادي لتطور الكتلة النقدية M2 باعتبارها مؤشرا للسياسة النقدية.

توصلت الدراسة أن بنك الجزائر قد لجأ إلى استخدام أدوات السياسة النقدية أهمها معدل الاحتياطي الإجباري و معدل إعادة الخصم، فضلا عن استحداثه لأدوات جديدة (استرجاع السيولة، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة)، حيث تمكن الاستعمال المرن لهذه الأدوات من احتواء الضغوط التضخمية، إلا أن فعاليتها و أثرها على النمو الاقتصادي يكاد ينعدم حيث عرف هذا الأخير تذبذبا من فترة إلى أخرى، و هذا بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي بقي مرتبطا بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ما يستدعي تبني إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

أدوات السياسة النقدية– النمو الاقتصادي – الكتلة النقدية.

Summary:

This study aims to analyze and know the impact of monetary policy tools on economic growth in Algeria during the period (1990-2022). The theoretical framework for both monetary policy and economic growth was discussed, then an analysis of the most general developments and monetary policy tools adopted in Algeria and the extent to which the economic growth rate is in line with the development of the monetary mass M2 as an indicator of monetary policy.

The study found that the Bank of Algeria has resorted to the use of monetary policy tools, the most important of which is the compulsory reserve rate and the rediscount rate, as well as the development of new tools (liquidity recovery, interest-yielding deposit facility), as the flexible use of these tools has been able to contain inflationary pressures, but their effectiveness and impact on economic growth is almost non-existent, as the latter has fluctuated from time to time, and this is due to the nature of the Algerian economy, which remained linked to the extent of improvement in fuel prices in international markets, which requires the adoption of structural reforms to accelerate economic growth.

Keywords:

Monetary Policy Instruments - Economic Growth – Monetary Mass.

فهرس

المحتوى	الصفحة
شكر	
إهداء	
مستخلص	I
الفهرس	III
قائمة الجداول و الأشكال	VI
مقدمـة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	1-31
تمهيد	2
المبحث الأول:ماهية السياسة النقدية و أهدافها	3
المطلب الأول:مفهوم السياسة النقدية	3
المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية	5
المطلب الثالث:أهداف السياسة النقدية	7
المبحث الثاني:أدوات السياسة النقدية	17
المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية	17
المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية	22
المطلب الثالث: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية	26
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي و نظرياته	32-60
تمهيد	33
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	34
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	34
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي	35
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	44
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	48

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	48
المطلب الثاني: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي	51
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	53
المطلب الرابع: النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي	56
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2022)	98-61
تمهيد	62
المبحث الأول:توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022	63
المطلب الأول: توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 1990 - 2000	63
المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 2001 - 2014	66
المطلب الثالث: توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 2015 - 2022	69
المبحث الثاني: تحليل و تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية في الجزائر	74
المطلب الأول: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر	74
المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر	86
المطلب الثالث: تحليل مدى مسايرة تطور الكتلة النقدية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	93
خلاصة الفصل	98
خاتمة	100
قائمة المراجع	104

قائمة الجداول
و الأشكال

✓ قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	79
2-3	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	81
3-3	تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2022)	83
4-3	تطور ميزان المدفوعات و سعر الصرف في الجزائر (1990-2022)	84
5-3	تطور معدل إعادة الخصم (1990-2022)	87
6-3	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2022)	88
7-3	تطور معدل استرجاع السيولة خلال الفترة (2002-2022)	91
8-3	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022).	94

✓قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تأثير ارتفاع سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان	18
1-3	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	79
2-3	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	81
3-3	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022).	95

مقدمـــــة

تحاول جميع البلدان تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها من خلال تحقيق معدل نمو و ناتج محلي مرتفع يعود بالنفع على الأمة و هذا بالتنسيق بين مختلف عناصر سياستها الاقتصادية للحفاظ على التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و تحقيق التنمية الاقتصادية لذا استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين .

تحتل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة الرئيسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود حتى ظهور النظرية الكينيزية في الاقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي هيأت الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي في المستويين الأكاديمي والتطبيقي لتحتل مكان الصدارة النظرية الاقتصادية الكينيزية، والتي تؤمن أن السياسة المالية تعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين حين برز تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن سرعان ما استرجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينيات من القرن العشرين على يد فريدمان و ازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي التي شاهدته معظم الدول خاصة النامية منها.

و حتى تلعب السياسة النقدية دورها بنجاح وتحقق أهدافها النهائية، يتوجب على السلطات النقدية بناء إستراتيجية سليمة ومتينة تعتمد على توجيه هذه السياسة نحو تحقيق أهدافها النهائية، مع إخضاعها لضوابط معايير محكمة حتى لا تحيد عن تحقيق هذه الأهداف، إلى جانب تزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية التي أداء دورها وبنجاح في تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي.

و على غرار باقي الدول سعت الجزائر إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وهذا بتبني العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة و مستمرة، حيث بدأت السياسة النقدية تأخذ دورها مع صدور قانون النقد والقرض (10-90) المعدل

والمتمم بالأمر (11-03) واللذان أصبح تحقيق النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية حيث نصا على اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود مع توضيح أدواتها، ثم جاء القانون 10/17 المتمم للأمر 11/03 الذي جاء بآلية التمويل غير التقليدي كأداة حديثة للسياسة النقدية.

و من هنا تظهر أهمية السياسة النقدية و أدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر سواء كان ذلك من خلال الأدوات التقليدية أو الحديثة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تكون إشكالية بحثنا كالتالي:

ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

- هل التطبيق الجيد لأدوات السياسة النقدية يساهم في حل و مواجهة بعض المشاكل الاقتصادية؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ ما هي محدداته؟ و ما هي أهم النظريات المفسرة له؟
- ما هي أهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما هي أدوات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر و هل استطاعت تحقيق هدف النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

- تختلف فعالية السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، حيث أن نجاحها يظل محكوما بطبيعة الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة فأي خلل في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للدولة يشكل عقبة أمام فعالية السياسة النقدية.
- تعتبر أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبل السلطة النقدية في الجزائر انعكاسا لتطور الوضع الاقتصادي و النقدي للبلد.
- فعالية السياسة النقدية في التأثير على معدلات النمو ضئيلة في الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار الموضوع بناءا لعدة اعتبارات نذكر من أهمها:

- يرتبط البحث بمجال التخصص من خلال دراسة ظاهرة اقتصادية كلية.
- الاهتمام الواسع للدول المتقدمة و النامية بالسياسة النقدية و دورها في تحقيق معدل نمو مرتفع.
- محاولة معرفة الأدوات المتبعة من قبل السلطة النقدية في الجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي و ما مدى فعالية ذلك.

أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبه السياسة النقدية في معظم اقتصاديات العالم لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية و هدف النمو الاقتصادي خاصة باعتباره مؤشر لرفاهية المجتمع، و الجزائر من خلال مسار سياستها النقدية و تطورها لم تغفل عن النمو كهدف نهائي و رئيسي تسعى لتحقيقه من خلال تجنيد مختلف الأدوات اللازمة حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- إبراز المعالم الأساسية للسياسة النقدية و النمو الاقتصادي و تطورهما عبر المدارس الاقتصادية.
- تحليل و تقييم مدى مسايرة معدل النمو الاقتصادي لتطور العرض النقدي.
- تسليط الضوء على أدوات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر و بيان مدى فعاليتها لتحقيق هدف النمو الاقتصادي في ظل مقومات الاقتصاد الجزائري و مميزاته.

منهج الدراسة:

تماشيا مع الموضوع و للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي قصد استعراض الجانب النظري للسياسة النقدية و النمو الاقتصادي و المنهج الإحصائي التحليلي من خلال تحليل تطور متغيرات الاقتصاد الكلي كالنمو الاقتصادي و بعض المتغيرات النقدية كالكتلة النقدية M2.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية للدراسة هي من سنة 1990 إلى سنة 2022 أما الحدود المكانية هي الدولة الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهت الدراسة ضيق الوقت و صعوبة الحصول على المعطيات و إن تم الحصول عليها فهي غير دقيقة في بعض الأحيان.

الدراسات السابقة:

- بوشة محمد، **محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية –حالة الجزائر– الفترة 1990–1998**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2012، هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية قنوات انتقال السياسة النقدية خلال الفترة 1990–1998 حيث حدد الباحث مجال الدراسة بفترة تطبيق الإصلاحات المدعمة من الهيئات الدولية في الجزائر، و بينت النتائج عدم فعالية هذه

القنوات في نقل الأثر النقدي إلى الناتج الحقيقي في مرحلة الإصلاحات و فعاليتها النسبية في نقل الأثر النقدي إلى الأسعار.

- آسيا علية، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة حالة الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم الاقتصادية، جامعة تبسة،،2011، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر و أهم النتائج المتوصل إليها هي أن نجاح السياسة النقدية ترتبط بمدى استقلالية البنك حيث ساهمت بعد الإصلاحات في الجزائر بشكل نسبي في استقرار الأوضاع داخليا و خارجيا و التحكم في السيولة الفائضة في الاقتصاد و معدلات الفائدة.

- دراسة جميعة فاطمة، **السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي بالجزائر في إطار تلاحق الأزمات النفطية دراسة تحليلية للفترة (2000-2021)**، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، سنة 2023 جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، و خلصت الدراسة إلى أن مراقبة التضخم في الجزائر هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، و أن استخدام الأدوات الكمية للسياسة النقدية بالإضافة إلى الأدوات الحديثة ساهم في معالجة الضغوط التضخمية و احتواء الضغوط التضخمية للفترة 2000-2021.

هيكل الدراسة:

حتى يتسنى لنا ضبط محتوى الدراسة بشكل مناسب و بغية الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تتقدمهم مقدمة و تليهم خاتمة تتضمن ملخص شامل للبحث و أهم النتائج المتوصل إليها و كذا بعض التوصيات، و كانت منهجية البحث كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للسياسة النقدية و الذي قسم بدوره إلى مبحثين، الأول بعنوان ماهية السياسة النقدية و أهدافها أما المبحث الثاني فخصص لأدوات السياسة النقدية.

الفصل الثاني: بعنوان النمو الاقتصادي و نظرياته و الذي قسم بدوره إلى مبحثين، الأول بعنوان ماهية النمو الاقتصادي و محدداته أما المبحث الثاني فخصص لنظريات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: بعنوان دراسة تحليلية لأثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2022) و الذي قسم بدوره إلى مبحثين، الأول بعنوان توجهات السياسة النقدية في الجزائر منذ 1990 أما المبحث الثاني فخصص لتحليل و تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. حيث شكلت السياسة النقدية محورا هاما بين السياسات الاقتصادية من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي و درجة هذا التأثير، و بالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية بين النظريات الاقتصادية، حيث تعددت وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين فأخذت مكانة بارزة خلال القرن التاسع عشر من خلال النظرية الكلاسيكية إذ اعتبرت الأداة الوحيدة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي ثم أتى كينز ليؤكد أهمية السياسة المالية و فعاليتها، و بعدها استرجعت السياسة النقدية مكانتها في المدرسة النقدية الحديثة و ازدادت أهميتها أكثر في المدرسة الكلاسيكية الجديدة.

تساهم السياسة النقدية من خلال إدارة و تفعيل أدواتها من طرف السلطة النقدية و باعتبارها أداة فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية حيث يسعى من خلالها إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار، و كذا التحكم في كمية المعروض النقدي في البلاد.

و سنحاول في هذا الفصل و في مبحثين إبراز أهم التعاريف المحيطة بالسياسة النقدية، و كذا مختلف مراحلها مع التطرق لمختلف أهدافها و أدواتها.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها

يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم مفهوم للسياسة النقدية ومراحل تطورها، ثم نعرض مبادئ السياسة النقدية واتجاهاتها، وفي الأخير تسليط الضوء على الأهداف التي ترمي إليها هذه السياسة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

عرف مفهوم السياسة النقدية عدة صيغ و تعاريف من قبل باحثين واقتصاديين، فهناك من ربط مفهومها بدورها في الرقابة، ومنهم من عرفها على أساس أهدافها ونجد آخرون عرفوها من ناحية أدواتها، يرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعاريف إلى اختلاف أوجه النظر فيما تعلق الأمر بالمشكلة الاقتصادية، النقدية والمالية. إلا أن ما قدم من تعاريف للسياسة النقدية جاءت متقاربة ومتشابهة لا تختلف كثيرا من ناحية حصرها لهذه السياسة.

يرجع مصطلح السياسة النقدية إلى مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار ".[1]

يقصد بالسياسة النقدية "الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومي نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار (أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، أسعار صرف العملة (الوطنية وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية الدولية".

حسب مجلس الاحتياطي الفيدرالي، السياسة النقدية تستند إلى مجموع القرارات المتخذة من طرف البنك المركزي على مدى توافر النقود والقرض وتكلفتهما وذلك للمساعدة على ترقية الأهداف الاقتصادية الوطنية".[2] و عرفت أيضا بأنها " برنامج ما تنفذه وتخططه الدولة عن طريق استخدامها لعرض النقود وأدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف معينة لكافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع".

عرف الاقتصادي جونسون (Johanson) السياسة النقدية بأنها "الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية"، فيما عرفها الاقتصادي باش (Bach) بأنها كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب

[1] محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى ، الأردن، 2018، ص481.

[2] طاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2015، ص142.

الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير الصيرفي سواء أكانت عملة أو وديع أو سندات حكومية".[1]

أما الاقتصادي Gergeer Prints ، يرى أن السياسة النقدية هي مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطة النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".

انطلاقا مما تقدم يمكن القول أن للسياسة النقدية مفهومين، مفهوم ضيق ومفهوم واسع، فالسياسة النقدية بمفهومها الضيق تعني التأثير على المعروض النقدي عن طريق إجراءات تتخذها السلطات النقدية لبلوغ هدف اقتصادي معين، خلال فترة زمنية معينة. أما السياسة النقدية بمفهومها الواسع فتشمل مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير والأدوات التي تقوم بها السلطات النقدية والمتمثلة عادة في البنك المركزي لإدارة النظام النقدي، من تنظيم إصدار النقود و خلقها وإبطالها و الرقابة على الائتمان وبذلك تنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني، بهذا المفهوم تضم السياسة النقدية جميع الترتيبات والتنظيمات النقدية والمصرفية للتحكم أو التأثير في المعروض النقدي، ومفهوم السياسة النقدية لا يتوقف عند هذا الحد بل يزداد اتساعا ليشمل عمليات القطاع الحكومي لما لهذه الأخيرة من انعكاسات على المعروض النقدي والطلب عليه للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات تبنى عليها ، لإتباع إستراتيجية معينة بحسب ما تدفع به الأوضاع الاقتصادية الحاصلة، ففي فترة الكساد تقوم السلطات النقدية بتطبيق سياسة توسعية بزيادة كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي، بينما تلجأ لتطبيق سياسة انكماشية لتقليص كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي عند حدوث التضخم.

وعليه يتم انتهاج السياسة النقدية في مختلف اقتصاديات العالم لتحقيق هدف رئيسي متمثل في الاستقرار النقدي بنوعيه داخلي أو خارجي، بغية الحد من التضخم، تخفيض معدلات البطالة، المحافظة على استقرار أسعار الصرف توازن ميزان المدفوعات وتعزيز النمو الاقتصادي، لذا يمكن القول أن الوضع الاقتصادي السائد والأهداف الاقتصادية المرغوب بلوغها في فترة محددة نقاط انطلاق مفهوم السياسة النقدية.

و عليه فإن مفهوم السياسة النقدية يجب أن يضم مجموعة من العناصر، منها:[2]

– **الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية :** هذا يعني انه هناك اختلاف بين السياسة النقدية والنظرية النقدية، فالأولى هي مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية والمتمثلة

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2015، ص13.

[2] مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية – المفهوم، الأهداف، الأدوات** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 99.

في البنك المركزي للحماية تحسبا لاحتمال وقوع مشاكل اقتصادية أو حلها حال وقوعها، بينما النظرية النقدية فنظرتها للمشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة في فترة معينة، فهي تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية وإبراز طرق معالجتها وتوصي بما ينبغي أن يكون النظام الاقتصادي.

- **تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية، والتأثير في سلوك الأعوان المصرفيين والغير مصرفيين:** ما يعني أن وسائل عمل السلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما رقابة مباشرة من طرف السلطات النقدية للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف الفائدة، وإما تدخلات في سوق المال لغرض التأثير في خلق النقود لمؤسسات القرض عرض النقود، وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحيازة السيولة.

- **تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية :** يقصد بهذا أن للسياسة النقدية أهداف تعمل على تحقيقها، ولابد من التفرقة بينها، فالأهداف الوسيطية هي المتغيرات النقدية المرتبطة بشكل كاف و مقدرة بالأهداف النهائية، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية، ونميز هنا بين الأهداف النهائية للاستقرار النقدي الداخلي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار للحد من التضخم في حين الأهداف النهائية للاستقرار النقدي الخارجي تتمثل في تحقيق المحافظة على استقرار حركات أسعار الصرف في حدود مقبولة.

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا، ظهر في القرن التاسع عشر. و يعود تطور السياسة النقدية إلى تطور الفكر الاقتصادي والأحداث الاقتصادية المتتالية، وقد كانت الأزمات الاقتصادية والمشاكل المالية والنقدية سببا في تزايد الاهتمام بالسياسة النقدية والبحث عن دورها وفعاليتها، ويمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة قبل الأزمة الاقتصادية 1929 (الفكر الكلاسيكي)

كانت السياسة النقدية في ظل الفكر الكلاسيكي تهدف للمحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار بالتحكم في حجم المعروض النقدي. حيث نص أعلام المدرسة الكلاسيكية على أن النقود تتميز بطابع الحيادية أي لا تطلب لغرض الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية عاطلة بل تطلب لشراء السلع والخدمات، بمعنى أن النقود ليست لها منفعة خاصة بها أي هي مجرد أداة للمبادلات وأن منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن شراءها بواسطة النقود. و على هذا الأساس فحسب الفكر الكلاسيكي المستوى العام للأسعار يتحدد بتكافؤ حجم المعروض النقدي والطلب على النقود، وبذلك فإنه قبل حدوث الأزمة الاقتصادية 1929 كانت السياسة النقدية الأداة الوحيدة المستخدمة لمكافحة التضخم و الركود. إلا أن حدوث أزمة الكساد العظيم التي

سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار اقتصادية وخيمة للدول الرأسمالية من انخفاض شديد في مستويات الإنتاج والدخل وارتفاع البطالة. بينت عجز السياسة النقدية في إيجاد الحلول للتصدي للأزمة السائدة في تلك الفترة.[1]

الفرع الثاني: مرحلة بعد الأزمة الاقتصادية 1929 (الفكر الكينزي)

بعد فشل السياسة النقدية في إيجاد الحلول للخروج من الأزمة الاقتصادية 1929، بدأت أهمية السياسة النقدية تتراجع، حيث تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي " جون ماينرد كينز". والذي اعتبر أن السياسة النقدية غير كافية لوحدها لتحقيق الاستقرار النقدي، وأدخل عامل آخر بديل تمثل في السياسة المالية لتحقيق ذلك بسبب السلوك الغير مستقر للعوامل غير النقدية، والتي تعتبر هامة في تحديد الطلب الكلي، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات، وقد عالج داء الاحتكار بداء التضخم من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والتخفيض الضريبي، مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية عن علاج الإختلالات في فترات الأزمات المالية.[2]

الفرع الثالث: مرحلة ما بين 1951-1981 (الفكر النقدوي)

أظهر التطور الاقتصادي بعض نقائص السياسة المالية و ضعف أدواتها مما أدى إلى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتأكد عدم جدواها فى مكافحة التضخم، مما دفع ببعض الدول المتقدمة سنة 1951 الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.[3] وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان"، التي حركت النظرية الكمية للنقود.[4] حيث يرى فريدمان أن تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي يكون في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل لا تأثير لها على النشاط الاقتصادي وعليه فالسياسة النقدية حسب الفكر النقدوي يكون تأثيرها الأساسي على المستوى العام للأسعار والمتغيرات النقدية الأخرى.

الفرع الرابع: مرحلة نهاية القرن العشرين

ظهر جدل من جديد بين أنصار النظرية النقدية وأنصار النظرية المالية، وكل يدعي بأن سياسته هي

---

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] محمد يوسف كمال، **المصرفية الإسلامية و السياسة النقدية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 1996، ص 10.

[3] مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 38- 39.

الفعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وظهر في هذه المرحلة فريق ثالث بزعامة الاقتصادي "والتر هيلتر" الذي يرى أنه ليس من الصواب التعصب لأي من السياستين، ولا تقل إحداهما أهمية عن الأخرى للخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. بل يجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للوصول إلى تحقيق الهدف الاقتصادي المرغوب فيه.[1]

الفرع الخامس: مرحلة منذ الأزمة المالية العالمية 2008 إلى يومنا هذا

أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 مرحلة جديدة في مسار السياسة النقدية، حيث أثبتت محدودية أدوات السياسة النقدية المستعملة وعجزها فى معالجة الأزمات المالية مما دفع بالسلطات النقدية إلى اتخاذ قرارات وتدابير وإجراءات حديثة وهي ما عرفت بالسياسة النقدية غير التقليدية. حيث عرفت بأنها " سياسة نقدية تستخدم وقت الأزمات بأدوات غير تقليدية من أجل التأثير على بعض المتغيرات النقدية بهدف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي كتخفيض معدل البطالة أو الرفع من مستوى النمو".

وعليه فإنه أمام الوضع الاقتصادي الذي شهدته هذه المرحلة بسبب معدلات الفائدة الصفرية والذي أعاق عمل السلطات النقدية لمواجهة المشاكل النقدية والمالية في اقتصاديات العالم، تتطلب الأمر تطبيق أدوات غير تقليدية للسياسة النقدية لتجنب الانهيار المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي وغيره من التحديات التي فرضتها الأوضاع الاقتصادية خلال هذه المرحلة.

وبالرغم مما حملته هذه المرحلة من استحداث وتغيرات في إستراتيجية السياسة النقدية إلا أنه لم يلغي الدور الفعال الذي تقوم به السياسة النقدية بأدواتها التقليدية. حيث يرى البعض في هذه التدابير استمرارا للسياسة المعتادة ولكن بأدوات ووسائل أخرى غير تقليدية.[2]

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية أهمية وموقع خاص في السياسات الاقتصادية وتتحدد أهميتها انطلاقا من الوضع الاقتصادي السائد، فلابد من تحديد أهدافها التي يكون من الصعب تحقيقها بصورة مباشرة. و تعد الأهداف النهائية كمعيار لتحقيق فعالية السياسة النقدية، إلا أن الأمر يقتضي أن ترتبط السياسة النقدية بتحقيق أهداف أولية و وسيطية المتمثلة في ضبط وتنظيم المتغيرات النقدية، وهذا ما سنطرق إليه في هذا المطلب.

---

[1] وليد مصطفى شاويش، السياسة **النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى، مكتب التوزيع في العالم العربي، بيروت، لبنان، 2011، ص 160.

[2] صالح عيادي، عبد الوحيد صرارمة، **التسهيل الكمي كآلية للسياسة النقدية غير التقليدية وتداعيات اعتماده في الاقتصاد الجزائري** : دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد 04، الجزائر، 2019، ص122.

الفرع الأول- الأهداف الأولية (التشغيلية للسياسة النقدية)

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.[1]

وتتكون هذه الأهداف من مجموعة من المتغيرات التي نذكرها فيما يلي:[2]

أولا: مجمعات الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك . أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

ثانيا: ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة. كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002-2003، ص 114-115.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطية

يقصد بالأهداف الوسيطية للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريق التحكم فيها، يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية "كلها أو بعضها"، وهذه الأهداف يمكن اعتبارها مؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية، ونشير أن تحديد أهداف وسيطية يخضع لشروط أو معايير معينة."

هذا وتعتبر الأهداف الوسيطية متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج والأجور.[1]

وسوف نتناول فيما يلي معايير اختيار الأهداف الوسيطية ثم سوف نقوم بشرح هذه الأهداف الوسيطية.

أولا: معايير اختيار الأهداف الوسيطية: إن المنطق وراء إختيار الأهداف الوسيطية يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، أي يجب أن يكون قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون أثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها،[2] وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1- القابلية للقياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطية ضروريا لأن الهدف الوسيط إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها، لذا فإن أسعار الفائدة قابلة للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية ومن ثم تصبح أكثر فائدة كأهداف وسيطية.

2- القدرة على السيطرة: يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير الذي أستخدم كهدف وسيط للسياسة النقدية، وإن لم يستطع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط، في هذه الحالة تخرج السياسة النقدية عن المسار المطلوب ويقترح بعض الاقتصاديين استعمال الناتج الوطني كهدف وسيط لكن البنك المركزي له سيطرة ضئيلة على الناتج الوطني ولذلك لا يستعمل كهدف وسيط، وبالمقابل البنك المركزي لديه قدرة كبيرة في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، فالبنك المركزي يملك أثرا قويا على العرض النقدي وسعر الفائدة.

3-القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد أهم المعايير أن يكون المتغير المستخدم كهدف

---

[1] وسام ملاك، **النقود و السياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، 2000، ص 193.

[2] بلعزوز بن علي، "**قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**"، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس،2008. ص 119.

وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلا إذا استطاع البنك المركزي قياس سعر النفط في السوق العالمية أمكنه السيطرة تماما على سعر النفط العالمي كهدف وسيط يؤثر على الناتج الوطني الجزائري.

ثانيا: الأهداف الوسيطية: إن الهدف الوسيط هو عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس تأثيرها المباشر عليه بسرعة وباستعمال أدواتها الخاصة وبفضل المعلومات التي يوفرها المؤشر، ويعتمد الكينزيون معدل الفائدة كمؤشر وسيولة المصارف كهدف وسيط، بالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات معدلات الفائدة أكثر سهولة من ملاحظات تغيرات المجمعات النقدية بالإضافة إلى ذلك من الصعب اختيار المجمع المأخوذ بعين الاعتبار من هذه المجمعات.M1.M2.M3 : ، نظرا لوجود اختلاف بينهما.

أما النقداويين فيعتبرون كمية النقد مؤشر والقاعدة النقدية هي الهدف الوسيط، وعلى العكس الكينزيون فهم يرون إن معدلات الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة إلى السياسة النقدية لأن هذه المتغيرات تتغير بتغير الطلب على النقود، ففي فترات التوسع يزداد الطلب على النقد مما يؤدي إلى ارتفاع معدلاتها والعكس صحيح في حالة الركود. وتتمثل الأهداف الوسيطية فيما يلي:

1- معدل الفائدة: يعتبر معدل الفائدة متغيرا حاسما في الاقتصاد يتحدد على أساسه الكثير من القرارات الاقتصادية، ويأخذ معدل الفائدة أهمية كبيرة بالنسبة إلى السياسة النقدية بحيث يستعمل من طرف السلطات النقدية كمتغير لمراقبة تطور حجم القروض في الاقتصاد، وتعمل هذه السلطات على رفع أو خفض معدل الفائدة حسب تقديرها لحالة الوضع النقدي فيما إذا كان يتميز بحالة من فائض في السيولة أو حالة نقص فيها.[1]

و تستعمل السلطات النقدية العديد من الوسائل لبلوغ سعر الفائدة المستهدف، ومن بين أهم الوسائل نجد معدل إعادة الخصم أو حجم السيولة في السوق النقدية التي تؤثر على معدلات الفائدة في هذه السوق وبالتالي تؤثر على تكلفة الاقتراض.

إن اللجوء إلى معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية ليس بالأمر السهل من حيث تحديد مستواه وفعاليته، بالنسبة إلى تحديد مستواه يعتبر سعر الفائدة مؤشر يلفه العديد من الغموض بسب ارتباط جزء منه بمتغيرات مستقلة عن أدوات السياسة النقدية مثل مستوى الأسعار والتوقعات التضخمية وحجم الدخل الحقيقي وحجم العجز في مالية الدولة، وفي هذا السياق فإن ارتفاع أسعار الفائدة لا يكون بالضرورة ناتج عن تبني سياسة نقدية تقييدية بل قد يكون ذلك ناتج لارتفاع مستوى الأسعار أو تزايد وتيرة التوقعات التضخمية، وعلى

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 149.

العكس ذلك قد يكون انخفاض المعدل بنسبة انخفاض مستوى الأسعار أو استقرار التوقعات التضخمية عند مستويات من دنيا بدل أن يكون بسبب السياسة النقدية التوسعية .

ومن جهة أخرى يمكن أن يكون معدل الفائدة قليل الفعالية و بإمكان المؤسسات الاعتماد على مصادر تمويل أخرى غير القروض البنكية، حيث أن الاقتراض من البنوك في هذه الحالة يصبح ضعيف المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة، كما أن معدل الفائدة يصبح دوره محدودا في حالة التضخم المرتفع، حيث تكون في هذه الحالة معدلات الفائدة الحقيقية سلبية.

وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس فقط نتائج جهود السياسة النقدية، وإنما تعكس أيضا عوامل السوق التي تؤثر عليها بعض العوامل والسياسات الأخرى، ويرى علماء الاقتصاد النقديون أن اتجاه معدل الفائدة يتوازى مع اتجاه الدورة التجارية، حيث يميل معدل الفائدة إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي والعكس في أوقات الكساد، وبالتالي يصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الأثار المترتبة على سياسته النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة وحدها.[1]

2- معدل سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف مؤشرا هاما حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرة الشرائية غير أن أسواق صرف العملات ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات مستقرة، ويلعب معدل سعر الصرف دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية للحكومة، ويستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية في الدول التي تتبع سياسة مرنة لسعر الصرف، حيث يمكنها التدخل في أسواق الصرف للحفاظ على سعر يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

و في هذا المجال يمكن لمختلف الدول أن تتبع أحد نظامي سعر الصرف المتمثلين في سعر الصرف الثابت، أو نظام سعر الصرف العائم، ففي نظام سعر الثابت يتحدد سعر صرف العملة إداريا بربط قيمة العملة بعملة أجنبية قوية الدولار مثلا.

ففي ظل هذا النظام وفي حالة إتباع السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية داخليا لإتاحة المزيد من القروض للاقتصاد مثلا، فقد ينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار الذي يتجه نحو الارتفاع ويحدث ذلك تدهورا في القدرة التنافسية الخارجية للسلع والخدمات المحلية، ويؤدي هذا الوضع بالمضاربين إلى شراء مكثف للعملة الصعبة، حيث يراهن هؤلاء على تخفيض قيمة العملة من طرف السلطات العمومية، ويتدخل

[1] أسامة بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجورمد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ، 2003، ص ص 158-167.

البنك المركزي ن أجل الحفاظ على قيمة العملة باستعمال احتياطات الصرف التي يتوفر عليها، ويؤدي التدخل المستمر للبنك المركزي إلى تأكل احتياطات الصرف.

و يلاحظ أنه في ظل سعر ثابت للصرف تفقد السياسة النقدية استقلاليتها في تحقيق الأهداف الداخلية خاصة إذا اقترن هذا النظام مع عدم وجود حرية على مستوى حركة رأس المال.[1]

ويختلف الأمر في حالة سعر الصرف العائم أين يتم تحديد سعر الصرف عن طريق قوى السوق والذي يعكس حجم التداول الخارجي للسلع والخدمات للبلد المعني وكذلك حجم رؤوس الأموال من وإلى البلد المعني، وفي هذا النظام لا تتدخل البنوك المركزية في دعم العملة إلا في حالات الأزمات الخطيرة ،ويلاحظ في ظل هذا النظام تكون السياسة النقدية مستقلة بشكل كبير طالما أن التوازن الخارجي يتحقق من خلال أدوات غير مباشرة تتمثل في قوى السوق، وهو ما يسمح للسلطات النقدية بتطبيق السياسة النقدية التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها.

3- المجمعات النقدية: تمثل المجاميع النقدية مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة المتعاملين في السوق المحلية على الإنفاق، وتتضمن وسائل الدفع المتاحة لديهم ويطلق على هذه المؤشرات المسح النقدي، ويوفر المسح النقدي معلومات للسلطات النقدية يمكنها من تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلاتها، وتتكون المجمعات النقدية من. M1,M2,M3 حيث:

M1 يطلق عليها اسم مجموع وسائل الدفع وتشمل النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة، والودائع الجارية الخاصة وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية.

M2 يطلق عليها اسم السيولة المحلية الخاصة وتشمل M1 مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير وهي اقل سيولة من M1.

M3 تسمى السيولة المحلية تشمل M2 مضافا إليها ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذون الخزينة.[2]

إن ضبط كمية النقود تعتبر الأداة المفضلة للتوازن الاقتصادي الكلي وذلك للأسباب التالية:[3]

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص149.

[2] أحمد شفيق الشاذلي، "**قنوات انتقال اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي**"، صندوق النقد العربي، العدد 39،اكتوبر 2017، ص07.

[3] بوزعرور عمار، "**السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2007-2008، ص 107.

– يمنع عرض النقود لأن يصبح مصدرا لعدم الاستقرار؛

– زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، يجعل السياسة النقدية تحد من الاضطرابات الآتية من مصادر أخرى؛

– تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو قريبا من ذلك.

و يهدف البنك المركزي من خلال استهدافه للمجاميع النقدية إلى التحكم مباشرة في كمية النقود وعلى هذا الأساس يمكن استعمال أحد مكونات الكتلة النقدية (M1, M2 أو حتىM3)، كما يمكن استعمال الأساس النقدي H أو مجموع القروض، ويتوقف الاعتماد على الكتلة النقدية كهدف وسيط على مدى استقرار سرعة تداول النقود أو على الأقل على القدرة بالتنبؤ بها، إن اختيار المجموع النقدي ليس أمرا سهلا لاعتبارات هيكلية مرتبطة بهيكل النظام المالي واعتبارات تقنية مرتبطة بكفاءة النظام الإحصائي مثلا وأخرى مرتبطة بمدى فرض المجموع المختار في تحقيق الهدف النهائي وبشكل عام يمكن أن نشير إلى دافع مهم لاختيار أحد مكونات الكتلة النقدية يتمثل في رغبة السلطات النقدية العمل بشكل مباشر على تحقيق مستوى الطلب النقدي المرغوب من طرف الأعوان الاقتصاديين الغير ماليين، بحيث أن اختيار المجموع الملائم يتوقف على مدى تغييره بشكل واقعي على المستوى الفعلي للطلب النقدي الذي يرغب هؤلاء الأعوان الاقتصاديين في الاحتفاظ به، وهو السيولة المرغوبة من طرف الاقتصاد.[1]

الفرع الثالث: الأهداف النهائية:

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية ثم التأثير على الأهداف الوسيطية وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، و عموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية تندرج في أهداف السياسة الاقتصادية والتي تتمثل في:

1- استقرار الأسعار انخفاض معدل التضخم).

2- العمالة الكاملة تحقيق مستوى عال من الاستخدام و بطالة منخفضة).

3- نمو اقتصادي قوي (معدل نمو إجمالي للناتج المحلي).

4 – التوازن في التجارة الخارجية (ميزان المدفوعات).

تعتبر أهداف السياسة النقدية جزء من أهداف السياسة الاقتصادية، فلا يوجد إجماع حول مجموعة الأهداف المحددة، إلا أن هذه الأهداف في البلدان العربية تهتم بتحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على العملة من في الخارج لتشجيع النمو وتحقيق التوازن الداخلي و الخارجي، أما في البلدان الصناعية المتطورة فالهدف

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص150.

مرتكز على استقرار الأسعار أي استهداف التضخم. وتتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:[1]

أولا- استقرار الأسعار:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية و تنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار، نظرا لأن أي تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار تعتبر من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي تحدث آثار ضارة على مستوى الدخول والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي.

ثانيا- العمالة الكاملة (تحقيق مستوى عال من الاستخدام):

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كاملا أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد من ذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل، والاضطرابات في العلاقات الاجتماعية، و من هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.

ثالثا- نمو اقتصادي قوي:

كانت النظرية الكلاسيكية تنظر إلى أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي هو متضمنا في تحقيق هذه العمالة الكاملة، وهو الأمر الذي دفعهم لعدم وضع سياسات اقتصادية مالية كانت أم نقدية) للوصول إلى ذلك. إلا أنه بعد الحرب العالمية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين و يسيطر على اهتمامهم، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية ومنها دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي. وفي الخمسينات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة و السياسة النقدية بصفة خاصة.

إن تحقيق هدف العمالة الكاملة بصفة مستمرة يستلزم نموا مستمرا في الاقتصاد الوطني بحيث يكون كافيا لتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة و العاطلة سابقا، بينما يرى فريدمان أن وضع معدل عال للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه ليس أمرا محققا، وذلك في قوله : "ليست هناك طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدما أن هناك معدلا محددا للنمو ترغبه أو تحتاج إليه، أو القول أن هناك معدل عال وآخر منخفض، ولكن معدل النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم".

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-22.

ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع د هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير متناقضة لدور السياسة النقدية. و عند الحديث عن النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية يجب التفرقة بين النمو والتنمية، فالتنمية والتي تعني تغير في السنوات الأخيرة تحقق ثلاث أهداف أساسية وهي:

1- القضاء على الفقر و علاج أسبابه.

2- تحسين نوعية الحياة.

3- دعم القدرة على النمو.

و أما النمو فيعني معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي، إذن فكلاهما مرتبط بدرجة التطور الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي مركز على التغير في الناتج الكلي الحقيقي، أما التنمية تشمل التغير الهيكلي في الناتج، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي لتحسين معيشة الأفراد ككل.

و هكذا قرر الاقتصاديون استعمال كلمة النمو للتعبير عن التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة أما مصطلح التنمية فيستعمل عند الحديث عن التطورات في الدول المتخلفة أو ما يسمى بالدول الصناعية للتقدم.

و مشكلة الدول المتخلفة عندما تريد تحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل في قصور مواردها الداخلية وخاصة المالية لتوفير التمويلات اللازمة للاستثمارات المخططة في التنمية، وضعف القدرة على تنمية رأس المال المادي والبشري وهذا يتطلب تحقيق معدل مرتفع للادخار، وبالتالي فإن دور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال زيادة الفرص الائتمانية، ويجب أن لا تقع هذه السياسات في تفضيل التضخم باعتباره يساعد على تخفيض البطالة، وزيادة معدلات التشغيل حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع، وأما في الاقتصاد الجزائري فكانت التنمية الاقتصادية هدفا لكل السياسات الاقتصادية بصفة عامة، أما بالنسبة للسياسة النقدية فلم يكن لها هدفا للنمو واضحا ولكنه يمارس ضمنيا من خلال دور السلطات النقدية التي تقوم بالتوسع الائتماني لتوفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات.

رابعا – توازن ميزان المدفوعات

يجسد ميزان المدفوعات لبلد ما علاقاته النقدية والمالية والتجارية مع بقية العلاقات الأخرى في العالم. ويكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون استلاماته من العالم بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح. وتسعى جميع البلدان مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة. فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن البلد يدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب على احتياطاته النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح و الإعانات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية. و دور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيراداتها. أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة والطويلة الأجل في الخارج، فإن تقليص حجم الائتمان المصرفي يقود إلى تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهدافها وذلك بتدخل السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي بتبنيها مجموعة من الأدوات للتحكم والتأثير في حجم المعروض النقدي وحجم الائتمان المصرفي وكلفته، وتسمى هذه الأدوات بأدوات السياسة النقدية وتختلف من بلد لآخر حسب الوضع الاقتصادي السائد ودرجة تطور السوق المالي والنقدي والحالة التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد، ونميز ضمن هذه الأدوات نوعين من الأدوات منها ما هي تقليدية ومنها ما هي حديثة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

المطلب الأول: الأدوات الكمية (الغير مباشرة) للسياسة النقدية

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية التي تأثر في حجم الائتمان التي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتغير الاحتياطي القانوني ونتناول كل أداة على حدى فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة سعر إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.[1]

و يهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول المصاريف التجارية على الموارد النقدية المضافة التي يقدمها وثانية على كلفة الائتمان التي تصنعه المصارف تحت تصرف عملائها مكن الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

ويعتمد سعر إعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية أي على الظروف الاقتصادية وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية وعلى القدرة على الإيفاء بهذه السيولة من ناحية أخرى وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على عرض النقد وفق الآلية التالية:

إذا شعر المصرف المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار، فإنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من

[1] صالح مفتاح، **أهداف السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، فيفري 2004، ص147.

النقد في السوق حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الإقراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات المصارف من السيولة النقدية مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق وهذا **من** شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية وأخيرا يقلل من عرض النقد.[1]

ويمكن ترتيب ذلك حسب النموذج التالي:

الشكل رقم (1-1): تأثير ارتفاع سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان



المصدر: أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2008، ص 186

وبالرغم مما تتميز به هذه الوسيلة من بساطة في التطبيق فإن تحقيقها للأهداف المرسومة قد تعترضه صعوبات تصبح معها ذات فعالية محدودة:

- عندما تتوفر البنوك التجارية على سيولة كافية يتضاءل دور البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض ويؤدي

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2008، ص 185-186.

ذلك إلى انخفاض فعالية سياسة إعادة الخصم.

- عندما تكون مرونة طلب القروض بالنسبة لمعدل الفائدة منخفضة مثلا عندما يكون للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة فإن فعالية سياسة الخصم تتضاءل.
- عندما يرتفع معدل الفائدة تبعا لرفع معدل إعادة الخصم يترتب عنه دخول رؤوس الأموال إلى داخل البلد (إذا كان الاقتصاد يتميز بحرية على مستوى رأس المال) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تدفق العملة الصعبة إلى داخل البلد، ويؤدي الإصدار النقدي الذي يصاحب تنفيذ تدفقات العملة الصعبة (صافي الأصول الخارجية) إلى تحييد الآثار المنتظرة من القرار النقدي الأصلي الذي تكون السلطات النقدية قد اتخذته (رفع معدل إعادة الخصم).[1]

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل زيادة أو تخفيض حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيعه الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصفة خاصة، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا وخاصة في الدول المتقدمة فقد اعتبرها " فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، كما يشاطره " كينز " الرأي بأنها أداة غير تضخمية إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة كاف ما لم تدعم بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية وأن تمتع الدول بأسواق نقدية غير ومالية متطورة ومنظمة.

يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي باعتباره عارضا أو مشتريا للأوراق المالية وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة.[2]

فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات في الأسواق المالية فإنه يساعد بذلك على زيادة السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي مما يمكن هذا الأخير من التوسع في تقديم الائتمان وخلق الودائع.

و عندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في الأسواق المالية فإنه يساعد بذلك على خفض السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي مما يدفع هذا الأخير إلى تخفيض حجم تسهيلاته الائتمانية.[3]

تؤثر سياسة السوق المفتوحة على حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع وفي سعر الفائدة فقيام البنك المركزي بعملية شراء السندات فإن ذلك يعني أنه سيزيد من الطلب عليها مما يؤدي إلى

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد ، مرجع سبق ذكره، ص334.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للطبع والنشر، الطبعة الأولى ، عمان، 2004، ص252.

ارتفاع قيمتها السوقية، وبما أن العلاقة بين قيم الأوراق المالية (أسهم وسندات) وأسعار الفائدة علاقة عكسية فهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم يحفز المستثمرين على طلب الائتمان.

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة المالية الأخرى بما يلي:

- ✓ تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي الذي تكون له الرقابة الكاملة على حجم العمليات.
- ✓ مرونة هذه الأداة، فيمكن لهذه العمليات أن تحقق أهدافها سواء مورست بكميات كبيرة أو قليلة.
- ✓ قابلية عكس عمليات السوق المفتوحة، في مكان البنك المركزي أن يعكس استخدام تلك الأداة إذا ما حدث خطأ في ممارستها.
- ✓ السرعة في التنفيذ فهي لا تعرف تأخيرات إدارية.
- ✓ تؤثر على سوق النقد من خلال أسعار الفائدة طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية.[1]

ولكي تنجح عمليات السوق المفتوحة يجب أن تتوفر الشروط التالية:

أ- أن احتياجات البنوك التجارية وكمية النقد في التداول يجب أن تتغير وفقا لعمليات السوق المفتوحة.

ب- أن البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الانخفاض في الاحتياجات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية.

ت- أن الطلب على الائتمان المصرفي يتأثر وفقا للتغير في الاحتياطي النقدي والتغير في أسعار الفائدة.

ث- ثبات سرعة تداول النقود.

ج- توفر سوق سندات حكومية كبيرة ومتطورة ومنظمة، لأن أثر البنك المركزي على هذه السوق عن طريق عمليات السوق المفتوحة منوط بمقدار كمية السندات الحكومية والسندات الأخرى وعدم وجود مثل هذه السوق لا يمكن تصور وجود عمليات سوق مفتوحة وفعالة في التأثير على احتياطات البنوك التجارية.

ح- يجب أن يمتلك البنك المركزي إمكانية واسعة لبيع وشراء السندات واستعداده في تحمل الخسارة، ولكن ما دام تعامل البنك المركزي يقتصر على السندات قصيرة الأجل فإن الخسارة ستكون محدودة.

خ- عند قيام البنك المركزي ببيع السندات لغرض تخفيض احتياطات البنوك، فإن هذه الوسيلة لا تنجح إذا كان لدى البنوك احتياطات كثيرة ولديها قدرة في إعادة الخصم للتعويض عن النقص في حجم الاحتياطي الناجم عن بيع السندات.[2]

---

[1] بن قدور بن علي، يبرير محمد، **السياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، 2018، ص173-174.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2009، ص ص 265 266.

الفرع الثالث: سياسة معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري)

إن تدخل البنك المركزي بسياسة الاحتياطي النقدي الإلزامي (الإجباري) يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه، وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، لذلك يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك والمتعاملين.

ويعتبر معدل الاحتياطي النقدي القانوني أحد العوامل المحددة للبنوك التجارية في إحداث (خلق) النقود المشتقة، مضاعف الائتمان.

- ✓ إن استعمال وسيلة الاحتياطي الإجباري يمكن أن يؤثر على وضع القروض البنكية وبالتالي على السيولة العامة في الاقتصاد من خلال قنوات عديدة:
- ✓ تأخذ القناة الأولى طابعا كميا مباشرا، حيث أن رفع معدل الاحتياطي الإجباري المفروض على الودائع الجديدة يعتبر كتعقيم مباشر لجزء من الودائع، مما يقلص بشكل مباشر قدرات التدخل لهذه البنوك.
- ✓ تأخذ آلية التأثيرات الثانية طابعا كميا أيضا ولكنه غير مباشر، بحيث أن رفع هذا المعدل سوف يؤدي إلى تخفيض مضاعف القرض، مما يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك على خلق نقود الودائع.
- ✓ أما الآلية الثالثة فليست ذات طابع كمي ولكنها تبرز من خلال مال يحققه تقليص السيولة من آثار على مستوى أجر كراء النقود، وبالفعل يؤدي إلى رفع معدل الاحتياطي الإجباري إلى تقليص السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المدينة وينعكس ذلك على ارتفاع تكلفة القرض فيقل الطلب عليه من طرف الأعوان الاقتصاديين الماليين والعكس صحيح.[1]

تعتبر هذه الأداة من الأدوات التي تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا على سيولة البنوك التجارية، ومن المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي فهي تعتبر سلاحا فعالا في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم على العرض النقدي كما أن هذه الأداة تكون أكثر فعالية إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع ، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.[2]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] بن قدور بن علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص176-177.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية

ينصب تأثير الأدوات الكيفية للسياسة النقدية على توجيه استخدامات الائتمان وليس على حجمه الكلي، والذي تركز عليه الأدوات الكمية للسياسة النقدية ومن هنا كان محل الرقابة الكيفية الائتمان المصرفي ذاته، وليس الاحتياطيات النقدية التي تتأسس عليها القروض، ويعود سبب اللجوء لهذا النوع من الرقابة في تنظيم الائتمان إلى اعتبارات منها تلافي النقائص التي تنجم عن الاعتماد على الرقابة الكمية وحدها في التأثير في حجم الائتمان، لذلك تستخدم الرقابة الكيفية لدعم الرقابة الكمية. وتتمثل الأدوات الكيفية في كل من سياسة تأطير القروض، والسياسة الانتقائية للقروض.

الفرع الأول : سياسة تأطير القروض

تم اعتماد هذه الأداة في أواخر القرن الثامن عشر من قبل بنك إنجلترا للسيطرة على الائتمان، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح بكل طلب قرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم. تعرف سياسة تأطير القروض على أنها إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية، بتحديد سقوف لتطوُّر النقود الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مُبَاشِرة وفق نسب محدَّدَة خلال العام.[1] هذا النظام كمي بطبيعته يهدف إلى تقييد إجمالي لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، فالبنوك المركزية تفرض معدّلا أقصى لنمو قروض البنوك التجارية مما يؤدي إلى تجميد وإيقاف تطور النشاط البنكي عند معدل معيَّن، لأنه من سنة لأخرى لا يستطيع البنك زيادة حجم قروضه بمعدل أعلى من الحدّ المثبت من قبل البنك المركزي.

إن تعرض البنك التجاري لهذه الإجراءات العقابية قد تجعله مُنْقاداً لإعادة التمويل (نقص السيولة لإجراء المعاملات اليومية) من البنك المركزي بمعدّل فائدة قد يكون أكبر من المعدَّل السائد في السوق النقدية. لكن نشير أن هذه الإجراءات لم تستخدم إلا في حالة الظروف التضخمية الشديدة، كما أنه يمكن التخفيف من حدة هذه الإجراءات عبر تحديد عتبات تطبق عند تجاوزها الاحتياطات الإلزامية الإضافية هذه العتبات تحتسب إلى جانب القروض الممنوحة الزيادة التي تطرأ على الموارد المستقرة رؤوس أموال ذاتية، سندات دين طويلة الأجل) أي إضافة هامش لمعدل النمو المحدَّد من طرف السلطات النقدية هذا الهامش يُحدَّد ويُحتسب وفقا لزيادة الموارد المستقرة للبنك. تستثنى من نظام الاحتياطي الإضافي الإلزامي بعض القروض الخاصة المتعلقة بقطاعات إنتاجية موجهة للتصدير والقروض العقارية.[2]

[1] صالح مفتاح، **النقود و السياسة النقدية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 156.

[2] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص. 256.

الفرع الثاني: سياسة معدلات الفائدة

لكي تكون استثمارات البنوك مربحة يجب عليها أن تأخذ بالاعتبار معدلات الفائدة الدائنة (الفوائد المدفوعة من قبل البنوك لأصحاب الودائع ومعدلات الفائدة المدينة (الفوائد المدفوعة من قبل العملاء الزبائن على القروض الممنوحة)، ويجب بالضرورة أن تتجاوز الفوائد المدينة الفوائد الدائنة، هذه الأخيرة تمثل التكاليف التي يُفترض أن يتحملها البنك مضافا إليها الأعباء الأخرى. غالبا ما تُترك للبنوك الحرية في تحديد المعدلات المدينة والتأثير عليها لا يكون إلا بشكل غير مباشر من خلال معدل الفائدة المصرفي الأساسي، الذي يتأثر بدوره بمعدل إعادة الخصم ومعدلات الفائدة في السوق النقدية، أما معدلات الفائدة الدائنة فقد تكون هي موضوع أداة التدخل المباشر من طرف البنك المركزي ويكون ذلك من خلال تحديد حد أعلى لسعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية، بهدف المحافظة على حالة الاستقرار في العمل المصرفي وتبعا للوضع الاقتصادي، لأن المنافسة بين البنوك للحصول على الودائع من خلال رفع معدل الفائدة عليها يؤدي لتقلبات مماثلة في معدلات الفائدة المدينة (على القروض الممنوحة من قبلها) وعدم استقرارها، كما أن رفع أسعار الفائدة على الودائع قد ينتج عنه ارتفاع في حجم الادخار والودائع أكثر مما يستطيع البنك إقراضه، ومن ثم التأثير السلبي على الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الادخار، وعدم تعويضه بالحجم المناسب للاستثمار.[1]

الفرع الثالث: توجيه انتقائي للتمويلات:

يتم منح القروض من طرف مؤسسات الإقراض تبعا لمعياران وهما الربحية أو المردودية ، ودرجة المخاطرة (ضمان ملاءة العملاء ومعرفة الضمانات المقدمة، لكن هذه الخيارات قد لا تتلاءم بالضرورة مع احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل. و هناك عدة أدوات انتقائية وضعتها السُلطات فيما يتعلق بالإقراض لهدف تعديل سلوك المؤسسات المقرضة أو لتسهيل الحصول على القروض، بالنسبة لفئات المقترضين فنجد وسائل مستخدمة لتوزيع القروض مع إمكانية استخدامها مجتمعة.[2]

الفرع الرابع: تسديد الخزينة لجزء من الفوائد

تأخذ الدولة على عاتقها جزءا من الفوائد لتخفيض تكلفة القرض خاصة فيما يتعلق ببعض فئات التمويلات المتخصصة (السكن، التصدير، الزراعة، الصناعة...)، هذا الجزء يُغطّي الفارق بين معدل الفائدة على القرض الذي يكون عادة ثابتا وتكلفة الموارد المموّلة للقرض وخاصيتها التغير؛ قد يأخذ شكل إعانة

[1] المرجع نفسه. ص 257.

[2] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 259.

مباشرة للجهاز المصرفي.[1] إضافة لذلك يمكن أن يأخذ شكل إعادة خصم تفاضلي. بالإضافة إلى تسديد جزء من الفوائد وتحديد معدلات تفاضلية، يمكن أن تقوم السلطات بإعفاء بعض التوظيفات من الضرائب على الدخل أو آليات تجمع بين الإعفاءات والعلاوات.

الفرع الخامس: قروض لبعض أنواع التمويل.

تستطيع الدولة تحديد مبالغ مُخصصة لبعض القروض المصرفية، حيث توضع معايير خاصة لصالح بعض أنواع القُروض (قروض للتصدير، قروض سكنية ولتسهيل العملية قد تُوزّع الدولة قروضا مباشرة لصناديق خاصة للتنمية أو تعطي ضمانات جزئية أو كلية لبعض القروض مباشرة أو غير مباشرة. على العموم فإنّ معظم القروض التي تحظى بمعدلات تفاضلية هي قروض متوسطة وطويلة الأجل.

الفرع السادس: تنظيم القروض المعتبرة تضخمية.

تكون القروض ذات آثار تضخمية إذا كانت منشّطة للطلب الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، لهذا توضع القروض الاستهلاكية محل تنظيم متحرك تبعا للظروف الاقتصادية يُشدّد في حالات تسارع معدلات التضخم، ويخفّف لإنعاش الطلب في فترة الركود، كما أنه من الممكن تأطير عمليات البيع بالتقسيط مثل رفع قيمة الاكتتاب (المبلغ المدفوع كحصة أولية والباقي كأقساط) وتحديد المدة، لكن ذلك قد يؤدي إلى تخفيض مخرجات المؤسسات لانخفاض الطلب الاستهلاكي، وكذا إن فقدان المؤسسة لجزء من السوق نتيجة تأطير البيع بالتقسيط يؤدي بها إلى رفع أسعار منتجاتها لتعويض النقص في الكمية المباعة (تضخم بسبب زيادة التكلفة).[2]

الفرع السابع: الإقناع الأدبي

وتسمى كذلك سياسة المصارحة حيث تحاول السلطات النقدية التأثير على المصارف والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي، فمن خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة يحاول المسؤولين عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه ومع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج أثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل تغيير سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، ومهما يكن فإن الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المنشآت المالية والمصارف من خلال التهديد الشفهي.

وتقوم هذه الفكرة أساسا على أن للمصرف المركزي مكانة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل، وعلى طبيعة

[1] صالح مفتاح، **النقود و السياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص157.

[2] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص ص 260-261.

العلاقة التي تربطه بغيره من المؤسسات النقدية، حيث يعتمد المصرف المركزي هذه الوسيلة لشرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة وإقناعها بالسياسة النقدية المناسبة، والتأثير على هذه المؤسسات لكي تتبع سياسة اختيارية تتناسب مع ما تقتضيه الظروف ولا يمكن التأكد من فعالية هذه الوسيلة إلا من خلال وجود علاقة بين المصرف المركزي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، وكذلك وجود أسس وقواعد ينتظم على أساسها النظام المصرفي كوحدة متكاملة، ويحدث العكس عندما تضعف أو تنقطع العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية.[1]

الفرع الثامن: الأوامر المباشرة

قد تضطر المصارف المركزية في بعض الحالات إلى التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على الائتمان والتحكم في اتجاهاته، وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للمصارف التجارية، ويختلف هذا الأسلوب عن أسلوب الإقناع الأدبي السالف الذكر، في أن هذه الأوامر تكون ملزمة للمصارف التجارية ولا يمكن أن تتجاهلها وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي تفرضها عليها المصارف المركزية . وتتمثل الأوامر والتعليمات في تحديد حد أدنى للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية بغرض التوسع فيه، أو الامتناع عن منح قروض لأنشطة معينة للحد منها، أو إجبار المصارف على توجيه جزء من مواردها نحو نوع من أنواع الاستثمار كشراء السندات الحكومية أو أذون الخزينة، كما تتمثل العقوبات التي يمكن أن يفرضها المصرف المركزي على المصارف التجارية في حالة عدم تنفيذ تعليماته، في الامتناع عن إقراضها أو إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة منها. أو رفع الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة لها . ومن الملاحظ أن مثل هذا الأسلوب من أساليب الرقابة على الائتمان يكون مناسبا لعلاج حالات التضخم ويكون عديم الجدوى في حالة الكساد حيث أنه من الممكن عمليا إجبار المصارف على الامتناع عن منح القروض في حين لا يمكن إجبارها على التوسع في منحها.[2]

[1] آسيا علية، فعالية **السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة حالة الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة تبسة، 2010-2011، ص ص30-31.

[2] آسيا علية، مرجع سبق ذكره ، ص ص31، 32.

المطلب الثالث: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية.

أدى نقص فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية إلى لجوء بعض البنوك المركزية إلى استعمال أدوات أخرى تعتبر أدوات حديثة وتتمثل أهم هذه الأدوات في:

الفرع الأول- التيسير الكمي:

يعود استعمال هذه الأداة إلى أزمة الكساد الكبير وبالضبط لسنة 1932 من طرف الرئيس الأمريكي روزفلت، عن طريق طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل في جانب الخصوم في ميزانية الاحتياطي الفدرالي من أجل ضخها في الاقتصاد الأمريكي كإجراء من شأنه أن يحد من أزمة الذعر التي تشهدها المصارف الأمريكية في سحب الودائع من طرف الأعوان الاقتصاديين، إلا أنها تبقى أداة غير تقليدية بالنسبة إلى البنوك المركزية، كما أنها لا تلجأ إليها كثيرا.

التيسير الكمي هو "خلق الكتلة النقدية من طرف البنك المركزي دون وجود مقابل لهذه الكتلة، يتم ضخ هذه النقود في الاقتصاد عن طريق شراء الديون المتعثرة أو السندات الحكومية، وبعد استعادة النشاط الاقتصادي انتعاشه يتم بيع هذه السندات، وتختفي هذه النقود وحسب يتم تدميرها من قبل البنك المركزي كما تم ضخها أول مرة[1]."

وتعرف سياسة التيسير الكمي بأنها تلك الإستراتيجية الطارئة للسياسة النقدية، تقوم على تخفيض معدلات الفائدة إلى مستوى قريب من الصفر، ثم شراء مجموعة من الأصول المالية عن طريق ضخ كميات ضخمة من السيولة في الأسواق، ولقد تم استخدامها في بداية القرن الحادي والعشرين للتخفيف من أثر الأزمة المالية العالمية 2008-2009 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

كما يقصد بسياسة التيسير الكمي بإقبال السلطات النقدية على شراء سندات الدين الحكومية وسندات المؤسسات المهمة للاقتصاد، بغاية تخفيف أعبائها المالية المترتبة على جداولها الائتمانية وبالتالي قدرة المؤسسات على الاستثمار والنمو و قدرة الدولة على الإنفاق في القطاعات الاقتصادية، مما يعني ضخ السلطات النقدية للأموال في الاقتصاد بشكل مباشر.[2]

---

[1] محمد هاني، ميلود وعيل، «**سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية دراسة تحليلية**»، مجلة التنمية و الإشراف للبحوث والدراسات جامعة البويرة، المجلد 3 ، العدد 4 ، جوان 2018، ص ص 253-254.

[2] ناصر بوجلال، كمال ديب ، **التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ،12، العدد ،01 الجزائر، 2019، ص 250.

كما أن التيسير الكمي يعمل بطريقتين على قيمة العملة:[1]

الأولى يشجع المضاربين على تخفيض قيمة العملة، والثانية أن وجود أكبر مبلغ من المال في التداول يخفض أسعار الفائدة، وهذه الطريقتين تمكن الشركات المحلية من خلالهما اقتراض المال في البلاد وتقديمه (استثماره أو توظيفه) في بلد آخر حيث سعر الفائدة أعلى وتحقيق ربح من خلال الفرق في أسعار الفائدة.

لأداة التيسير الكمي مجموعة من الخصائص فهي خطة طويلة الأجل تتضمن استخدام عدة أدوات، وتستعمل في حالة الصدمات كالأزمات المالية والاقتصادية كما تضم الأصول المالية سندات دين حكومية، وأخرى خاصة كالسندات المدعمة بديون المؤسسات المالية و الرهون العقارية، ويعد تخفيض معدلات الفائدة وتحفيز النمو الاقتصادي من أهدافها.[2]

أهداف سياسة التيسير الكمي: يهدف التيسير الكمي إلى إنعاش الاقتصاد من خلال توفير السيولة المالية للبنوك التجارية من جهة ما يجعلها قادرة على الإقراض من جديد، كما أنه يقوم بشراء كبير للسندات الحكومية وغير الحكومية، ما يجعل أسعارها ترتفع بشكل كبير ومتسارع، وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة عليها من جهة أخرى، ما يجعل البنوك التجارية تفضل اللجوء إلى الإقراض بدل الاستثمار في السندات، وهو ما يوفر دفعة للاقتصاد ذات تغذية ذاتية .

ومن جهة أخرى فإن سياسة التيسير الكمي قد يتم اللجوء إليها استثنائيا وفي حالات نادرة من أجل تمويل الموازنة العامة السنوية للدولة، أو من أجل تمويل المخططات التنموية طويلة ومتوسطة الأجل.[3]

الفرع الثاني- أسعار الفائدة الصفرية:

ما إن بدأت بوادر الأزمة المالية وبدأت معها مؤشرات الأسواق المالية بالانخفاض المستمر، حتى تدخلت البنوك المركزية على مستوى العالم وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض معدلات الفائدة.

يلجأ البنك المركزي لاستخدم أداة أسعار الفائدة الصفرية بهدف الوصول إلى العوامل المؤدية لتقلبات أسعار الصرف، كون أسعار الفائدة الصفرية تؤثر على أسعار صرف العملات داخل الأسواق المالية العالمية من خلال التأثير في كمية الوحدات التي يمكن شراؤها من عملة دولة ما مقارنة بعدد وحدات دولة أخرى، كما يستخدم البنك المركزي هذه الأداة لتوفير الائتمان للأفراد بأسهل الطرق، حيث يقل الطلب على الائتمان

[1] صاري علي، **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية**، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 2، العدد1، الجزائر 2016، ص 09.

[2] ناصر بوجلال، كمال ديب ، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[3] محمد هاني محمد وعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 254.

بارتفاع سعر الفائدة و بانخفاض هذا الأخير يرتفع الطلب على الائتمان.[1]

و ترتكز هذه الأداة من خلال الالتزام الصريح والضمني للسلطة النقدية للحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة، والغاية من هذه العملية ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض، مما ينتج عنه انخفاض معدل الفائدة مصحوبا بارتفاع توقعات التضخم الناتجة عن السياسة النقدية التوسعية المطبقة من قبل السلطة النقدية، فضلا عن إمكانية إعلانها عن مستوى تضخم مستهدف يكون أعلى من السابق في فترة الأزمة والركود الاقتصادي.

استخدمت معظم دول العالم سياسة معدلات الفائدة، حيث تشجع معدلات الفائدة الصفرية المستهلكين على الشراء وتساعد على انتعاش أسواق الأسهم بشكل كبير وكذلك تعمل على تخفيض قيمة العملات ما يقلل من أثار العجز الداخلي لميزان المدفوعات.

كما أن سعر الفائدة الصفرية تستخدم في حالة الأزمات وذلك من اجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان و الكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، كما أن أسعار الفائدة الصفرية تساهم في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى.

كما أن البنوك المركزية تقوم بتثبيت أسعار الفائدة عند المستوى الصفري ليكون منسجما مع السياسة الاقتصادية العامة الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد على النمو من خلال سياسات التحفيز المالي ، بالإضافة إلى هذا تقوم البنوك المركزية باستهداف التضخم من خلال ضبط وتعديل أسعار الفائدة عند المستوى الصفري وذلك من أجل تحقيق مستوى الأسعار المستهدف، كما أن وجود هوامش واسعة في أسعار الفائدة بين الدول يجعل اقتصاديات الدول ذات الفائدة المرتفعة عرضة للتدفقات المالية السريعة لرؤوس الأموال الساخنة hot Money » ، والذي ينتج عنه مشاكل مالية و أزمات سيولة في معظم الأحيان بالأخص عند خروجها إي عندما تعكس تدفقات هاته النقود اتجاهها و تتوجه نحو الخارج.

وتشير التطورات في أسعار الفائدة لدى المصارف المركزية العالمية والإقليمية خلال الربع الثاني من عام 2014 إلى حدوث بعض التغيرات على أسعار الفائدة لدى بعض المصارف وثباتها دون تغير لدى مصارف أخرى ، فقد أبقى الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة الأساس عند 0.25 % دون تغير للعام الخامس على التوالي.

[1] مجد مالك خضر، **فعالية السياسات النقدية غير التقليدية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 02 ، المجلد 26، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2018، ص15.

ويعتبر هذا التثبيت لسعر الفائدة عند هذا المستوى المنخفض (الصفري) منسجما مع السياسة الاقتصادية العامة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد على النمو من خلال سياسات مالية ونقدية توسعية عبر ما يعرف بسياسات التحفيز المالي.

وفي منطقة اليورو قام المصرف المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة خلال الربع الثاني لسنة 2013 بواقع ربع نقطة أساس ليصبح 0.5% مقارنة مع 0.75% في الربع الأول من نفس السنة ، و في المقابل أبقت المصارف في المركزية في كل من اليابان و المملكة المتحدة أسعار الفائدة كما هي دون أي تغيرات علما بان تلك الأسعار المتدنية وقريبة من الصفر.

ومن المعروف أن بعض المصارف المركزية في دول هذه المجموعة تقوم بإتباع سياسة استهداف التضخم حيث تم ضبط وتعديل أسعار الفائدة لتحقيق مستوى الأسعار المستهدف، ويضاف إلى ذلك أن وجود هوامش واسعة في أسعار الفائدة بين الدول ذات الفائدة المرتفعة عرضة للتدفقات المالية السريعة وهو ما يعرف الذي ينتج عنه مشاكل مالية كثيرة في معظم الأحيان.[1]

الفرع الثالث–سياسة أسعار الفائدة السالبة:

هي عبارة عن ضريبة عقابية من الناحية النقدية يطبقها البنك المركزي على البنوك التجارية التي تفضل وضع فائض سيولتها على شكل ودائع لدى البنك المركزي بدل من ضخها في الاقتصاد، والهدف حسب المقاربة الكلاسيكية للنقود هو رفع من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد حتى يتم الرفع من معدلات التضخم التي قاربت الصفر وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

إن البنوك المركزية تهدف من خلال تطبيق سياسة أسعار الفائدة السالبة إلى الوصول إلى جملة من الأهداف أهمها:[2]

– إن الهدف من هذه السياسة هو عدم السماح للبنوك التجارية إبقاء الأموال في حسابات البنك المركزي وتحفيزهم على تقديم المزيد من القروض للاقتصاد.

– إن الهدف من هذه السياسة هو إنعاش الاقتصاد عبر زيادة الاستثمار الذي يساهم بدوره في انكماش الأسعار وربما رفع نسبة التضخم بشكل طبيعي ومفيد للاقتصاد، كما أن أسعار الفائدة السالبة نقوم بتخفيض من قيمة العملة وهو ما يعطي ميزة تنافسية للمصدرين في الأسواق الأجنبية.

---

[1] صاري علي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] خليل عبد القادر، بن عروس رضوان، **سياسة أسعار الفائدة السالبة كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية دراسة تجارب بعض الدول**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9 العدد 1 جامعة البليدة ،2، 2018، ص 123.

– تهدف البنوك المركزية من خلال تطبيق هذه السياسة إلى تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنفاق ودعم استقرار الأسعار عن طريق زيادة تيسير الأوضاع النقدية والمالية، كما يمكن لهذه السياسة في حالة الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة أن تساهم في الحد من التدفقات الرأسمالية الواحدة ، وتخفيض ضغوط ارتفاع أسعار الصرف.

– تهدف البنوك المركزية من خلال تطبيق هذه السياسة إلى دعم القوة الشرائية عبر دفع المواطنين للإنفاق أكثر، لأنهم سيحصلون على قروض رخيصة من البنوك التجارية وبنسبة فائدة أقل، هذا من جهة الحصول الأموال، أما من جهة من يملكون الأموال فإنهم سيضطرون للإنفاق مادام الادخار لا يجلب لهم منافع مادية أو أن قيمتها ستتآكل مادامت الفائدة سالبة.

الفرع الرابع–حرب العملات:

ظهر مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية عند كتاب الاقتصادي الصيني سونج جونج بنج كتاب سماه "حرب العملات".

فتعريف حرب العملات في النظرية الاقتصادية العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، ولكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، هذا هو الوضع الاقتصادي اليوم في العالم، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من دول العالم على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، لخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصادي العالمي، أطلق عل هذه الظاهرة اسم "حرب العملات"، فحرب العملات هي حرب اقتصادية يقصد بها التلاعب بسعر صرف عمة واستخدامها كسلاح كإجراء سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر باقتصاديات دولة ما أو لمجموعة دول وإجبارها على إعادة النظر بسياساتها وإيراداتها المالية والاقتصادية بما يعود بالنفع على معالجة أزمة المهاجم الاقتصادية.[1]

[1] صاري علي، **السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1 ، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 70.

خلاصــة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة النقدية ما هي إلا جملة من الإجراءات التي تستخدمها الدولة بغية تحقيق أهداف خاصة بالتنمية و المتمثلة في الاستقرار الاقتصادي و التحكم في التقلبات للمحافظة على سعر الصرف، كذلك محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل التام و التخفيف من حدة البطالة، مستخدمة في ذلك ضبط عرض النقود و التوسع النقدي.

كما رأينا أن السياسة النقدية مرت بعدة مراحل تاريخية مهمة بدءا بالاتجاه الكلاسيكي، مرورا بالفكر الكينزي الرافض لمبدأ حيادية النقود و عدم تدخل الدولة، و صولا لموجة النقديين الواضعة لهذه السياسة على قمة الفكر الاقتصادي، هذا باعتبار أن البنك المركزي هو المسؤول المباشر عن تصميم السياسة النقدية و تنفيذها باستخدام الأدوات الكمية (معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة،و نسبة الاحتياطي الإجباري) و الأدوات الكيفية (سياسة تأطير القروض و السياسة الانتقائية للقروض) بالإضافة إلى الأدوات الحديثة في سبيل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية و على رأسها استقرار الأسعار و النمو الاقتصادي الذي يعتبر موضوع الفصل الثاني.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي و نظرياته

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية فهو العامل الأساسي لقياس تقدم و رقي المجتمعات بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي و يبرز الوضعية الاقتصادية للبلد و بالتالي أصبح الهدف الأول و الأساسي الذي تسعى إليه الدولة، من هنا استحوذ هذا الموضوع على اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي لفترة طويلة من العقود الماضية، إذ كان الاهتمام يدور حول المحددات و العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع أمثال ادم سميث و دافيد ريكاردو، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك و اهتماماتهم بالاختراعات التكنولوجية وصولا إلى النظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود و دومار في نموذجهما غير أن الفكر الجديد و الحالي لتفسير النمو جاء به SOLOW حيث ساهم جميع هؤلاء الاقتصاديون في تكوين الإطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي، حيث طورت هذه النظريات فيما بعد بشكل واسع و ذلك انطلاقا من منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

و للإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع تم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي، قياسه و محدداته بالإضافة إلى نظريات النمو الاقتصادي، بحيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- ماهية النمو الاقتصادي.
- نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

أصبح النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الاقتصاديون و يسعى إلى بلوغها المسيرون فهو معيار للحكم على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، و نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم و طرق قياس النمو و محدداته.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

الفرع الأول- تعريف النمو:

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي كما يحقق زيادة في متوسط نصيب القرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني ما يلي:

1- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلى، بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.[1]

و مما سبق يمكن القول أن:[2]

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

2- أن النمو الاقتصادي يعني حدوت زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من اتفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل معدل

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، الاسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالاسكندرية، 2000، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 51.

الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته.و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

ومما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

3– إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.[1]

هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات ، وأن تكون نوعيتها أفضل فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة في: **الموارد الطبيعية، رأس المال، اليد العاملة** و **التقنية**.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الإجمالي الحقيقي وليس الاسمي، ومعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. و يمثل الناتج الوطني الإجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد خلال فترة زمنية معينة، سنة عادة، باستخدام الموارد المملوكة محلياً. و بذلك يختلف عن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الأخير يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من المواد الموجودة محلياً. بينما الأول يتضمن صافي الدخول المتأتية من الاستثمارات الأجنبية. كما أنه تفضل الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مؤشر الناتج الوطني الإجمالي بسبب ضخامة عوائد الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتأثيرها في الاقتصاد الوطني الأمريكي. ويمكن عرض أهم مقاييس النمو الاقتصادي فيما يلي:

الفرع الأول: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي.

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضا بالعملات النقدية. و رغم كثرة التحفظات حول هذا الأسلوب والتي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندرية، الدار الجامعية بالاسكندرية، 2000، ص 12–13.

الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا. إلا أنه يعتبر أسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تبعا لتجنب الملاحظات السابقة. ويضم هذا النوع من المقاييس معدلات النمو بالأسعار الجارية، و بالأسعار الثابتة، وبالأسعار الدولية.[1]

ويمكن عرض أهم طرق قياس الناتج الوطني:

أولاً – طريقة الإنتاج

تتحقق الطريقة العملية في تقدير الناتج الوطني عن طريق ضرب الكميات المنتجة في أثمانها، وكذلك حساب قيمة الخدمات التي تباع في السوق بمعرفة أسعارها. أما بالنسبة للخدمات التي تباع في السوق بمعرفة تكلفتها، وإزاء الصعوبات العملية وصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة نضطر إلى إهمال الخدمات والأعمال التي تتم في المنازل الأغراض عائلية وكذلك فإن حساب قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة قد يؤدي إلى تكرار حساب قيمة السلعة لعدة مرات، ذلك لأن بعض المنتجات يتم استخدامها في نفس الفترة من أجل إنتاج منتجات أخرى فتدخل قيمة الأولى في قيمة الثانية مرة أخرى فمثلا قيمة القمح تدخل مرة أخرى في قيمة الدقيق هذه الأخيرة تدخل في قيمة الخبز، ولهذا لو أضفنا قيمة القمح إلى قيمة الدقيق المستخدم في صناعة الخبز إلى قيمة الخبز نفسه فإننا نكون قد احتسبنا قيمة القمح ثلاث مرات وقيمة الدقيق مرتين وهذا التكرار يجب تفاديه عند حساب الناتج الوطني وإلا كانت النتائج مبالغ فيها. ومن أجل تفادي مشكلة التكرار نستعمل طريقتين لتقدير الناتج الوطني وهما طريقة المنتج النهائي وطريقة القيمة المضافة.

1. طريقة المنتج النهائي: وتقوم على حساب قيمة جميع أنواع المنتجات النهائية أي أنها تستبعد السلع الأولية والوسيطة التي تستعمل في إنتاج منتجات أخرى خلال فترة التقدير. وكما هو معلوم فإن جميع السلع الاستهلاكية هي منتجات نهائية، هذا لا يعني أن المنتجات النهائية هي سلع استهلاكية فقط وإنما هي كل السلع الاستهلاكية مضاف إليها السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها خلال فترة التقدير ولم تستعمل في عمليات إنتاجية، ولذلك نأخذ القيمة الكلية للآلات ومباني المصانع التي أنتجت أو تم إنشاؤها خلال فترة التقدير في حساب المنتج النهائي ما لم تكن قد استخدمت في عملية الإنتاج، وكذلك اعتبار المنتجات التي أضيفت إلى المخزون منتجات نهائية، كما يجب عدم إهمال حساب المنتجات النهائية التي مازالت قيد الإنتاج في الآلات

[1] محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص 118.

وإذا تم احتسابها فيجب الحرص على أن نقتطع قيمة جميع الأعمال المماثلة التي لم تكن قد خرجت بعد من آلات الإنتاج في أول المدة.

أما تقدير السلع الإنتاجية المعمرة أي تلك التي أنتجت في فترة سابقة ولكنها تستخدم في العملية الإنتاجية لعدة سنوات فيدخل في حساب الناتج الوطني قسطها السنوي للاستهلاك، فإذا فرضنا مثلاً أن السلعة الإنتاجية تعمر عشر سنوات فإنه يصح أن نفترض أن معدل استهلاكها يتم على أساس سنوي يقدر بعشر قيمتها سنوياً، بعد ذلك نقوم باستقطاع هذا القسط السنوي من القيمة الكلية للسلع المعمرة وذلك لاحتساب صافي قيمتها الذي يدخل في تقدير المنتج النهائي. أما إذا تم احتساب قيمة الناتج الوطني دون الأخذ بالاعتبار استقطاع الاستهلاك الرأسمالي السنوي فإننا نطلق عليه مصطلح الناتج الوطني الإجمالي. وإذا أخذ الاستهلاك الرأسمالي في الاعتبار وتم خصمه فإنه في هذه الحالة نحصل على ما يسمى الناتج الوطني الصافي.

2-طريقة القيمة المضافة: تستعمل طريقة القيمة المضافة لتفادي التكرار الحسابي عند حساب الناتج الوطني، " ونقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة". وتتلخص هذه الطريقة في حساب القيمة المضافة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد ثم تجميع هذه القيم المضافة لجميع القطاعات من أجل الحصول على الناتج الوطني. ولشرح عملية التجميع هذه يمكن أن ننظر إلى الاقتصاد كخط تجميعي ضخم يتكون من مراحل إنتاجية متتالية، في البداية نجد الأنشطة الأولية والواردات من الخارج، وبعد ذلك نجد صناعات السلع الوسيطة الواحدة بعد الأخرى ثم في نهاية الخط التجميعي نجد الصناعات التي تنتج السلع النهائية، ولمعرفة المستخدم من المواد الخام في العملية الإنتاجية في الفترة الجارية فإننا نقوم بطرح المخزون الخام آخر المدة من المخزون الخام أول المدة.[1]

إن ما يعترض عند حساب القيمة المضافة أيضاً هو الاستهلاك الرأسمالي، فقيمة استخدام الآلات في العملية الإنتاجية ينبغي أن تستقطع من قيمة الإنتاج عند حساب القيمة المضافة، وإذا قمنا بذلك فإننا نحصل على القيمة المضافة الصافية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن طريقة القيمة المضافة أو المنتج النهائي لتقدير الناتج الوطني ينبغي أن تعطينا نفس النتيجة وذلك ما يتحقق إذا تمت كل منهما بالدقة المطلوبة واستعمال طريقة موحدة لمعالجة المخزون والاستهلاك الرأسمالي.

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص18.

ثانياً- طريقة الدخل الوطني:

من أجل تقدير الدخل الوطني لابد من تعريف الدخل الفردي، ثم القيام بحصر دخول أفراد المجتمع وبعد ذلك يتم جمع هذه الدخول مع تفادي التكرار الحسابي. ويعرف دخل الفرد بأنه مجموع المبالغ التي يستلمها الفرد ويستطيع أن يتصرف فيها بالإنفاق خلال فترة معينة دون أن يصبح أفقر مما كان عليه عند بداية الفترة، فالفرد قد يملك أصلاً رأسمالياً أو بعض المجوهرات وغيرها عند بداية الفترة ويستطيع عن طريق بيعها أن يحصل على قيمتها النقدية، هذه القيمة يستطيع أن يتصرف فيها الفرد لكنها لا تعد دخلاً لأن إنفاقها يترتب عليه نقصان ثروة القرد التي كانت لديه عند بداية الفترة. وبهذا نعرف أن الدخل الجاري لابد أن يأتي عن طريق عمل الفرد أو عن طريق استخدام أو تأجير عناصر الإنتاج التي يمتلكها

في النشاط الاقتصادي، وقد يأتي الدخل عن طريق الهبة أو المعونة الحكومية مثل المعاش أو إعانة البطالة. و يُعرف الدخل بالنسبة للمشروع على أنه مجموع المبالغ التي يمكن للمشروع أن يتصرف فيها دون إنقاص قيمة الأصول التي يمتلكها أو دون ترتب دين عليه خلال الفترة محل الدراسة، ويعرف دخل الحكومة بنفس الطريقة. ويمكن حصر الفئات التي تتحصل على الدخل فيما يلي:

1- الأشخاص ويحصلون على الأجور والمرتبات والإيجارات والفوائد والأرباح وأيضاً على إعانات خاصة وعامة.

2- المشروعات: تشمل الخاصة والعامة ويتمثل دخلها في صورة أرباح وإيجارات وفوائد وحصص.

3- الهيئات الحكومية: يتمثل دخلها في صورة ضرائب ومبالغ محققة من الملكيات العامة للدولة، ومن القيام ببعض أنواع النشاط التجاري. و عند تجميع كل هذه الدخول نحصل على الدخل الوطني ويجب أن نتفادى عملية التكرار في الحساب فمثلاً أن نحسب الضريبة على أنها دخل الدولة ولا ننزع قسطها من دافعها.

ثالثاً- طريقة الإنفاق الوطني:

الإنفاق الوطني لا يساوي فقط مجموع المبالغ التي أنفقت داخل البلد في فترة معينة، وذلك لأن هناك إنفاق يتم لغرض إتمام العملية الإنتاجية وهو الإنفاق الوسيط، وإنفاق يتم لغرض شراء المنتجات النهائية وهو الإنفاق النهائي والأخير يشمل الأول، والإنفاق الكلي ما هو إلا الطلب الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة معينة (سنة). و بالتالي فإنه عند حساب الإنفاق الكلي نتفادى حساب الإنفاق الوسيط والذي لو حسبناه نكون قد وقعنا في خطا التكرار.

و مما سبق فإن كل الإنفاق الاستهلاكي هو إنفاق المائي يدخل في حساب الإنفاق الوطني، بالإضافة أن الإنفاق الوطني يشمل الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة، وجميع الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات وكذلك إنفاق المشترين الأجانب على السلع المنتجة محلياً.

كما يمكن الإشارة إلى وجوب تساوي الإنفاق الوطني والناتج الوطني والدخل الوطني، فالإنفاق الوطني هو الإنفاق النهائي على مكونات الناتج الوطني وهو يساوي بذلك قيمة الناتج الوطني وقيمة الناتج الوطني عند توزيعها على ملاك عناصر الإنتاج تمثل الدخل الوطني، أو بطريقة أخرى نقول أن إنفاق الدخل الوطني يساوي الإنفاق الوطني.[1]

الفرع الثاني: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي.

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني ومنها على سبيل المثال معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP) Per-capita وقد تم الإشارة إليه سابقاً)، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني. ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلا نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية... إلخ.

أولاً- علاقة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي:

لا يزال الجدل حول علاقة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي مستمراً، ولم يحسم حتى الآن. فهناك من يعتقد أن النمو السكاني يعيق عملية التنمية ويحول دون تطوير مستوى معيشة السكان وتحسين أوضاعهم، وحججهم في ذلك أن النمو السكاني السريع يضع عقبات في طريق تراكم رأس المال وتعيقه لزيادة نصيب الفرد منه، ومن ثم فإنه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على ما هي عليه الآلات والمعدات والتجهيزات وغيرها فإن نصيب العامل الجديد من رأس المال اللازم لزيادة الإنتاج يتناقص باستمرار ، مؤدياً إلى تراجع الإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي. كما يؤدي النمو السكاني إلى تنامي عدد الباحثين عن عمل ما يزيد من مشكلة البطالة في المجتمع أكثر مما يؤدي لزيادة مستوى الناتج في المجتمع.

[1] المرجع نفسه، ص ص 19-20.

ويضيف هؤلاء المعارضون أن نمو السكان المتزايد يؤثر على المدخرات حيث يرفع من معدل إعالة السكان الذين يستهلكون ولا ينتجون وبالتالي يقلل من حجم المدخرات وموارد التمويل اللازمة للنمو الاقتصادي وزيادة الناتج والدخل. وهناك فريق آخر يرى العكس من ذلك، ويعتقد أنصاره أن النمو السكاني – في إطار ظروف اقتصادية وسياسية معينة– يوفر شروطاً ملائمة لإمكانية زيادة حجم القوى البشرية ومن ثم زيادة القوى العاملة التي تسمح بإمكانية أوسع لاستغلال موارد البلاد وثرواته، ورفع مستوى الإنتاج والدخل والتسريع من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكدون أنه من الناحية التاريخية كانت فترات نمو السكان سابقة وممهدة للنمو الاقتصادي، وأن الضغط السكاني يؤثر على الحوافز الفردية ويشجع على تحسين أساليب وطرق الإنتاج دائماً وبالتالي تحسين مستوى الإنتاج ونموه المستمر، كما يعتقدون أيضاً أن الضغط السكاني كان وراء الثورة الخضراء لمواجهة مشكلة نقص الغذاء، وكان وراء عملية التسريع بالتصنيع، ويؤكد هذا الفريق المؤيد للنمو السكاني أن توسيع الأسواق وتوسيع حجم الاقتصاديات يرتبط بالنمو السكاني، وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل ورفع مستوى المعيشة.

وفي الواقع يصعب الحديث عن علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني من دون تحديد مرحلة التطور الاقتصادي والتنموي التي يمر بها المجتمع والدولة محل الدراسة والتقييم، نظراً لتباين آثار النمو السكاني على مجموعة البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية ففي البلدان المتقدمة يسهم في زيادة الإنتاج. إذ أن الزيادة في القوى العاملة تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية المادية لاتساع نطاق تقسيم العمل وتوفر رأس المال وارتفاع المستوى التكنولوجي، بحيث تؤدي في هذه الاقتصاديات التي تمر بمرحلة متقدمة من التطور الصناعي إلى تطابق قانون تزايد الغلة، ومعنى ذلك أن الإضافات الجديدة من السكان والقوى العاملة تدعم النمو والتقدم الاقتصادي.

من ناحية أخرى تترتب على تزايد السكان في الاقتصاد المتقدم آثار أخرى كبيرة ومهمة تتعلق بحجم الطلب الفعلي في جانبيه أي الطلب على أموال الاستثمار والطلب على الاستهلاك إذ يحفز تزايد الطلب على أموال الاستثمار بما يرفع من تكوين الرأسمال الطلب الاستهلاكي الناجم عن النمو السكاني على تزايد رؤوس الأموال العينية اللازمة لخلق الاستثمارات الجديدة. وخلاصة القول إن زيادة السكان في هذه المجتمعات تؤدي إلى زيادة الإمكانيات المادية والاقتصادية للإنتاج في الاقتصاد المتقدم بسبب تطور ومرونة جهازه الإنتاجي وما يتوفر من عوامل وعناصر أخرى تسهم في الاستفادة القصوى من قوة العمل التي تترتب عن النمو السكاني.

أما في مجموعة البلدان النامية التي تتميز بضعف الموارد والإمكانات مقارنة باحتياجات السكان فإن الزيادة السكانية تؤدي – مع انخفاض مستوى الإنتاج أو ندرة رؤوس الأموال العينية – إلى تحقيق نتائج اقتصادية معاكسة تتمثل في ظهور البطالة وانخفاض إنتاجية العمل، وسريان قانون تناقص الغلة ما ينجم عنه في الأخير تراجع نصيب الفرد من الدخل الوطني السنوي وبالتالي يعقد ويزيد من تحديات وصعوبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية...الخ، بمعنى آخر فإنه مادامت الزيادة السكانية في البلدان النامية لا تقابلها زيادة مماثلة في الموارد والإمكانيات فلابد في الأخير من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وانخفاض معدل تكوين رأس المال، ومن ثم تراجع معدلات النمو والتنمية في المجتمع النامي، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإمكانات اللازمة لاستغلال الموارد المحدودة في مثل هذه البلدان هي بدورها مقيدة بعدم كفاية رؤوس الأموال و بانخفاض مستوى الإبداع الإنتاجي فإن الاستنتاج الأخير هو أن تزايد السكان يمثل عقبة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية.

ويمكننا التأكيد بوجه عام أن النمو السكاني لا يتعارض مع النمو الاقتصادي والتنمية طالما توافرت للبلد الموارد الاقتصادية أو كانت هناك موارد غير مستغلة، ففي هذه الحالة يساعد نمو الأعداد البشرية وتنمية قدراتها ومهاراتها على استغلال الموارد المتاحة وتوظيفها التوظيف الكامل ما ينتج عنه دفع عجلة النمو و التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، والدليل على ذلك نذكر هنا حالة البلدان الغنية بمواردها النفطية التي تعاني من مشكلة قلة السكان بالنسبة للموارد ما يجعل العدد القليل من السكان عاجزاً عن استغلال الموارد الاقتصادية المناحة بصورة كاملة. كما يمكن إثبات ذلك أيضا بذكر حالة البلدان المتقدمة التي يؤدي حسن الاستغلال للعنصر البشري فيها إلى تطوير قدرتها الإنتاجية وتوظيفها على نحو كامل بما يحقق أقصى استفادة ممكنة لمواردها الاقتصادية المناجاة ويساعدها في ذلك تبنيها وتنفيذها المستمر للبرامج الموجهة لمحو البحث والتطوير، وتبني الأساليب والطرق العلمية والتكنولوجيا الحديثة في التعامل مع مشكلة الموارد المحدودة ورفع إنتاجيتها، بعبارة أخرى يصبح من مصلحة الدولة تشجيع النمو السكاني أو استقطاب الهجرة إليها من أجل تحسين فرص استغلالها لمواردها وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها.[1]

ثانياً–هيكلية النمو السكاني والنمو الاقتصادي:

لقد أهمل الباحثين الاقتصاديون في الماضي دراسة تأثير هيكلية السكان على النمو الاقتصادي الوطني. فبالرغم من أن علم السكان تطور كثيرا من النواحي الإحصائية والاجتماعية، إلا أنه لم يتم التعمق في الربط

[1] المرجع نفسه ص ص 21–22.

بينه وبين الاقتصاد. و قد ركزت النظريات التي شملت دراسة العلاقة بين علم السكان والاقتصاد على حجم ونمو السكان، فمنها من يربط حجم ونمو السكان إيجابا أو سلباً بالنمو الاقتصادي ومنها من لا يقر بأية علاقة بينهما. وبالتالي ركزت على عوامل أخرى كرأس المال والطاقة كمؤثرين على الإنتاج والإنتاجية وبالتالي على النمو الاقتصادي. غير أن المهم في دراسة العلاقة بين السكان والاقتصاد ليس تأثير عدد ونمو السكان عليه وإنما هيكلية السكان المتغيرة وكذا الآليات التي تربط بين التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي، ويمكن إجمال هذه الآليات في العناصر التالية:

1- عرض العمل: يؤثر انخفاض معدلات الخصوبة على عرض العمل بطريقتين، حيث تنشأ الطريقة الأولى عبر التقادم في العمر ووصول الفئات العمرية الفتية إلى سن العمل والتي من الطبيعي أن تعمل عندها ينخفض معدل المعالين إلى غير المعالين. ويؤدي التحول الديمغرافي إلى ارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل وإذا استطاع سوق العمل امتصاص الأعداد المتزايدة من العاملين سترفع من حصة مدخلات العمل إلى الإنتاج، وبالتالي فان حصة الفرد من الناتج ستزداد، فانخفاض أعداد الأطفال والمسنين سيؤدي إلى تحسن نسبي في حصة الفرد من الدخل.[1]

أما الطريقة الثانية، فإن انخفاض معدل الخصوبة يزيد من فرصة مشاركة النساء في قوة العمل ويؤدي بدوره إلى صغر حجم الأسرة وتحسين تعليم أطفالها. ويؤثر التركيب العمري على سوق العمل وبالتالي على النمو الاقتصادي بفعل أن الأثر الاقتصادي الناجم عن ولادة طفل يختلف كليا عن الأثر الاقتصادي لعامل في الثلاثين من العمر. فارتفاع عدد السكان في سن العمل يؤدي عادة إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج بشرط أن لا يكون هناك تعارض بين الكم والكيف أي بضمان زيادة الإنتاجية مع التشغيل الكامل والفعال. ولقياس أثر سوق العمل يمكن استعمال معدل الإعالة بشكل مباشر، إذ أن اثر هذا المعدل فعال في زيادة متوسط دخل الفرد.

2- الادخار والاستثمار: تدعم الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وجود تأثير سلوكي على معدلات الادخار حيث تشير الاستقصاءات إلى أن معدلات الاستهلاك ترتفع عند الأطفال والمسنين بينما تنخفض عند السكان في سن العمل الذين يتميزون بارتفاع إنتاجيتهم وارتفاع معدل ادخارهم.

كذلك يلاحظ أن الادخار يتحدد تبعاً للمرحلة العمرية، فيبلغ معدل الادخار بين الأفراد حده الأقصى في سن الـ 45 سنة، في حين ينخفض بين الأفراد الذين هم في أوائل الثلاثينات نتيجة لتزايد الاحتياجات

[1] بتول شكوري، **الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العربي للسكان، بيروت، نوفمبر 2004، ص 9.

الاستهلاكية للأسر الجديدة. هذا ويؤثر التحول الديمغرافي تأثيراً إيجابياً على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد عدد السكان في سن العمل. أما على صعيد الأسرة فإن الادخار الخاص للأسرة يعتبر النواة للتراكم الرأسمالي المطلوب لتمويل النمو، كما حصل في بلدان شرق آسيا. أما الارتفاع في نسبة الادخار فهو بالتأكيد لا يعني ارتفاع في الاستثمار الداخلي إذ أن هذا الأخير يتجه نحو الأسواق التي توفر عائد أعلى و كلفة أقل خاصة إذا ما اقترن ذلك بالانفتاح على الأسواق العالمية.

3- التعليم ورأس المال البشري: حيث تشير الدراسات التطبيقية في هذا المجال إلى أن ارتفاع معدل الإعالة له أثر سلبي على معدلات الالتحاق بالتعليم إذ يخفض من قدرة الأولياء على الاستثمار في تعليم أبنائهم. كما أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع يساهم في زيادة معدلات التعليم، إذ يزيد العوائد من التعليم ويقلل من التكاليف. وقد أوضحت دراسة تطبيقية أجريت عام 1999 أن متوسط عمر الإنسان المتوقع هو محدد أساسي لمعدلات الالتحاق بالتعليم، فارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد من التعليم كونه يحقق أرباح مستقبلية وبالتالي ترتفع أهمية وقيمة التعليم. بينما يؤثر انخفاض متوسط عمر الإنسان على العملية التعليمية سلباً، إذ يجعل منها كلفة إضافية على المجتمع. ويؤثر الانخفاض في نسبة الوفيات إيجاباً على الأنفاق على التعليم وبالتالي على النمو الاقتصادي، إذ انه يؤدي إلى ارتفاع في القوى العاملة، وارتفاع في الادخار تحسبا لسن التقاعد الذي ينعكس بارتفاع في عوائد التعليم.[1]

الفرع الثالث: مقارنة القوة الشرائية.

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط " بطريقة تعسفية " بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية. ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.

ويعد مقياس تعادل القوة الشرائية (Purchases Power Parity) (PPP) قفزة في مجال قياس معدل التنمية الاقتصادية. ورغم أن الفكرة ليست بجديدة، حيث تم التعبير عنها في كثير من أدبيات التنمية في

[1] المرجع نفسه، ص 10.

سبعينيات القرن العشرين. وقد حال دون استخدامها رغبة المنظمات الدولية آنذاك بعدم إظهار النجاحات التي تحققها البلدان الاشتراكية والتي كانت تنتهج سياسات اقتصادية تنموية معتمدة على الذات وتتناقض مع طروحات هذه المنظمات.[1]

إن استخدام أساس تعادل القوة الشرائية عند مقارنة الاختلافات في مستويات المعيشة عموماً بين دولتين هو أكثر نجاعة، لأن تعادل القوة الشرائية تأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية للمعيشة ومعدلات التضخم في البلدان، بدلاً من استخدام أسعار الصرف فقط التي يمكن أن تشوه الاختلافات الحقيقية في الدخل. مع ذلك فإن الاقتصاديات تتأقلم ذاتياً مع تبادلات سعر صرف العملة بمرور الوقت، كما أن المواد التكنولوجية المكثفة والسلع الكمالية والمواد الخام وأسعار الطاقة لا تتأثر في الغالب بفرق العملة على الرغم من كونها حاسمة في التنمية الوطنية لذلك فإن مبيعات الملابس الأجنبية أو البنزين للتر الواحد في الصين على سبيل المثال يقاس بدقة أكبر بالرقم الاسمي ولكن المواد الغذائية اليومية وسلع أخرى مثلاً تكون عبر تعادل القدرة الشرائية.

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي (gross domestic product) المؤشر الأكثر انتشاراً في قياس النمو. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.[2]

المطلب الثالث: محددات للنمو الاقتصادي.

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو هذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي؛ و هي تتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: كمية و نوعية الموارد البشرية

إنه و كما أشرنا في السابق، يتم قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي؛ و يتم استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:[3]

$$\text{معدل الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1] محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3] عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر،عمان، الأردن،الطبعة الأولى، ص ص 270-271.

و عليه و من خلال المعادلة السابقة، نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الأيمن من المعادلة أي الدخل الحقيقي للفرد، و هذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة الطرف الأيسر من المعادلة أي على نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان بالنسبة للبسط أي قيمة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي؛ بمعنى آخر كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، و بالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي. أما إذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان، فإن معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا. و يدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني (Population Pressure).

لكن مما يلاحظ على المعادلة السابقة أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميا صرفا (Quanttative Indicator)، بيد أن هناك اعتبارات كمية و نوعية أخرى يجب أخذها بعين الإعتبار. فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوى العاملة Labour Force) ، أي الزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل بحيث تؤثر إنتاجية العمل (The Productivity Of Labour) على معدل النمو الإقتصادي.

مما يلاحظ أيضا في الغالب من الأحيان، أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الإنتاجية للفرد. و يرجع السبب في ذلك إلى كون أن الأفراد يميلون في العادة إلـى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي، فيقل بذلك القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، و ذلك كنتيجة لإقبال هؤلاء الأفراد على التعلم، و تقليل أيام العمل، و التمتع بالعطل، و تفضيل الإحالة على التقاعد في سن مبكر.

الفرع الثاني: كمية و نوعية الموارد الطبيعية

يرتكز عادة إنتاج اقتصاد ما و كذلك نموه على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد و خيرات طبيعية (درجة خصوبة الأرض، وفرة المعادن المياه الغابات ...الخ). و يرى بعض الاقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية، إلا إذا استطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية و تصبح و كأنها من صنع الإنسان. فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية، لكن مستواه المادي أو نموه الاقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد من دون استغلال يقودنا هذا التحليل إلى القول بأنه على شروط الطلـ و التكاليف أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة اقتصادية (مستغلة)؛ و يحتاج ذلك ما يلي:

أ- أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد.

ب- أن يكون عرض رأس المال و المهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد إلى استعمالات ذات جدوى.

وحري بالذكر أيضا، أن كمية و نوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالثابتة، فالمجتمع يمكنه أن يطور و يكتشف موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي به في المستقبل. و ذلك لن يتأتى إلا بالتضحية بجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة من رأس مال و عمل ...الخ، و توجيهها نحو مجالات الأبحاث أي بمعنى آخر التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأمد القصير، للوصول إلى مستوى مرتفع من القدرات الإنتاجية في المستقبل، و هو ما يعبر عنه بانتقال منحنى حدود إمكانية الإنتاج القصوى إلى الأعلى.

الفرع الثالث: تراكم رأس المال

تؤثر الزيادة في تراكم رأس المال إيجابا على معدل النمو الاقتصادي. وتراكم رأس في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية؛ من مؤسسات إنتاجية و آلات و طرق مواصلات و جسور و مدارس و جامعات و مستشفيات و هياكل البنية التحتية بمختلفها، و التي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من استهلاكه الجاري.

و يتحدد معدل تراكم رأس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار:

أ- توقعات الأرباح.

ب- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

و يختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر، إلا أنه يبقى و أن المظهر الأولي لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية، فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار؛ و الذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، و الذي يوجه ليضاف إلى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، فالادخار هنا يصبح كثمن أو كتكلفة للنمو الاقتصادي.[1]

الفرع الرابع: التخصص و الإنتاج الواسع.

إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج فحسب، و إنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية. لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية. فقد أوضح آدم سميث في كتابه المشهور "ثروة الأمم" 1776 م، أن

[1] المرجع نفسه، ص ص 271-273.

التحسن في القوى الإنتاجية و مهارة العامل يعزى إلى تقسيم العمل ؛ و أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو عليه الحال بالنسبة للدول النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل و تقل معه حجم العمليات الإنتاجية. كما أن حجم الإنتاج في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية سوف يقل أيضا، و كذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، هذا فضلا عن أن معظم الإنتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي و ليس من أجل السوق. و مع اتساع السوق و ازدياد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية، و هو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

الفرع الخامس: معدل التقدم التكنولوجي

بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية و التي تدخل كمحددات للنمو الاقتصادي، هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي. و من هذه العوامل يأتي عامل التقدم التكنولوجي، و الذي يعني بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد. ولعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية و التي نتج عنها نمو وتطور اقتصادي باهر آنذاك.

و لا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد ظهور المخترعات، بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و كذا تطوير و اكتشاف موارد أخرى جديدة، عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية و الإدارية و التسويقية.

الفرع السادس: العوامل البيئية

يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك؛ و من ذلك العوامل السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، بمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم و متطلبات النمو الاقتصادي، و كذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، و نظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري و استقرار سياسي و حكم يدعمان النمو الاقتصادي. و لعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى، قد تفوق الدول الأولى من ناحية توفر الإمكانيات الطبيعية و وفرة المورد البشري الفعال.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص 273-274.

المبحث الثاني: نظريات النمو عبر الفكر الاقتصادي

تطرقت مختلف المدارس الفكرية لقضية النمو الاقتصادي، وحاولت تقديم إطار نظري شامل بحيث يمكن إتباعه من قبل الدول للوصول إلى مستويات موجبة من النمو، والخروج من دائرة التخلف والركود التي ميزت الكثير منها، حيث كل نظرية جاءت على أعقاب نظرية أخرى محاولة في ذلك تصحيح نقائص الأخرى.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من **آدم سميث ودافيد ريكاردو**. بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ثم آراء كل من ستيوارت ميل حول الأسواق و روبيرت مالتوس حول السكان. تقاربت تحليلاتهم فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقته ،تحليلهم، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتهم بالنمو، وانصب بحثهم حول أسباب النمو الاقتصادي طويل الأجل، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي وقد تركزت نظريتهم حول الأفكار التالية:

– دالة الإنتاج تابعة لعدد من العوامل وهي الأرض، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وأي تغير في الإنتاج يحدث نتيجة تغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأرض العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

– إن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي والأرباح هذه الأخيرة التي تمثل مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي ، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.

– إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المحاصيل الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي، مما يعيق ارتفاع حصة الأرباح فيسبب تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع الرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف.

– اعتبار الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية ثابتين عبر الزمن مما يجعلهما متغيرين لا يؤثران في عملية النمو، بعكس النظريات الحديثة التي تعتبرهما عاملان مؤثران.

– الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الملائمة للنمو الاقتصادي وهي تتمثل في تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام قانوني فعال، وأوضاع اجتماعية مناسبة وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

الفرع الأول: نظرية آدم سميث "Adam Smith "

تمثل آراء أدم سميث (A.Smith) بداية التفكير الاقتصادي المنظم فيما يخص عملية النمو الاقتصادي. ويعتبر سميث أن العمل مصدر ثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، وأهم مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسين في مستوى التكنولوجيا التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ويؤكد سميث أن الأرباح المتولدة عن النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، والجزء منها المتوجه للادخار ثم إعادة استثماره ليتراكم رأس المال، يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستويات الإنتاج فيرتفع معه مستويات الطلب وبالتالي رفع المستويات المعيشية.[1]

الفرع الثاني : نظرية ديفيد ريكاردو"David Ricardo"

يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة الذي يعتبر سببا لحالات الركود والثبات. ويعتبر ريكاردو أن توزيع الدخل يمثل العامل المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي الرأسماليون، العمال وملاك الأراضي، فالرأسماليون يوفرون رأسمال الثابت ومستلزمات الإنتاج ويدفعون أجور العمال، ولهم الدور الأساسي في تحقيق أقصى الأرباح، وبالتالي تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو. أما العمال الزراعيون فيعتمدون على الأجور وعددهم يتحدد تبعا لمستوى الأجور، وزيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، وأما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم.[2] فإذا كان الدخل النقدي هو مجموع الأجور والأرباح والريع، فنلاحظ أن ارتفاع حصة الأجور والريع تؤدي إلى انخفاض حصة الأرباح من الدخل النقدي، وصحة هذا التحليل تكون في إطار مبدأ المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرارهم لرفع الأجور)، وبما أن الأرباح حسب ريكاردو هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة الركود الاقتصادي. يعطي كذلك دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك العوامل الفكرية الثقافية، الأجهزة التنظيمية والاستقرار السياسي، كذلك حرية التجارة كأهم ممول للنمو

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "**نظريات ،سياسات وموضوعات**" دار وائل للنشر، الأردن، 2007 ،ص.ص.56-57.

[2] المرجع نفسه، ص 58 .

الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي، وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يساعد على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[1]

الفرع الثالث : نظرية مالتوس "Robert Malthus"

ركزت أفكار مالتوس على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعّال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الاقتصاديون الآخرون على جانب العرض استنادا إلى قانون ساي (Say) الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب.

وحسب مالتوس يجب أن : ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الربحية، وأن ادخار ملاك الأراضي هو الذي يحدّد الاستثمار المخطط للرأسماليين، وأي اختلال بينهما يقلّل الطلب على السلع وبالتالي يقلل من العرض، وتتراجع بذلك الأرباح مما يعيق النمو. وبخصوص نظرية مالتوس في السكان تتلخص بأن هناك اتجاها ثابتا للسكان نحو الزيادة بمعدّل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث ينمو السكان بمتوالية هندسية فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وأي نمو للموارد في هذه الحالة يساهم في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي، تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى حد الكفاف. وبشكل عام فإذا تحليلات مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي باستثناء بعض مناطق إفريقيا وآسيا بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على نمو السكان من جانب،و لأن إنتاج الغذاء ازداد بمعدلات أعلى من توقع مالتوس و أعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة و الذي عوض تناقص العوائد.[2]

تتلخص فكرة مالتوس في الزيادة السكانية التي يترتب عنها ارتفاع منحى عرض العمل، مما يعني خفضا في الأجور، إلى أن يصل إلى مستوى حد الكفاف، هذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزا للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم، وبذالك يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس "Karl Marx"

اتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدّل الربح على رأسمال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه، فبينما اعتقد (smith) أن السبب يرجع إلى المنافسة فيما بين

[1] عبد الرحمان يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص220.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

الرأسماليين، يرى (Ricardo) أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطرابات الاجتماعية هي التي تجعل الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد . أما حسب (Marx) تتحدّد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، وأن فائض القيمة الذي يحققه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، وبزيادة معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة). ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل الذي يدفع الأجور نحو الانخفاض، لكن تنبّأ بأن حدوث تراكم رأسمالي فإن الفائض الاحتياطي للعمل سوف يختفي مما يدفع بالأجور نحو الأعلى والأرباح نحو الأسفل، وعلى الرأسماليين إما إبقاء الأجور منخفضة أو إحلال رأسمال محل العمل، وبسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأسمال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل، فيعجز العمال بذلك على استهلاك كل المنتجات ما يؤدي إلى فشل وانهيار الرأسمالية من جراء تناقضاتها الداخلية. وهكذا تنتقل السلطة ووسائل الإنتاج إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية، وتحل بذلك الاشتراكية محل الرأسمالية، إن تحليلات Marx فيما يخص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الآليات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق حيث أن زيادة الأجور النقدية الناجمة. عن اختفاء فائض العمل لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة في الأجور الحقيقة، بل يمكن أن يعوّض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل مما يبقي معدل الربح ثابت كما قلل Marx من التقدم التكنولوجي وأهميته في المجال الصناعي والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد و يؤثر على اتفاقية العمل.[1]

المطلب الثاني: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول– نظرية ج. م. كينز

في العـام 1936 ميلادي قدم " ج.م كينز " كتابه المشهور" النظرية العامة في العمالة الفائدة و النقود" و أحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، و كسر بذلك الاعتقاد الذي ساد لسنوات عند الكلاسيك، و هو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل The Full Employment على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.

إن نظرية النمو لها علاقة متينة بما تعالجه نظرية الاستخدام. فنظرية الاستخدام الكينزية هي في واقع الأمر نظرية الاقتصاد الساكن، لكونها تفترض ثبات في المستوى التقني و حجم السكان و الموجودات الرأسمالية. و ينجر عن ثبات رأس المال بالضرورة عدم وجود ادخار و استثمار صافيين، لأن الاستثمار

[1] المرجع نفسه، ص 62.

يعرف على أنه الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية. لكن هذه النظرية تفترض من جانب آخر فرضا ظاهريا يناقض الفرض الأول، و هذا الفرض هو وجود استثمار صافي إيجابي، غير أن هذا التناقض يرجع لتجاهل التحليل الكينزي لأثر الاستثمار على . الطاقة الإنتاجية كما يبرر ذلك "**Domar**"، حين أوضح بأن التحليل الكينزي هو تحليل نظري حيث تبقى به الموجودات الرأسمالية ثابتة بالرغم من وجود استثمار صافي إيجابي و ذلك لكون أن حجم الموجودات الرأسمالية كبير جدا مقارنة بالزيادة في الاستثمار ، لذلك يتجاهل التحليل أثر هذه الزيادة على الطاقة الإنتاجية.

يضاف إلى هذا التبرير تبرير آخر، و الذي يفيد بأن الفترة ما بين بدء الاستثمار و بين التوسع في الطاقة الإنتاجية هي نسبيا ليست بالفترة القصيرة، لذا في الأجل القصير نتجاهل أثر الزيادة في الاستثمار على الطاقة الإنتاجية. و هذا النوع من التحليل هو ما أسماه "**Pigou**" بالتوازن في الأمد. القصير مقارنة بالتوازن الساكن في الأمد الطويل. و من خصائص هذا التحليل أنه يأخذ بعين الاعتبار تأثير الاستثمار على الدخل الوطني من خلال مضاعف الاستثمار، فيما يتجاهل أثره على الطاقة الإنتاجية.

و بناءا على الفرضيات السابقة، يتحدد مستوى الدخل في توازن من منظور نظرية الاستخدام عند تساوي الادخار المرغوب فيه مع الاستثمار المرغوب فيه، كما يبقى الدخل الوطني التوازني و الناتج الوطني مع مرور الزمن ثابتين ما دام الادخار المقرر يساوي في كل فترة زمنية الاستثمار المقرر، كما أن هنالك مضاعفات توسعية أو مضاعفات انكماشية.[1]

الفرع الثاني– نموذج هارود – دومار:

وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي و الذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي، أي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني و التي يتم تحويلها إلى استثمارات. حيث توصل الباحثان "**هارود** " و "**دومار**" إلى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي بالشكل التالي:[2]

$$\text{معدل تغير نمو الدخل الوطني} = \frac{\text{معامل الإدخار}}{\text{معامل رأس المال / الانتاج}}$$

$$\text{حيث : معامل الادخار} = \frac{\text{التغير في الإدخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

[1] عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية** ،الدار الجامعية، مصر، ص ص 98-99.

[2] عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 142-141

معامل رأس المال/ الإنتاج = التغير في رأس المال / التغير في الناتج الوطني

و منه فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط بـ:

- علاقة طردية بمعامل الادخار.
- علاقة عكسية بمعامل رأس المال / الإنتاج.

و للحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل الوطني أي:

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي = معامل الإدخار / معامل رأس المال / الانتاج – معدل النمو السكاني

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

يعد نموذج هارود دومار المنبع المباشر للنظرية النيوكلاسيكية، وككل نموذج تعرضت النماذج السابقة لعدة انتقادات هذا ما يمهد لظهور نظريات جديدة.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

يعد نموذج هارود دومار المنبع المباشر للنظرية النيوكلاسيكية، وككل نموذج تعرضت النماذج السابقة لعدة انتقادات هذا ما يمهد لظهور نظريات جديدة.

الفرع الأول– النظرية الكلاسيكية المحدثة:

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر 1870 تغير مضمون الاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث، والذي طوره كل من (jevons) و (menger) و (walras) وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحديثة.

بسبب تعارض ما توقعته المدرسة الكلاسيكية مع متغيرات النشاط الاقتصادي بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة والتي تؤكد على:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى؛
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي؛
- إن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال؛
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.

- أما بالنسبة للفرضيات التي قام عليها النيوكلاسيك سوف نبرزها من خلال الدراسة المختصرة لبعض نماذج النمو النيوكلاسيكية.

الفرع الثاني– نموذج سولو:

بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود دومار، حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور، تسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة، ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال أحدهما محل الآخر؛ ولا شك أن روبرت سولو يعد من أبرز هؤلاء.[1]

يعتبر نموذج سولو للنمو من أشهر النماذج النيوكلاسيكية التي تفترض أن الاقتصاد يتجه إلى حالة استقرار معدل النمو.

اشترط نموذج هارود دومار لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الثلاثة: نسبة الادخار، معدل رأس المال، معدل الزيادة من قوة العمل؛ إلا أن سولو أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال.

وعلى ذلك نشر بحثه المعنون ب "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956"، يتناول فيها نموذجه للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.

افتراضات النموذج:

- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال؛ الادخار نسبة من الدخل يتم استثمارها.
- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة.
- هناك مرونة في الأسعار و الأجور وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.[2]

عرض النموذج:

استخدم "سولو" دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، ويختلف النموذج النيوكلاسيكي عن نموذج "هارود دومار" من حيث افتراض ثبات نسبة الناتج إلى رأس

[1] إسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص 109.

[2] المرجع نفسه، ص 113.

المال إضافة إلى أن الزيادة في معدل الادخار في نموذج "هارود" دومار" يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو؛ لكن في نموذج "سولو" تؤدي الزيادة في معدل الادخار إلى نمو الدخل الفردي دون زيادة في معدل النمو.

ومنه السياسات الاقتصادية الكلية يمكن أن تؤثر على الدخل الفردي دون التأثير على معدل النمو في الأجل الطويل وعليه دالة الدخل الفردي في المدى القصير لنموذج سولو تأخذ الشكل التالي:

$$Y = \left[\frac{s}{n+d}\right] \frac{x}{1+x}$$

بحيث: s: الميل الحدي للادخار؛

d: معدل اهتلاك رأس المال؛

n: معدل نمو السكان.

وبشكل عام : فالنماذج النيوكلاسيكية تعتبر نمو السكان بمعدل ثابت مؤشرا مهما لنمو الدخل الفردي، وتركز على التقدم التقني الذي يلعب دورا مهما في تحديد معدل النمو.

الفرع الثالث– نموذج ميد:

يعتبر جيمس ميد من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى، حيث افترض أن هنالك منتجا واحدا يمكن إنتاجه وأن هنالك ثلاثة عوامل للإنتاج هي: رأس المال العمل والأرض مع الزمن إضافة إلى فرضيات أخرى يمكن اختصارها فيما يلي:[1]

- الاقتصاد مغلق مع وجود المنافسة التامة في أسواقه ؛ كل السلع يتم إنتاجها محليا.
- افتراض ثبات نسبة الاهتلاك السنوية للآلات.
- تشابه الآلات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال.

يقول ميد في نموذجه على أن الزيادة في أي عنصر من عناصر الإنتاج سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج بكميات غير محددة، وهذا عندما تكون الأرض هي العنصر الثابت بينما يتغير عنصر العمل ورأس المال بالزيادة مع وضع الزمن كعامل بديل عن التقدم التقني.

واستنتج ميد معادلة نمو الإنتاج في النموذج النيوكلاسيكي انطلاقا من معدلات نمو مختلف عناصر الإنتاج وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Q}{O} = \frac{VK}{O} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{O} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta q}{O}$$

حيث:

$\frac{\Delta Q}{O}$ تمثل معدل النمو السنوي في الإنتاج أو الدخل،

[1] المرجع نفسه، ص 130.

$\frac{VK}{O}$ تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال؛

$\frac{\Delta K}{K}$ تمثل معدل النمو السنوي في رأس المال؛

$\frac{WL}{O}$ تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل؛

$\frac{\Delta L}{L}$: تمثل معدل النمو السنوي في العمل؛

$\frac{WL}{O}$ تمثل معدل التغير في الإنتاج.

بحيث أن النمو الاقتصادي حسبه إنما يتشكل من: حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال بمعدل نمو تكوين رأس المال يضاف إلى ذلك حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل بمعدل نمو القوى العاملة إضافة إلى التغير التقني.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

الفرع الأول – نظرية مراحل النمو لروستو

يشير "**روستو** " في نظريته مراحل النمو أن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية، يجب أن تمر بها كافة المجتمعات. لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية حاليا ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

يقسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل، تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن بقية المراحل و لقد اعتمد روستو في تدعيم طرحه على سرد الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة؛ وفيما يلي عرض مختصر لهذه المراحل:

أولا– مرحلة المجتمع التقليدي (Traditional Society)

هو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي يعمل بها غالب أفراده، تسود هذا المجتمع حالة الركود الاقتصادي و يغلب عليه طابع المقايضة و الاكتفاء الذاتي، أما اجتماعيا فيتصف بالجمود، و تحكمه العلاقات الأسرية والقبلية؛ عاشت أوروبا هذه المرحلة في العصور الوسطى.

ثانيا– مرحلة التهيؤ للانطلاق (Preconditions for take off)

و تتميز بحدوث تغيرات اقتصادية و سياسية و اجتماعية، فينشأ نظام سياسي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من جهة و من جهة أخرى، تظهر مجموعة من رجال الأعمال ترغب في الاستثمار وتحقيق الأرباح و تحمل المخاطر. كما تتميز المرحلة بنمو لنشاط التجارة الداخلية و الخارجية، و انتشار البنوك

التجارية و المؤسسات المالية و مؤسسات التأمين، مع اهتمام المجتمع بإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة و تأهيل عنصر العمل لأداء مهامه.[1]

ثالثا- مرحلة الانطلاق (Take-Off)

و هي مرحلة أساسية و حاسمة من مراحل النمو الاقتصادي، يتمكن فيها المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التي تعوق نموه و تقدمه. و حسب روستو تحدث تغيرات بارزة في هذه المرحلة من بينها ما يلي:[2]

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي إلى ما يفوق معدل 05 % حتى معدل 10 % من الدخل الوطني.
- ظهور مجموعة من الصناعات القيادية في الاقتصاد و التي تنمو بشكل متسارع.
- توسع في قطاع النقل والمواصلات و البنوك والمؤسسات المالية، فضلا عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية و الخارجية.
- وجود تشكيلة سياسية واجتماعية مؤهلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي و القدرة على الرفع من نسقه.

رابعا- مرحلة النضج (Drive To Maturity)

هذه المرحلة تتميز بالميزات التالية :[3]

- انتشار التصنيع على صعيد واسع، إضافة إلى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في شتى نواحي الحياة.
- ارتفاع نسبة العمالة الماهرة و المدربة في الاقتصاد، إلى جانب امتلاك قدرات تنظيمية و تسييرية عالية.
- أما على صعيد استغلال الموارد المتاحة، ازدياد نسبة الكفاءة في استخدام الموارد؛
- ازدياد المدخرات و من تم الاستثمار من 10% إلى 20 % من الدخل الوطني.
- أما على صعيد العلاقة مع العالم الخارجي، تزداد في هذه المرحلة درجة الانفتاح على الخارج، و يسجل الميزان التجاري فائضا لصالح الاقتصاد الوطني.

وقد قدر روستو بأن هذه المرحلة تشمل حوالي أربعة عقود.

خامسا- مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير (High Mass of consumption)

هذه المرحلة هي أرقى مراحل النمو والتطور؛ وتتميز بالميزات التالية:[4]

---

[1] عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

[2] المرجع نفسه، ص 152.

[3] المرجع نفسه، ص ص 154-155.

[4] المرجع نفسه، ص ص 156-157.

ارتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاه، و عليه ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الكمالية و السلع الاستهلاكية المعمرة مثل إنتاج السيارات و الإلكترونيات المختلفة و التوسع في تقديم الخدمات المختلفة و الرفع من نوعيتها. كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الاجتماعي و توسيعه ليشمل كافة شرائح المجتمع، فضلا تقليص ساعات عن العمل اليومية بالشكل الذي يتيح للأفراد الاستمتاع بأوقاتهم. ويرى روستو أن الو أ قد وصلت إلى هذه المرحلة عام 1920 و بريطانيا في 1930 و اليابان و غرب أوروبا في عام 1950.

الفرع الثاني – نموذج ذو أثر الخبرة و انتشار المعرفة (رومر 1986)

في العام 1986 طرح "**Romer**" فكرته الأساسية و التي تتمحور حول الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، هذه الفكرة التي كانت بمثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية. حيث افترض "**رومر**" الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج بأكثر فعالية. و هذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار. زيادة على ذلك يفترض "**رومر**" فرضا ثانيا يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري آنيا في كامل الاقتصاد، و إذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر ، A_I هذا يعني أن التغير dA_I/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، و هو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال K_I و منه دالة الإنتاج هي:

$$Y_I=F(K_I,KL_I;)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كان كل من K و L_I ثابتين؛ فحسب نموذج سولو K_I ذات مردودية متناقصة، و من أجل أي قيمة تأخذها L_I فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في K_I و K؛ و بالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الإجتماعية لرأس المال.[1]

رابعا – دور الدولة في النمو الإقتصادي نموذج بارو (1990)

في العام 1990 قدم **"Barro"** نموذجه الذي أشار فيه إلى أن النشاطات الحكومية هـ للنمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 33.

العمومية مجانا و من غير مقابل إلى المنتجين الخواص. كما يفترض أيضا أن المشتريات المتعلقة بالسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة، و المؤسسة في حال استخدامها لهذه السلع لا تعمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها، كما أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع. و يؤكد **"Barro"** على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، و هو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي: $Y_i = AL_i^{1-\alpha}.K_i^{\alpha}.G^{1-\alpha}$

مع $0< \alpha < 1$ و بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت i.

و منه فإن G=iy و خلص "Barro" إلى أن أثر الحكومة على النمو هو محصلة أثرين اثنين؛ الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، و الثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية.[1]

خامسا- نموذج لوكاس:(LUCAS 1986)

يعتبر النموذج المطور من قبل لوكاس (LUCAS 1986) من أهم نماذج التنبؤ الداخلي و من أهم النماذج التي اهتمت بالرأسمال البشري، حيث يعتبر لوكاس أن رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي، و يرى لوكاس أن رأس المال البشري يحفز عملية النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل.

و يعتبر لوكاس أن الاقتصاد مكون من قطاعين قطاع الإنتاج و قطاع تكوين رأس المال البشري، ينتج في القطاع الأول كل فرد ينتج المنتجات بواسطة رأس المال المادي و جزء من رأس المال البشري مع إنتاجية حدية غير متناقصة، أما القطاع الثاني فيهتم بتكوين رأس المال البشري و جزء من الذي لم يستعمل في قطاع الإنتاج.

علما أن دالة الإنتاج هي دالة من نوع كوب دوغلاس معرفة كما يلي:[2]

$$Y_t = AK_t^{\alpha} (U_t U_t)^{1-\alpha}$$

[1] المرجع نفسه، ص ص 52-53.

[2] بعوني ليلى، **دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي- حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، فرع سبر آراء و التحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر-3، 2015-2016، ص 63.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، حيث أجمعت مختلف التعاريف على أنه الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و تكون هذه الزيادة مبنية على أساس التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية، كما تم تبيين مؤشرات قياسه و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يعتبر أهم مؤشر و الأكثر شيوعا، بعدها تطرقنا إلى محدداته أهمها كمية و نوعية الموارد البشرية و الطبيعية و تراكم رأس المال و معدل التقدم التقني ... و غيرها، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي.

تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بدءا بالنظرية الكلاسيكية الذين اعتبروا التراكم الرأسمالي المسبب الرئيسي للنمو غير أن كينز أشاد بدور الاستثمار كسبيل أمثل لتحقيق النمو من خلال الأثر المضاعف، في حين قام مفكروا المدرسة النيوكلاسيكية بإدراج علاقة الإحلال بين العمل و رأس المال، كما أثار روستو فكرة انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى حتى يصل لتحقيق أقصى درجات النمو، إلى أن ظهرت نماذج النمو الداخلي مع نهاية الثمانينات و أوعزت النمو لأسباب و عناصر داخلية في النموذج كالتمرن عن طريق التطبيق حسب رومر، تراكم رأس المال البشري حسب لوكاس أو تدفق النفقات العامة الموجهة للتمويل المنشآت القاعدية حسب بارو.

و يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة قائمة و من هنا يبرز دور السياسة النقدية في تأثيرها على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد:

تعتبر أدوات السياسة النقدية من بين أهم الوسائل التي تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومن بين الأهداف نجد تحقيق معدل نمو مرتفع، لما له من دور هاما في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية حيث كلما كانت السياسات النقدية مرنة وتتميز بالكفاءة كلما كانت فعالة في تحقيق الأهداف المسطرة.

والجزائر كغيرها من الدول التي أيقنت الأهمية الكبيرة التي تحتلها السياسة النقدية في بناء و رسم مستقبل للاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق تفعيل و تحديث وسائلها، و قد عرفت في السابق أزمات عديدة و اختلالات في البنية الهيكلية في اقتصادها دفعها للقيام بعدة إصلاحات جذرية مست كل القطاعات الاقتصادية والتي من أهمها إصلاحات السياسة النقدية ، بإضافة لوضع عدة قوانين جديدة هدفت في مجملها لتحقيق هدف النمو الاقتصادي .

لذا سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال شرح أهم المراحل والمحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر منذ 1990، وصولا إلى مرحلة انهيار أسعار البترول و اللجوء إلى السياسة النقدية الغير تقليدية هذا بالنسبة للمبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنحاول تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وأهدافها في الجزائر ، سنقوم بدراسة تطبيقية تحليلية لمدى مسايرة تطور الكتلة النقدية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

المبحث الأول: توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022

مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة تحولات خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 وبعده مختلف التعديلات و الإصلاحات و هذا بهدف بناء نظام مالي و مصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار و زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف المراحل و التوجهات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 1990- 2000

خلال هذه الفترة عرف النظام النقدي والمالي والسياسة النقدية في الجزائر نقطة تحول جذري بعد صدور قانون النقد والقرض رقم (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990، الذي من شأنه أعاد الاعتبار للبنك المركزي وأصبح يسمى بنك الجزائر، مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد الصلاحيات للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال سقف التسليف البنك المركزي لتمويل الخزينة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي أو معنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العملية. كما تم الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية أي اتخاذ قرارات السلطة النقدية بناءا على الوضع النقدي السائد بعد أن كان يتم على أساس كمي حقيقي سابق، أي أن الهدف كان تعبئة الموارد المالية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.[1] و من خلال هذا القانون أصبح لجوء الخزينة للبنك المركزي تلقائيا يخضع لقوانين وذلك بعد فصل الدائرة النقدية والدائرة المالية.

فمع الضرورة الحتمية للإصلاح الاقتصادي الكلي عملت الجزائر على إصلاحات عميقة شملت القطاع المالي والمصرفي، و الذي تضمن برنامجين وهما:[2]

الفرع الأول- برنامج التثبيت الهيكلي: تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة في 27/04/1991، تم بموجبه تقديم 300 مليون

---

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] سعدية حديوش، **أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص 157-158.

وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح أو أقساط كل شريحة بمبلغ 75 مليون، ولقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها. إلى أن جاءت حكومة بلعيد عبد السلام (جوان 1992) الذي أوقف المسار السابق وتوجه نحو العمل على النهوض بالقطاع العام ورفض رفضا مطلقا التعامل مع صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال رفضه لفكرة إعادة الجدولة وهذا ما دفع البعض إلى تصنيف برنامجه على أنه يهدف إلى التحول نحو اقتصاد السوق ولكن تحت إشراف الدولة، ولذا اعتبرت حكومته على أنها تكرس الاقتصاد الموجه في شكل متجدد، البرنامج كان يسعى إلى تحقيق التكييف الهيكلي دون مساعدة من الهيئات المالية الدولية للمحافظة على السيادة الوطنية، والانسجام الوطني، ومنه وجب الخروج من فخ المديونية من خلال الالتزام بدفع خدمة الدين على إيرادات الصادرات من العملة الصعبة وهذا ما يدركه برنامج حكومة عبد السلام الذي ركز على المحاور التالية:

أ. التحكم في التجارة الخارجية بحيث يجب أن تتماشى مع أهداف نمو الإنتاج.

ب. التحضير لإنعاش مطرد للنمو الاقتصادي من خلال إيجاد تكامل بين عمليات إعادة الهيكلة الصناعية وتحسين وتركيبة المنظومة المالية.

ج. حماية القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا.

د. التوفيق بين عمليات إنجاز ميزانية الدولة للتجهيز وبرامج السكن الاجتماعي مع مراعاة الأولوية المقررة.

الفرع الثاني- برنامج التعديل الهيكلي: يعتبر هذا البرنامج كسابقه إلا أنه أوسع وأشمل من الأول، حيث يمتد إلى ثلاث سنوات وفيه بدأ العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وقد هدف إلى:

أ. تحقيق النمو الاقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وضبط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5%.

ب. العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره.

ج. التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي من 6,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 1994-1995 إلى 22% منه خلال سنتي 1997-1998.

د. التحضير لإنشاء سوق مالية، وهذا بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير القيم، والسماح للمؤسسات الوطنية الجيدة بالتوسع في رأسمال بنسبة 20% ابتداء من سنة 1998.

وكان لهذا البرنامج أثر على النظام المصرفي الجزائري خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي وإعادة تفعيل السياسة النقدية، وكان هذا الإصلاح الاقتصادي سببا في:

- ارتفاع احتياطي الصرف من 1,1 مليار دولار في سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998.
- ارتفاع المديونية الخارجية من 29,49 مليار دولار إلى 30,47 مليار دولار سنة 1998، وهذا نتيجة لانخفاض موارد الصادرات.
- تحسن ملحوظ في موارد الدولة من العملة الصعبة.
- ارتفاع نسبة خدمات الدين رغم إعادة جدولة حوالي 50% من مجموع الديون الخارجية.
- انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 61% في هذه الفترة.
- انخفاض معدل التضخم من 29% إلى 5%، مما أدى إلى انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% إلى 9,5%.
- ارتفاع نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19,1%.

إن برنامج التعديل الهيكلي، وهو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني في كل المجالات، فبدأت باتخاذ التدابير والإجراءات المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها من الناحية الاقتصادية حسنة، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الخام 4.2 % بعد أن كان سالبا لمدة طويلة، وسبب هذا النمو هو القطاع الزراعي أما القطاع الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة، أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1997 بعد أن 9% في سنة 1993 وثم تقليص معدل التضخم إلى اقل من 4% في سنة 1999 بعد أن كان 39% في سنة 1994. أما التحدي الكبير للسلطات العمومية هو مشكلة البطالة، وكان هذا المشكل موجودا حتى قبل الإصلاحات الهيكلية ولكنه تفاقم مع تطبيقها وهذا يعود إلى حل الكثير من المؤسسات وتسريح العمال بسبب نقص الاستثمارات وبدون أن تظهر مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة.

المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 2001- 2014

تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بارتفاع الأسعار المحروقات هذا ما أدى لتوفر سيولة هيكلية مفرطة، هذا ما انعكس إيجابيا على أداء السياسة النقدية بامتصاص السيولة والتحكم في معدلات التضخم لذلك عرف قانون النقد والقرض جملة من التعديلات التي تتماشى مع البرامج الاقتصادية نذكرها كما يلي:[1]

أ. الأمر 01-01 المؤرخ في 27-02-2001: تعرض قانون النقد والقرض 90-10 إلى بعض التعديلات والتي كانت بموجب الأمر 01-01 والذي بموجبه تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد و القرض.

ب. الأمر 03-11: على إثر فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري الذي أدى إلى إضعاف الرقابة والتحكم التي كان يعتمدها البنك المركزي الأمر الذي أدى إلى العمل على تدعيم المراقبة المصرفية من خلال إصدار الأمر 03-11 والذي يهدف لتمكين البنك المركزي من توسيع الصلاحيات وممارستها إذ يخول له :

- إصدار النقد وتغطيته
- عرض المقاصة وبيع وسائل النقل؛
- خصم السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات
- حماية الزبائن والمؤسسات المالية

ج. الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010: لقد جاء هذا الأمر معدل ومتمم لأمر 03-11 بإصلاح النظام القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر أو السياسة النقدية وبموجب هذا التعديل أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على المستوى البنوك والمؤسسات المالية خصوصا أعطى لمفتشي بنك الجزائر مهمة الرقابة على الهيئات واللجان المصرفية جاء هذا التعديل مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية.

تمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية مقارنة بالفترة السابقة؛ حيث تبنى فيها بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة 1994-2000 خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية في حدود 14%، وباعتماد السلطة النقدية سياسة

[1] العرباوي منال، **فعالية السياسة المالية و النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي إلياس بلعباس، 2020-2021، ص ص 249-250.

نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، تهدف هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم، كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول، تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، تراكم كبير في احتياطات الصرف الأجنبي، تحسن في صافي الأصول الأجنبية والزيادة المعتبرة في حجم القروض على الاقتصاد، إلى جانب التوسع الكبير للنفقات الجارية في الميزانية الحكومية.[1]

ويمكن أن نميز بين توجهين مختلفين للسياسة النقدية التوسعية خلال الفترة 2001-2010 يمتد التوجه الأول من 2001 إلى 2005 حيث حاولت السلطة النقدية إتباع بديل نقدي تمثل في سياسة التكييف والتوسع، يهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية، ويدل هذا التوجه تراجع نمو المجمع النقدي من 22,2% سنة 2001 إلى 15,6% سنة 2003 ثم إلى 10.7% سنة 2005.

أما التوجه الثاني، فتميز بإتباع سياسة للتوسع الصريح خلال الفترة 2006-2010 باستثناء سنة 2009- بلغ معدل نمو المجمع النقدي M2 في المتوسط 18 قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، حيث تزامن هذا التوجه مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.

المرحلة الأولى: برنامج الإنعاش الاقتصادي

شهدت أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 ارتفاع ملحوظ مما أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 وتم المصادقة على هذا البرنامج في سنة 2001 حيث خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي ما يساوي 7 ملايير دولار.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل بزيادة حجم الاستثمارات والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن الجهوي، وهو ما سمح بإعادة بعث مسار النمو

[1] طيبة عبد العزيز، "**فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011**"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12-جوان 2014، ص ص 29-30

الاقتصادي الذي بلغ سنة 2003 ب 7% ، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة و الموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى .[1]

وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي جندت مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

المرحلة الثانية: برنامج دعم النمو الاقتصادي

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة مليار دج وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج.

تهدف السلطة النقدية في هذه المرحلة إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة كما سجلت هذه المرحلة عودة حيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع البطالة وارتفعت نسبة النمو خارج المحروقات وعرفت كل المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا، فانخفضت معدلات التضخم وارتفعت نسبة النمو، وبصفة عامة عاد الاستقرار المالي الكلي.

المرحلة الثالثة: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014

جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، في إطار استكمال المشاريع الكبرى و تحسين التنمية البشرية، ارتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات، انخفاض معدل التضخم، و حدوث استقرار نقدي.

---

[1] بن لدغم فتحي، **ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص بنوك و مالية، جامعة تلمسان،2012 ، ص 126.

المطلب الثالث: توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 2015- 2022

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة و التي تعتمد أساسا على المحروقات' حيث أدى النمو الضعيف للكتلة النقدية و الانخفاض في السيولة خلال هذه الفترة إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم انتهجت نحو استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

خلال هذه الفترة، تم إصدار القانون **17-10** المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المعدل والمتمم للأمر 03-11. و وفق هذا القانون يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، أي بالإضافة لحصولها على القروض والسلفيات بالطريقة التقليدية سوف تتمكن أيضا الخزينة العمومية من تحصيل الموارد المالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التي يحددها قانون النقد والقرض 90-10.[1]

ومن أهم ما جاء به هذا التعديل مايلي:[2]

– يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية مباشرة من السوق الأولية، بعدما كان لا يسمح له إلا في السوق الثانوية ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛

– أصبح بإمكانية بنك الجزائر القيام بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطرة المرتبط بها ، وبدون الأخذ بعين الاعتبار لجودتها المالية، كما سوف يمدد مدة قروضها، وهذا ما يوفر للخزينة العمومية سيولة هائلة تمكنها من دفع ما عليها ، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني (قبل هذا التعديل كان البنك المركزي لا يكتب فقط إلا في الأوراق المالية عالية الجودة)؛

– أصبح بإمكان بنك الجزائر طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية، وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد، حيث كان فيما سبق قبل هذا التعديل لا يكمن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول الوضعية الاقتصادية؛

---

[1] بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر**، التقرير السنوي 2016 سبتمبر 2017، ص 129.

[2] سعودي صالح الدين، كزار رمضان، **انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02، المجلد 05، ديسمبر 2020، ص 452.

– تم تمديد مدة مكشوفات الحساب الجاري التي يقدمها بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية إلى حد أقصاه 5 سنوات بعدما كانت وفق الأمر 03-11- لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوم متتاليا أو غير متتال.

كما شهدت هذه الفترة إصدار المرسوم التنفيذي **18-86** المؤرخ في 05 مارس 2018: تضمن آلية متابعة تدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، حيث تضمنت أحكام هذا المرسوم إنشاء لجنة متابعة عملية التمويل غير التقليدي، وتوضح كيفية عملها، والملاحظ عمليا أن هذه اللجنة لم تنشأ لحد الآن مما يجعل عملية المتابعة غير موجودة.[1]

خلال هذه الفترة و بدأ من سنة 2019 تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالم نتيجة للانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة الصحية العالمية COVID 19 وذلك لتراجع القدرة الإنتاجية في قطاع النفط و قيمة العملة التي لها انعكاسات على القدرة الشرائية.

وبهدف احتواء التداعيات الناتجة عن الأزمة الصحة العالمية COVID 19 قام بنك الجزائر بتبني سياسة نقدية تسهيلية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي. حيث أصدرت السلطات النقدية الجزائرية **التعليمة رقم 05-2020** المؤرخة بتاريخ 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية في مجال السيولة، الأموال الخاصة وتصنيف القروض وتضمنت مايلي:[2]

– تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى نسبة 60% بعدما كانت في حدود 100 %، للإشارة فإن الحد الأدنى لمعامل السيولة محدد بأحكام المادة 03 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011؛

– إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان والتي نسبتها 2 % من الأموال الخاصة القانونية، علما أن عملية تكوين وسادة الأمان محددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية؛

[1] روشو عبد القادر، **التأطير القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، الجلد 16، ص 73.

[2] محمد يحياوي، **انعكاسات الإجراءات الاستثنائية التي تبنتها السلطات النقدية الجزائرية في ظل جائحة كوفيد-19 على النظام البنكي الجزائري**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، العدد 01، المجلد 06، 2021، ص 507-508.

– تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة القروض لكافة الزبائن المتأثرين عن تفشي الأزمة الصحية العالمية COVID 19 باستثناء القروض المعاد جدولتها؛

– منح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة.

كما قامت السلطات النقدية بإدراج تعديلات على بعض أدوات السياسة النقدية من خلال إصدار مجموعة من التعليمات لحماية نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وتمكينها من تكوين مستويات مقبولة من السيولة من أجل مرافقة كل المؤسسات المتأثرة من الأزمة الصحية العالمية COVID 19، حيث أن هذه التعليمات كانت سارية المفعول للفترة الممتدة من 1 مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020، وتم تمديدها إلى غاية 21 ديسمبر 2020 وفق مراسلة داخلية لبنك الجزائر، ومن هذه التعديلات ما يلي:

✓ **تعليمة رقم 02-2020** المؤرخة في 10 مارس 2020 والتي تضمنت تخفيض معدلات الاحتياطات الإجبارية مرتين متتاليتين من 12 % إلى 8 %، لتمكين البنوك من رفع مستويات السيولة لديها لممارسة نشاطها التمويلي خاصة في ظل أزمة COVID 19.

✓ **التعليمة رقم 08-2020** المؤرخة في 29 أفريل 2020 المعدلة للتعليمة رقم 06-2016 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016[1]، والتي بموجبها تعديل عتبات إعادة التمويل المطبقة على الأوراق العمومية القابلة للتفاوض السندات العمومية القابلة للتفاوض ، السندات الخاصة القابلة للتفاوض والمستحقات غير القابلة للتفاوض والمقدمة على سبيل الضمان للبنك الجزائر من قبل الجيهات المقابلة لعمليات السياسة النقدية.

استمرت جائحة كورونا في إعاقة النشاط الاقتصادي طوال سنة 2021 ، على الرغم من أنّ هذا الأخير شهد تحسنا نسبيًا عقب إزالة تدابير الحجر الصحي .وقد تطلبت هذه الوضعية استجابات وردود سريعة من طرف السلطة النقدية .إذ ركز توجه السياسات النقدية على المستوى العالمي على إنقاذ الاقتصاديات من خلال التأثير على العرض، والذي تسببت الأزمة الصحية في اضطرابه بشد ة، أكثر من تركيزه على الطلب كما هو الحال في الأوقات العادية .وهكذا، ظلت السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم وفي الجزائر تيسيرية بهدف تحفيز الانتعاش الاقتصادي قدر الإمكان وتخفيف تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الحقيقي.

[1] بنك الجزائر، الموقع الإلكتروني : https://www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ التصفح : 2024/04/02.

و اندرجت السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر خلال سنة 2021 في هذا السياق، لاسيما من خلال تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل. وقد جاء هذا الإجراء الاستثنائي للسياسة النقدية كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني.

وضع بنك الجزائر ابتداء من تاريخ أول جويلية 2021 برنامجا خاصا لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة وبمبلغ لا يتجاوز 100 2 مليار دينار.

يتجلى البرنامج في عمليات تنازل مؤقت لتدفقات السيولة التي يتم تحقيقها بمبادرة من بنك الجزائر، وتبلغ مدة استحقاق هذه العمليات سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين بمعدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر وقد تكون موضوع تسديد مُسبق .السندات التي يقبلها بنك الجزائر كضمان بموجب العمليات الخاصة لإعادة تمويل هي الأذونات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة لدى البنوك العمومية.

و بالتالي هذا البرنامج يمثل جانب جوهري للسياسة النقدية غير التقليدية التي اتبعها بنك الجزائر لدعم النظام البنكي وإنعاش الاقتصاد الحقيقي، في إطار هدف يندرج ضمن إنعاش الاقتصاد لما بعد جائحة كورونا.[1]

وعليه، بدأ بنك الجزائر، اعتبارًا من مارس 2022 ، إجراءات تدريجية لعودة سياسته النقدية إلى الوضع الطبيعي من خلال رفع تدابير التخفيف الاحترازية الاستثنائية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والتي تم اعتمادها في 1 مارس 2020 **(تعليمة 05-2020)** والتي تمثل هدفها الأساسي في دعم النظام المصرفي من أجل حماية الاقتصاد الوطني من تأثير صدمة الجائحة. ومع ذلك، حافظ بنك الجزائر خلال سنة 2022 على معدل الاحتياطي الإلزامي عند2 ٪، ومعدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند 3 ٪ في سنة 2022 .

كما تمّ في شهر جوان 2022 إنهاء العمل بالبرنامج الخاص بإعادة التمويل بمبلغ 100 2 مليار دينار الذي أطلقه بنك الجزائر في شهر جويلية . 2021 وبلغ المبلغ المسدد في 2022 ، ما قيمته 463,39 مليار دينار، أي 22٪ من البرنامج.

كما تجلّت عودة السياسة النقدية للوضع الطبيعي في أكتوبر 2022 في استرجاع ثنائي مستهدف للسيولة بقيمة 300 مليار دينار وهذا لامتصاص مصدر السيولة الفائضة التي يمكن أن تكون تضخمية، مع

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2021 ديسمبر 2022، ص 39-40.

الحفاظ على النظام المصرفي في وضع يسمح بتمويل الاقتصاد الوطني دون أثر المزاحمة ودون تكاليف إضافية.

ويأتي هذا الإجراء تكملة لتعديل سعر صرف الدينار الجزائري، بين نهاية جويلية ونهاية سبتمبر 2022 والذي ارتفع بنسبة 4,1 ٪ مقابل الدولار الأمريكي وبنسبة 7 ٪ مقابل الأورو، تماشيا مع مستوى توازن الأساسي، وهذا بعد تحسن المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني . وقد أتاح هذا الإجراء على المدى القصير خفض جزء من التضخم المستورد الذي كانت مساهمته في التضخم الإجمالي أكثر من 70 ٪ في سنة 2021 و 61,7 ٪ في سنة 2022.[1]

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2022، سبتمبر 2023، ص 45-46.

المبحث الثاني: تحليل و تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر التي تم أخذها في عين الاعتبار من طرف البنك المركزي و مدى نجاعتها و أدائها لدورها مع تقييم أهدافها خاصة هدف النمو الاقتصادي و مسايرته لتطور العرض النقدي.

المطلب الأول: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر.

قبل صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض اقتصر دور بنك الجزائر على توفير التمويل اللازم للخزينة العمومية لتمويل الاستثمارات المخططة، بحيث لم تكن أهدافه محددة تبعا للأوضاع الاقتصادية، لكن بعد صدوره تم منح بنك الجزائر استقلالية في صباغة أهدافه التي اختلفت تبعا للظروف الاقتصادية، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال ما جاء في كل من القانون 90- 10 الأمر 03-11، الأمر 10-04

الفرع الأول: الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق قانون النقد والقرض 90-10

تمثلت الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر وفق قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 55 منه في الفقرة الأولى منها في ما يلي: " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السير على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

أما الفقرة الثانية من المادة فنصت على مايلي : " ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب، بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن ادراة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.[1]

من خلال نص الفقرة الأولى من المادة نلاحظ أنها حددت الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ومنها يمكن استنتاج الآتي:

توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه: يقصد به تحقيق هدف النمو الاقتصادي،

- ✓ إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية: يقصد به تحقيق هدف التوظيف الكامل؛

[1] قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل 1990 المتعلق **بالنقد و القرض** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة السابعة والعشرون العدد ،16، 18، أفريل 1990، ص 527

- ✓ السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد: يقصد به تحقيق هدف استقرار الأسعار واستقرار سعر الصرف؛
- ✓ جاء هدف النمو الاقتصادي في المقام الأول بعدها هدف التوظيف الكامل وكهدف أخير استقرار الأسعار و سعر الصرف؛
- ✓ صعوبة تحقيق مجمل هذه الأهداف في مرحلة واحدة لتناقضها كما طرحنا في الفصل الثاني؛ إذ يتناقض هدف النمو الاقتصادي مع هدف استقرار الأسعار، وهدف التوظيف الكامل مع هدف استقرار الأسعار.

أما من خلال نص الفقرة الثانية فنستنتج أنها حددت الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية والتي تمثلت في الآتي:

- تنظيم الحركة النقدية : ويقصد بها المجاميع النقدية؛
- يوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض: يقصد به حجم القروض المصرفية؛
- استقرار سوق الصرف: ويقصد به استقرار سعر الصرف من خلال التدخل في سوق الصرف

الفرع الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي (1994-1998)

في إطار برنامج التعديل الهيكلي وبما تضمنه من إجراءات؛ فإن السلطة النقدية سعت إلى اتباع سياسة نقدية متشددة السياسة النقدية تهدف في الأساس إلى السيطرة على التضخم المرتفع.

وبذلك حددت التعليمة رقم 94-16 المتعلقة بوسائل السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك في الفقرة الخامسة أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو التحكم في مستوى التضخم عن طريق المراقبة الحذرة للتوسع النقدي وللإقراض، وفي هذا الإطار تم وضع سقف لنمو الموجودات الداخلية الصافية للنظام البنكي، وسقف لنمو الموجودات الداخلية الصافية للبنك المركزي.[1]

أما بالنسبة للهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة (1994-1998) تمثل في مجموع صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر مع تثبيت لأهداف ربع سنوية.[2]

---

[1] بوشة محمد، **محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -حالة الجزائر- الفترة 1990-1998**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع القياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 142.

[2] محمد لكصاصي، **الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص12.

و منه فإنه في إطار برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي حددت الأهداف النهائية للسياسة النقدية باستقرار الأسعار.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق الأمر 03-11

تمثلت الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق الأمر 03-11 في المادة 35 منه في الفقرة الأولى منها في ما يلي: " تتمثل صلاحيات مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

أما الفقرة الثانية من المادة فنصت على ما يلي: "ولهذا الغرض، يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف".[1]

من خلال نص الفقرة الأولى من المادة نلاحظ أنها حددت الأهداف النهائية للسياسة النقدية، و من خلالها يمكن استنتاج الآتي:

- ✓ توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد : يقصد به تحقيق هدف النمو الاقتصادي؛
- ✓ السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد : يقصد به تحقيق هدف استقرار الأسعار واستقرار سعر الصرف؛
- ✓ لم يدرج هدف التوظيف الكامل في نص المادة؛
- ✓ التركيز على الجانب الكمي في تحقيق هدف النمو من خلال عبارة "نمو سريع للاقتصاد" خلافا لما جاء في المادة 55 من القانون 90-10 التي نصت على "نمو منتظم للاقتصاد"، مما يعني اتباع سياسة نقدية توسعية ويظهر ذلك في برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو .

أما من خلال نص الفقرة الثانية فنستنتج أنها حددت الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية والتي هي نفسها المحددة في القانون 90-10 إلى أن بنك الجزائر استبدل في هذه الفقرة استقرار سوق الصرف بضبط سوق الصرف.

[1] أمر رقم 03-11، مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت 2003 ، **يتعلق بالنقد والقرض** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة الأربعون، العدد 52 ، 27 أوت 2003، ص7.

إلا أن ما صرح به محافظ بنك الجزائر سنة 2004 هو: أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك. حيث يبين أن الهدف النهائي هو استقرار الأسعار.[1]

كما حددت السلطة النقدية خلال الفترة (2009-2008) هدف ضمني لمعدل التضخم ب 3%-4%.

الفرع الرابع: الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق الأمر 10-04

تمثلت الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر وفق الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 2 منه التي تعدل المادة 35 من الأمر 03-11 في الفقرة الأولى منها في ما يلي:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

أما الفقرة الثانية من المادة فنصت على ما يلي " ولهذا الغرض، يكلف بتنظيم الحركة النقدية، يوجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته".[2]

من خلال نص الفقرة الأولى من المادة نلاحظ أنها حددت الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ويمكن استنتاج الآتي:

- ✓ الحرص على استقرار الأسعار : ويقصد به تحقيق هدف استقرار الأسعار ؛
- ✓ توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد: ويقصد به تحقيق هدف النمو الاقتصادي؛
- ✓ السهر على الاستقرار النقدي والمالي: يقصد به تحقيق هدف استقرار سعر الصرف.

أما من خلال نص الفقرة الثانية فنستنتج أنها حددت الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية وهي:

- يكلف بتنظيم الحركة النقدية: ويقصد به المجاميع النقدية؛

[1] محمد لكصاصي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت، 2010، **يتعلق بالنقد والعرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة السابعة والأربعون، العدد 50، 01 سبتمبر 2010، ص 11.

- توزيع القرض: ويقصد به القروض المصرفية؛
- ضبط سوق الصرف ويقصد به ضبط سعر الصرف من خلال التدخل في سوق الصرف.

من خلال ما سبق نلاحظ تعدد هذه الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتضاربها، خاصة في القانون 10-90، كما أن الأمر -03- 11 تضمن هدف النمو الاقتصادي في المرتبة الأولى ثم هدف استقرار الأسعار كهدف ثاني إلا أن ما صرح به محافظ بنك الجزائر سنة 2004 الهدف النهائي هو استقرار الأسعار، إلى أن جاء الأمر 10-04 الذي نص صراحة على أن استقرار الأسعار هو الهدف النهائي والرئيسي للسياسة النقدية، بعدها حدد هدفه باستهداف معدل للتضخم من مجال إلى معدل محدد بإعلان صريح، أما من حيث الأهداف الوسيطية فإن في الفترة 1994-1998 تمثلت في صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر، أما بعد سنة 2001 تمثلت في النقدي الأساسي. وحدد الأمر 03-11 الأهداف الوسيطية في المجاميع النقدية وحجم القروض المصرفية، سعر الصرف، وأضاف الأمر 10-04 تنظيم السيولة والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته نظرا لفائض السيولة الهيكلي في البنوك.

من خلال ما سبق نستنتج أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر تمثلت في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) و هدف استقرار الأسعار (التضخم) و بدرجة أقل التشغيل و الاستقرار الخارجي، و فيما يلي تفصيل لكل منها.

أولا - هدف النمو الاقتصادي:

إذا كان معدل النمو الاقتصادي يتطلب تحريك الطاقات وزيادة الاستثمارات الإنتاجية بشكل مستمر بتفعيل الطلب الكلي، فإن ارتفاع معدلات التضخم لاسيما قبل مطلع الألفية الثالثة حال دون بلوغ ذلك مما استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص حجم الطلب الكلي بدلا من تنشيطه، إن النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر من داخلية، مما جعل دور السياسة النقدية هو امتصاص فائض السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم التي تقف عائقا أمام النمو الاقتصادي والتنمية الإقتصادية وإذا كان معدل النمو يقاس بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام، و فيما يلي نوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022).

الجدول رقم 3-1: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

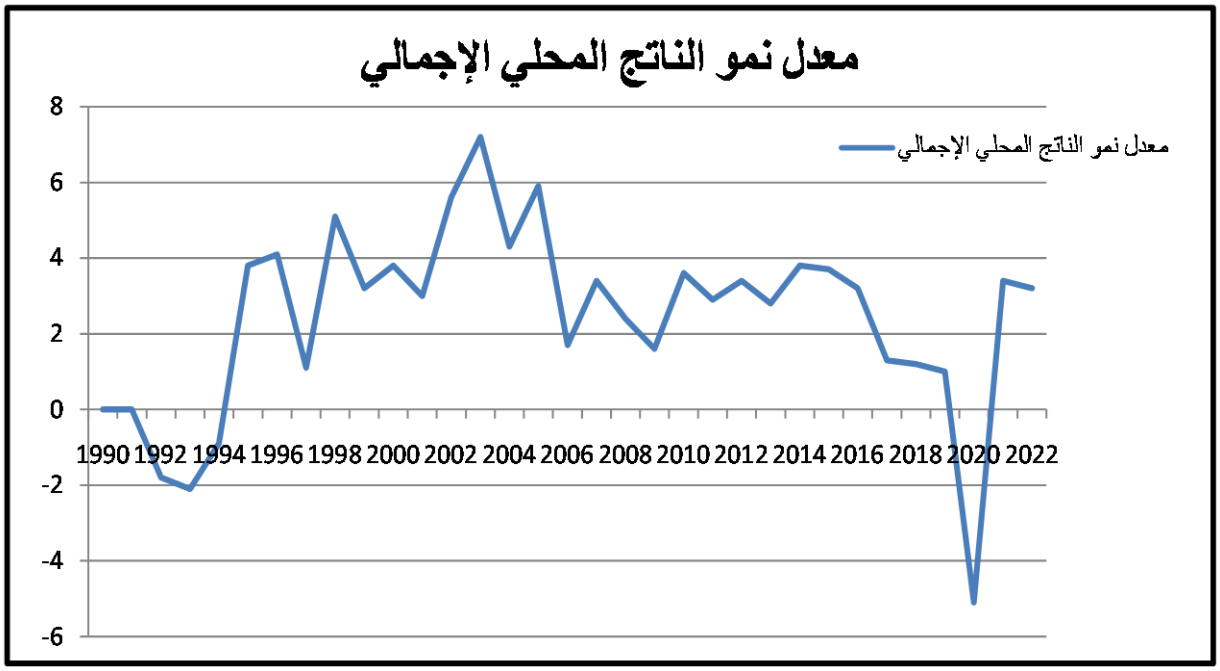
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	0,80	-1,20	-1,80	-2,10	-0,90	3,80	4,10	1,10	5,10
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3,20	3,80	3,00	5,60	7,20	4,30	5,90	1,70	3,40
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	2,40	1,60	3,60	2,90	3,40	2,80	3,80	3,70	3,20
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	1,30	1,20	1,00	-5,10	3,40	3,20			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&locations=DZ&start=1990

و يمكن تتبع تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل التالي:

الشكل 3-1: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-1

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذبا خلال الفترة الأخيرة، حيث كانت معدلات النمو سلبية خلال السنوات الأولى إلى غاية سنة 1994، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية بداية من أواخر الثمانينات، إضافة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج التعديل الهيكلي والتثبيت الهيكلي وما رفقهما من انكماش اقتصادي والذي سببه ضعف المعدلات حيث ارتفع معدل النمو نسبيا بداية 1995 حيث بلغ 3.8% ليصل إلى 5.1% سنة 1998 أما في بداية 2000 فقد تم تسجيل معدلات نمو مقبولة وكانت ايجابية حيث وصلت إلى 3.8% سنة 2014 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، فيما شهدت معدلات النمو انحدار بداية 2015 حيث بلغت 3.7 ثم شهدت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت 1.2% سنة 2018 و 0.8 % سنة 2019 ويعود ذلك إلى الانخفاض في أسعار النفط مجددا وما رافقه من تبني سياسات اقتصادية انكماشية كترشيد النفقات وغيرها. ليسجل لنا قيمة سالبة بلغت -5.1 % سنة 2020 و هذا يعود للوضع الاقتصادي المتأزم بسبب الأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19) التي أثرت كثيرا على الاقتصاد و أشلت حركته. و نلاحظ ارتفاع في معدل النمو بعدها في سنة 2021و 2022 بنسبة 3.4 % و 3.2 % و هذا بسبب فتح الاقتصاد و المعاملات مع الخارج، أيضا التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي و تخطي أزمة كوفيد-19 بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات من جديد.

ثانيا-هدف استقرار الأسعار (التضخم):

بعد الاستقلال و في مرحلة الاقتصاد المخطط لم يكن هدف تحقيق استقرار الأسعار لمكافحة التضخم من أولويات السلطة النقدية، لكن بصدور قانون النقد و القرض سنة 1990 اعتبر تحقيق استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، و تعزز استقرار الأسعار أكثر بصدور الأمر 10-04الذي جعله هدف نهائي للسياسة النقدية و يمكن توضيح معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2020) من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 3-2: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022). **الوحدة: %**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	16.95	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.64	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4.85	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.39
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
معدل التضخم	5.59	4.26	1.95	2.42	6.5	9.3			

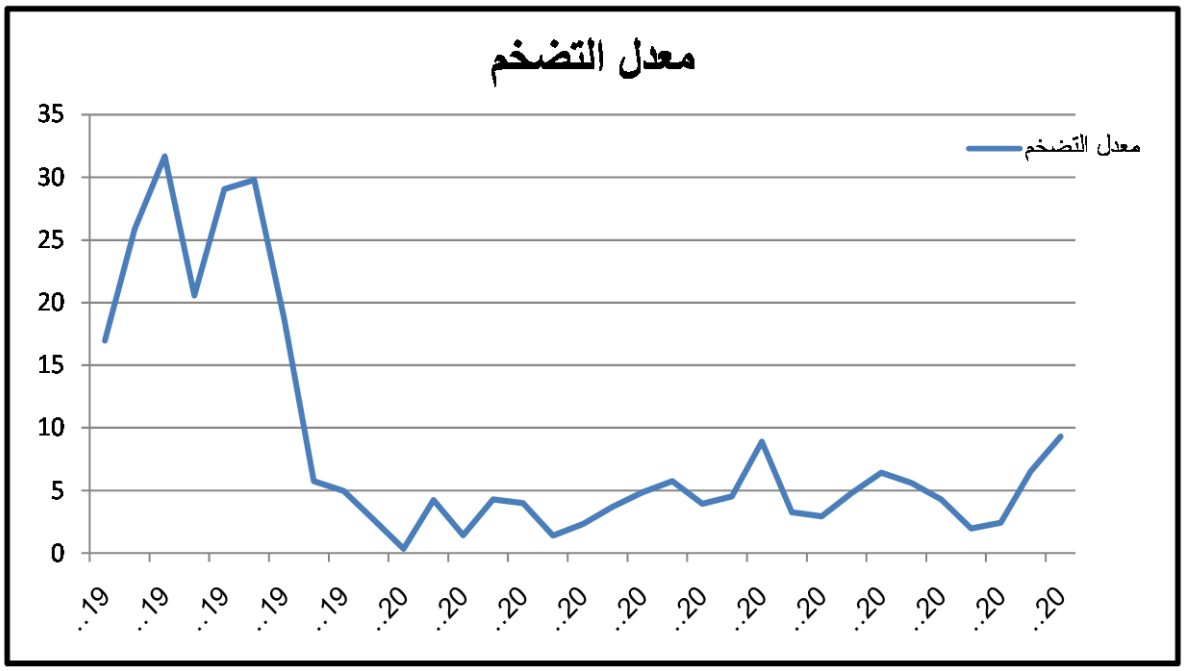
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، و معطيات بنك الجزائر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

./https://www.bank-of-algeria.dz

و يمكن تتبع تطور معدل التضخم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3-2: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-2

من خلال الجدول رقم 3-2 يظهر لنا أنه خلال الفترة 1990-1996 شهد معدل التضخم ارتفاعا كبيرا بسبب سياسات تحرير الأسعار المطبقة نتيجة عقد اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، أما خلال الفترة 1997-2000 انخفض معدل التضخم حيث سجل أدنى مستوى له سنة 2000 ب 0.33% ، وهذا راجع انتهاج الجزائر السياسة النقدية الانكماشية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتثبيت الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي في خلال هذه الفترة.

و في الفترة 2001-2014 ارتفع معدل التضخم نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الذي استدعى التوسع في الإنفاق الحكومي بزيادة الكتلة النقدية كذلك الزيادة في الأجور، وارتفع في سنة 2009 إلى 5.74 سنة 2009 بسبب التضخم المستورد جراء تأثير الأزمة المالية العالمية 2008.

وسجل أعلى قيمة في سنة 2012 بمعدل 8.89% وهو أكبر معدل له بعد سنوات التسعينات والذي كان لأسباب داخلية منها ارتفاع أسعار السلع الفلاحية الطازجة والسلع الغذائية وارتفاع الكتلة النقدية التي ساهمت ب 84% في معدل التضخم خلال هذه السنة وهي أكبر مساهمة لها خلال عشر سنوات قبل سنة 2012.[1]

وارتفع معدل التضخم خلال سنتي 2015 2016 ، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الخدمات ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول ابتداءا من جوان 2014 الذي أدى إلى انخفاض احتياطات الصرف، ثم تراجع خلال السنوات 2017 ، 2018، 2019 لانخفاض أسعار الإنتاج الصناعي للقطاع العام بشدة وانخفاض أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ارتفع معدل التضخم سنة 2021 ثم سنة 2022 ويفسر هذا بانخفاض مستوى الإنتاج الكلي الحقيقي بفعل جائحة (كوفيد-19) جراء الركود الاقتصادي الذي شهده العالم.

ثالث- هدف التشغيل:

يمثل التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وهذا من خلال المادة 55 من قانون النقد والقرض، هذا الارتباط يقود إلى القول بأن عدم تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري وما يهمنا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال قانون النقد والقرض في مجال السياسة النقدية وهي الفترة التي يبينها الجدول التالي:

[1] التقرير السنوي 2012، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، بنك الجزائر، ص 52.

الجدول رقم 3-3: تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	21.7	20.3	21.4	23.2	24.4	27.9	28.7	25.4	28
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	29.2	31.1	27.3	25.7	23.7	20.1	15.4	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	11.33	10.7	9.96	9.97	11	9.8	10	11	11.5
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
معدل البطالة	10.3	10.4	10.5	12.20	11.70	12.5			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي و التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يتضح من الجدول رقم (3-3) أن الاقتصاد الوطني قد شهد معدلات كبيرة للبطالة، فقد ارتفعت معدلات البطالة من 21.7% سنة 1990 إلى 24.4% سنة 1994 لتستقر عند 28.1% خلال الفترة (1995- 1998)، لتبلغ 31.1% كأقصى حد سنة 2000، بعد ذلك سجلت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2013، من نسبة 27.3% حتى وصلت 9.8%.

يعود هذا الانخفاض في معدل البطالة إلى تبني سياسة توسعية المطبقة منذ سنة 2000، حيث تم تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي ذي الطبيعة الإنفاقية، ثم لترتفع مرة أخرى في سنوات 2014، 2015، 2016، ليبقى مرتفعا في السنوات الأخيرة بمتوسط 12% مما يعني أن السياسة النقدية لم تستطيع تحقيق هذا الهدف بسبب جائحة كوفيد-19 و الاعتماد التام على قطاع المحروقات وعدم تنويع الاستثمارات.

رابعا- هدف التوازن الخارجي:

يعتبر تحقيق التوازن الخارجي من الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية و للحكم على فعاليتها لا بد من تحسين ميزان المدفوعات و تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف فميزان المدفوعات يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار أسعار الصرف فهو يبقى على عاتق بنك الجزائر تحقيقه، و الجدول التالي يوضح مسار كل من رصيد ميزان المدفوعات و سعر الصرف في الجزائر.

الجدول رقم 3-4: تطور ميزان المدفوعات و سعر الصرف في الجزائر (1990-2022)

رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)، سعر الصرف دج/الدولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
رصيد ميزان المدفوعات	-0,22	0,51	0,24	-0,01	-4,38	-6,31	-2,09	1,16
سعر الصرف دج/الدولار	8.95	18.47	21.83	23.34	35,10	47,69	54,75	57,73
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد ميزان المدفوعات	-1,74	-2,38	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
سعر الصرف دج/الدولار	58,74	66,64	75,29	77,27	79,69	77,38	72,07	73,36
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد ميزان المدفوعات	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33	20,14	12,06	0,13
سعر الصرف دج/الدولار	72,65	69,37	64,57	72,65	74,40	72,85	77,55	79,38
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رصيد ميزان المدفوعات	-5,88	-27,54	-26,03	-21,76	-15,82	-16,93	-16,37	-1,48
سعر الصرف دج/الدولار	80,56	100,46	109,47	110,96	116,62	119,36	126,83	135,11

السنوات	2022
رصيد ميزان المدفوعات	18,47
سعر الصرف دج/الدولار	142,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر. https://www.bank-of-algeria.dz/

عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا خلال الفترة (1990-1993) وهذا نتيجة لتحسن أسعار النفط التي بلغت أقصى قيمة لها في عقد التسعينات ب 24.4 مليار دولار للبرميل سنة 1990، وخلال الفترة (1994-1995) أصبح رصيد ميزان المدفوعات سالبا ب 4,38- مليار دولار و 6,31- مليون دولار على التوالي، ففي هذه الفترة انخفضت حصيلة الصادرات الجزائرية من جهة، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، ومن جهة أخرى قد سجل ارتفاع في قيمة الواردات لتصل إلى 9.2 مليار دولار سنة 1994، ونظرا لتحسن سعر النفط بين سنة 1997 ارتفع رصيد ميزان المدفوعات إلى 1,16

مليار دولار، إلا أن الأزمة العالمية سنة 1998 أدت إلى تدهور أسعار النفط وانخفض إلى مستوى 12 دولار للبرميل أدت إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات بين 1998- 1999 ب .1,74-مليار دولار و 2,38- مليار دولار على التوالي، وقد سمح الظرف المواتي لسوق النفط والثورة التي عرفتها أسعار النفط من تحقيق فائض مستمر ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث وصل الفائض المسجل في المدفوعات سنة 2008 إلى 36,99 مليار دولار، حيث تراجع بشكل كبير سنة 2009 حيث بلغ 3,86 مليار دولار، ثم ارتفع إلى 20,14 مليار دولار سنة 2011، و قد انخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل و كبير حيث بلغ 0,13 مليار دولار سنة 2013، ليعرف مرة أخرى رصيدا سالبا من سنة 2014 إلى غاية سنة 2021 وذلك راجع بطبيعة الحال لأزمة 2014 و انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 ليعود مرة أخرى للتحسن و يسجل رصيد موجب بـ 18,47 مليار دولار بعد الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات و التعافي من الأزمة الصحية العالمية.

أما بالنسبة لسعر الصرف فقد عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة 1990-1999 حيث كانت قيمته 8.95% سنة 1990، 18.47 % سنة 1991، ليصل إلى 57,73 % سنة 1997، لبستمر الارتفاع حيث بلغ سنة 2000 نسبة 75,29% ليرتفع إلى 77,27% و 79.69% على التوالي سنتي 2001-2002 وفي سنة 2003 شهد انخفاض حيث بلغ نسبة 77,38 واستمر بذلك تماشيا مع تراجع قيمة الدولار وذلك راجع إلى إحداث التجارة العالمية أما الفترة 2004-2010 شهدت استقرار في أسعار الصرف حيث تراوحت ما بين 72% و74% ليستمر في الارتفاع إلى أن بلغ سنة2014 نسبة 80.56% هذا ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية وبالتالي ارتفاع قيمة الدينار وبلغ سنة 2015 نسبة 100,46% حيث حافظ على استمراره في الارتفاع إلى أن بلغ سنة 2019 نسبة 119,36% وسنة 2022 نسبة 142%.

و عموما نستنتج أن اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال ذو طبيعة هيكلية بسبب الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد كلية على قطاع المحروقات و يبقى تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مرهون بتقلبات أسعار الصرف و هو ما يجعل السياسة الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان و توزيعه داخل الاقتصاد الوطني بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي على مجموعة من الأدوات غير المباشرة المتمثلة في سعر إعادة الخصم و الاحتياطي الإجباري و عمليات السوق المفتوحة، كما استحدث أدوات جديدة للسياسة النقدية.

الفرع الأول: تطور الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في الجزائر.

أولا- معدل إعادة الخصم: تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية والتحكم في سيولة الاقتصاد ، وهذا ما تم تحديده في أحكام المادة 43 من قانون 190 المتعلق بالنقد والقرض، والمادة 69 في الأمر -03-11 المتعلق بالنقد والقرض. وتم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

أ. سندات تجارية مضمونة من الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛

ب. سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن لهذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة، ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز سكن؛

ج. سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

ويمكن تلخيص تطور معدل إعادة الخصم منذ سنة 1990 إلى غاية 2022 في الجدول التالي:

[1] موسى لحلو بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 274-275.

الجدول رقم 3-5: تطور معدل إعادة الخصم (1990-2022)

المعدل	يحسب بداية من تاريخ	إلى تاريخ
10.50	1990/05/22	1991/09/30
11.50	1991/10/01	1994/04/09
15.00	1994/04/10	1995/08/01
14.00	1995/08/02	1996/08/27
13.00	1996/08/28	1997/04/20
12.50	1997/04/21	1997/06/28
12.00	1997/06/29	1997/11/17
11.00	1997/11/18	1998/02/08
9.50	1998/02/09	1999/09/08
8.50	1999/09/09	2000/01/26
7.50	2000/01/27	2000/10/21
6.00	2000/10/22	2002/01/19
5.50	2002/01/20	2003/05/31
4.50	2003/06/01	2004/03/06
4.00	2004/03/07	2016/09/30
3.50	2016/01/01	2017/09/30
3.75	2017/10/01	ديسمبر 2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : - النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2022، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2020، ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور معدل الخصم في الجزائر عرف تذبذبات واستقرار خلال فترات محددة، فقد عرف خلال الفترة 1990-1994 حالة ارتفاع مستمر من 10,50% سنة 1990 وصولا إلى 15% كأعلى معدل له وذلك سنة 1994، ويرجع هذا الارتفاع المتواصل إلى السياسة النقدية التوسعية للحد من شدة التضخم في تلك الفترة. أما خلال الفترة الممتدة بين 1995- 2004 فقد عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا مستمرا من 14 سنة 1995 وصولا إلى 4% ليبقى ثابتا بنفس المعدل إلى غاية سنة 2015 ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التحكم في معدلات التضخم وتحسن مستوياته نتيجة برامج التثبيت والتعديل الهيكلي واتفاقيات الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي)، وخلال سنة 2016 انخفض

معدل إعادة الخصم إلى 3,5 ويعود إلى الارتفاع سنة 2017 إلى 3,75 محافظا على نفس المعدل إلى غاية سنة 2022، ويمكن إرجاعه إلى سياسة بنك الجزائر كرد فعل للأزمة النفطية وانخفاض أسعار البترول وما مدى تأثر الاقتصاد الوطني بتداعياتها ولجوء الحكومة الجزائرية إلى سياسة التمويل غير التقليدي.

ثانيا- معدل الاحتياطي الإجباري:

هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% وفي سنة 1994 أصدرت التعليمة رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمة من الاحتياطات ب 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة.[1]

و الجدول التالي يبين نسبة تطور الاحتياطي الإجباري:

الجدول رقم 3-6 : تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2022)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي الإجباري	9	9	11	12	12	12	8	4	10
السنوات	2019	2020	2021	2022					
معدل الاحتياطي الإجباري	10	3	2	2					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، ديسمبر 2008، ص 17
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، مارس 2014 ، ص 17
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، مارس 2019 ، ص 17
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، الثلاثي الثالث 2023، ص 17

[1] لحول موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 277-278 .

شهد معدل الاحتياطي الإجباري منذ بداية استخدامه وإدراجه ضمن أدوات السياسة النقدية تعديلات مختلفة وفق ما عرفه الوضع الاقتصادي بالجزائر، حيث عرف هذا المعدل ارتفاعا متواصلا إلى غاية سنة 2013 أين بلغ 12% وذلك بهدف امتصاص فائض السيولة المصرفية وتفاديا لما قد ينجم عنه من ضغوط تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية في الاقتصاد، وفي 2016-2017 باشر بنك الجزائر في تخفيض معدل الاحتياطي إلى 8% و 4% على التوالي لضخ سيولة إضافية للبنوك بعد تباطؤ نمو الكتلة النقدية سنتي 2015 و 2016 نتيجة تدهور أسعار المحروقات، ليعاود بنك الجزائر رفع معدل الاحتياطي سنتي 2018 و 2019 إلى 10% محاولة منه تخفيض الكتلة النقدية التي عرفت ارتفاعا اثر تطبيق التمويل غير التقليدي في هذه الفترة، وبعد ما عرفه العالم من ركود اقتصادي اثر الأزمة الصحية التي طالت تداعياتها جميع الاقتصاديات عمد بنك الجزائر تخفيض معدل الاحتياطي مرة أخرى في 2020 إلى 3 % و 2 % سنة 2021 و 2022 كمحاولة من بنك الجزائر لضبط التوازنات المالية.

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا تتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السنوات 20% من إجمالي الإرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة لكن بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف الـ 20% وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية.

طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر.

من خلال ملاحظة نوع السندات التي تحوزها المصارف العمومية تتبين أن غالبيتها تشكل سندات لديون غير مضمونة على المؤسسات العامة، لذلك وبعد ظهور فائض السيولة في السوق النقدية بداية من 2002 لم يستطع البنك المركزي تحريك هذه الأداة لأنه لا يمتلك أوراق مالية عامة كما أنه لا توجد أوراق مالية للقطاع الخاص، كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق أذونات الخزينة العامة، بالإضافة إلى ضعف تطور سوق السندات الحكومية، ومع ذلك يبقي دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزاء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ المصارف بالنسبة لأصولها.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 277 .

الفرع الثاني: تطور الأدوات الحديثة للسياسة النقدية في الجزائر.

سعت السلطات النقدية الجزائرية لاستحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية في سبيل تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار كهدف نهائي و صريح للسياسة النقدية بالجزائر و الاستقرار النقدي و الاقتصادي تبعا لذلك، و فيما يلي أهمها:

أولا- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة:

هي أداة جديدة غير مباشرة أدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر، وتستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة، 7 أيام أو 3 أشهر على مستوى البنك المركزي من عائد يحدده هذا الأخير (وهذا ما يسمى بتسهيلات الودائع المأجورة).

تطور نسبة هذا العائد من 1% في 2007/06/12 إلى 0.75% في 2007/12/25 إلى 0.3% في 2009/06/14.

في هذا التحديث الجديد أدى بالسلطات النقدية إلى تغيير محتوى تسيير خزينة البنوك على مستوى الوكالات البنكية الموجودة على التراب الوطني، حيث أصبحت أرصدة البنوك الوكالات البنكية الموجودة في كل ولاية) في حساباتها لدى بنك الجزائر تحول مباشرة إلى رصيد البنك الرئيسي في الحساب المفتوح لدى بنك الجزائر وذلك مباشرة بعد انتهاء عملية المقاصة الكلاسيكية على مستوى هاته الوكالات، وقد بلغ إجمالي التسهيلات في مارس 2006 ما يقارب 146 مليار دج ليصل إلى 456 مليار دج في ديسمبر 2006 ليصل إلى 483 مليار دج في ديسمبر 2007،[1] و قد تراجع دورها ابتداءا من سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط .

ثانيا- آلية استرجاع السيولة:

انطلاقا من سنة 2001 وما عانته المنظومة المصرفية من فوائض مالية مفرطة نتيجة ارتفاع أسعار النفط استحدثت بنك الجزائر أداة جديدة تمثلت في آلية استرجاع السيولة أين يقترض البنك المركزي من البنوك التجارية بسعر فائدة متفق عليه لامتصاص فائض السيولة وذلك من خلال عمليات استرجاع السيولة ل سبعة أيام سنة 2002 وفي 2005 أدرجت آلية استرجاع لمدة ثلاثة أشهر وفي 2013 أضيفت آلية استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر.

وفيما يلي تطور لمعدلات بنك الجزائر لآلية استرجاع السيولة وفق الجدول أدناه.

[1] بن لدغم فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الجدول رقم 3-7 : تطور معدل استرجاع السيولة خلال الفترة (2002-2022)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 - 2012
استرجاع السيولة لـ 7 أيام %	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75
استرجاع السيولة لـ 3 أشهر %	/	/	/	1.9	2	2.25	2	1.25
استرجاع السيولة لـ 6 أشهر %	/	/	/	/	/	/	/	/
السنوات	2013 - 2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
استرجاع السيولة لـ 7 أيام %	0.75	/	3.5	3.5	/	/	/	
استرجاع السيولة لـ 3 أشهر %	1.25	/	/	/	/	/	/	
استرجاع السيولة لـ 6 أشهر %	1.5	/	/	/	/	/	/	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، لسنة 2009، العدد 06، ص 17
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، لسنة 2011، العدد 14، ص 17.
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، لسنة 2019، العدد 49، ص 17
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث 2023، العدد 64، ص 17

قد ساهمت آلية استرجاع السيولة في امتصاص السيولة المصرفية الفائضة بمعدل 2.75% في ديسمبر 2002 لينخفض إلى 0.75% سنة 2004، حيث كانت المبالغ الممتصة في هذه الفترة في تزايد مستمر قدرت بـ 129.7 مليار دينار في ديسمبر 2002 لتصل إلى 400 مليار دينار سنة 2004، ثم تراوحت معدلات استرجاع السيولة بين 1.25% و 1.75% ما بين سنة 2005 و 2008 ، ليستقر هذا المعدل عند 0.75% منذ سنة 2009 إلي 2016 أين استقرت معها المبالغ الممتصة عند 1100 مليار دينار طيلة الفترة الممتدة من 2007-2011، لتزداد وتصل إلى 1350 مليار دينار سنة 2013، وفي أكتوبر 2015

قام بنك الجزائر بتخفيض عتبة امتصاص السيولة إلى 300 مليار دينار، ليرفعها من جديد في ديسمبر من نفس السنة إلى 700 مليار دينار .

وفي سنة 2016 تم التوقف عن استخدام هذه التقنية ولكن مع تشكل فوائض مالية معتبرة لدى المصارف جراء تطبيق آلية التمويل غير التقليدي نهاية 2017 أعاد بنك الجزائر تفعيل عمليات استرجاع السيولة بداية من جانفي 2018 حتى 2019 بمعدل 3.5% ، ولم يتم استخدامها بعدها.

أما استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 بمعدل 1.90% حيث شهدت ارتفاعا محسوسا منذ ذلك الوقت والى غاية 2007 أين بلغ معدلها 2.25% ، لتعاود الانخفاض تدريجيا لتستقر عند معدل 1.25% منذ 2009 إلى 2016 ولم يتم الاعتماد عليها في باقي السنوات، في سنة 2013 تم إدراج بنك الجزائر تقنية استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر وبمعدل 1.5% حتى سنة 2016. [1]

ثالثا- سياسة التيسير الكمي:

في ظل ما شهدته الجزائر من تراجع حاد في الاحتياطات النقدية جراء انخفاض أسعار النفط منتصف سنة 2014 ، ولمواجهة هذه الأزمة قامت الحكومة الجزائرية باستخدام التيسير الكمي أو ما يسمى بالتمويل غير التقليدي اتجاه حديث للسياسة النقدية في أكتوبر 2017 وفق القانون رقم 17/10المؤرخ في 11/10/2017 المعدل والمتمم للأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض والذي بمقتضاه قام البنك المركزي بإصدار النقود دون تغطية وضخ الأموال بشكل مباشر في الاقتصاد عبر شراء سندات الدين الحكومية من أجل تغطية احتياجات تمويل الخزينة ولمدة 5 سنوات تجنبا اللجوء إلى المديونية الخارجية، و في ظرف تميز بعجز رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2018 نجد أن قيم التمويل غير التقليدي المتبعة من طرف الحكومة في تزايد مستمر أين تمت طباعة 2185 مليار دج خلال الفترة الأخيرة من سنة 2017 وطباعة 3585 مليار دج في جانفي2018 وارتفع مرة أخرى وذلك بعد المصادقة على تعديل قانون النقد والقرض في المادة 45 مكرر من الأمر 03- 11، الذي يسمح باستخدام التمويل غير التقليدي، وفي سبتمبر من سنة 2018 إلى 4005 مليار دينار و استمرت هذه الزيادة لتصل في ماي 2019 إلى 6556.2 مليار دينار[2].

---

[1] جميعة فاطمة، **السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي بالجزائر في إطار تلاحق الأزمات النفطية دراسة تحليلية للفترة (2000-2021)**، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، سنة 2023، المجلد 06، العدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ص 402-403.

[2] المرجع نفسه، ص 403-404.

المطلب الثالث: تحليل مدى مسايرة تطور الكتلة النقدية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2202)

إن الحديث عن مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2006، وهي فترة الدراسة، يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط والعلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح في حالة تطبيق السياسة التقييدية (الانكماشية). هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوما تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني)، و يمكن توضيح تطور معدل نمو الكتلة النقدية M 2 و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم3-8: تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022).

السنوات	الكتلة النقدية M 2 (مليار دج)	معدل نمو الكتلة النقدية %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	الكتلة النقدية M 2 (مليار دج)	معدل نمو الكتلة النقدية %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
1990	343,00	13,94		**2007**	5994,60	21,50	3,4
1991	415,00	20,99	-1.2	**2008**	6955,90	16,04	2,4
1992	516,00	24,34	-1,8	**2009**	7173,10	3,12	1,6
1993	627,00	21,51	-2,1	**2010**	8280,74	15,44	3,6
1994	723,51	15,39	-0,9	**2011**	9929,18	19,91	2,9
1995	800,00	10,57	3,8	**2012**	11013,30	10,92	3,4
1996	915,04	14,38	4,1	**2013**	11941,50	8,43	2,8
1997	1081,51	18,19	1,1	**2014**	13686,70	14,61	3,8
1998	1592,00	47,20	5,1	**2015**	13704,50	0,13	3,7
1999	1789,00	12,37	3,2	**2016**	13816,30	0,82	3,2
2000	2022,53	13,05	3,8	**2017**	14974,70	8,38	1,3
2001	2473,51	22,30	3	**2018**	16636,70	11,10	1,2
2002	2901,53	17,30	5,6	**2019**	16510,70	-0,76	1
2003	3354,44	15,61	7,2	**2020**	17659,60	6,96	-5,1
2004	3738,03	11,44	4,3	**2021**	19633,50	11,18	3,4
2005	4146,90	10,94	5,9	**2022**	22512,73	14,66	3,2
2006	4933,70	18,97	1,7				

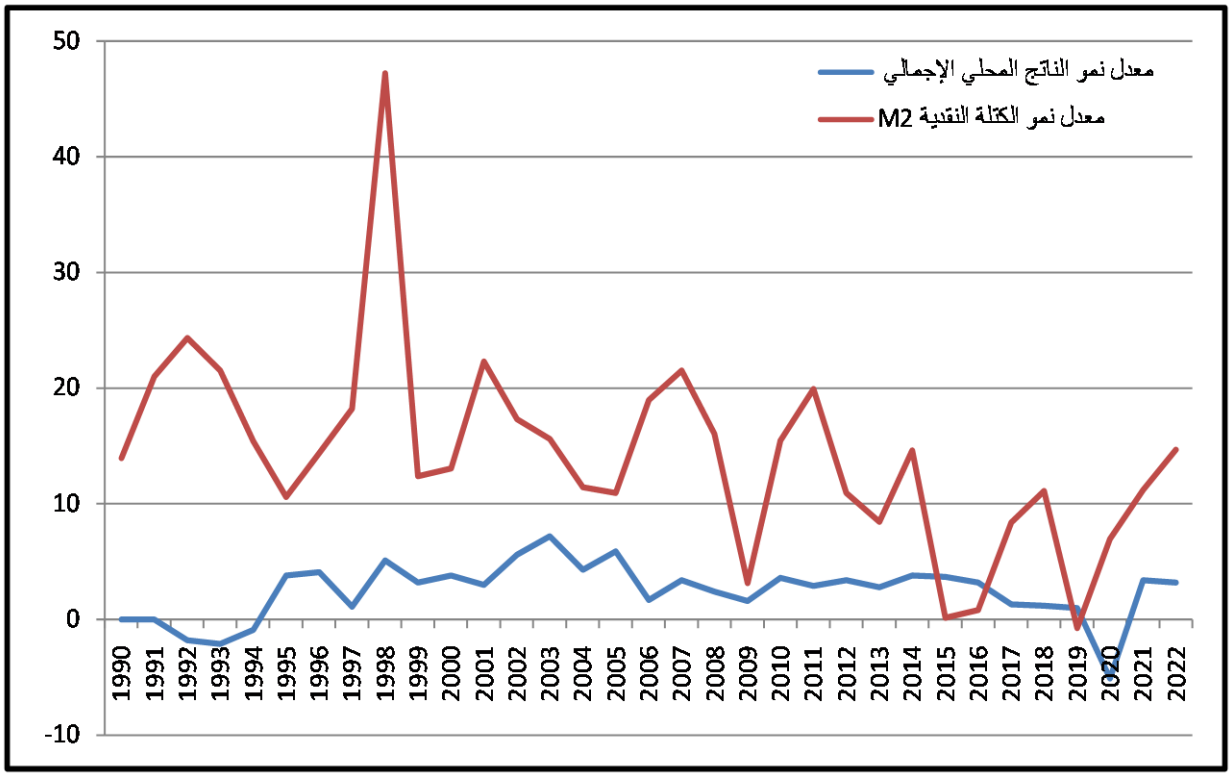
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2005- 2006.

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2003-2005-2011.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 6 لسنة 2009 ص 11.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 ديسمبر 2015، ص 11.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 64 لسنة 2023، ص 11.

و يمكن توضيح طبيعة هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل 3-3: تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-8.

من الجدول و الشكل السابقين يتضح أمامنا أن سنتي 1990, 1992 قد سجل نمو متزايد للكتلة النقدية ولكن من دون أي مقابل عيني، وكان هذا النمو بنسب تفوق نسب نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، وبهامش كبير بما معناه الاقتصاد يشهد حالة من الارتفاع المستمر في الأسعار أي تسجيل ضغوط تضخمية كبيرة بسبب السياسة النقدية التوسعية المطبقة.

تميزت سنوات 1991و 1993 و 1994 بتراجع نمو الكتلة النقدية بسبب ما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي ضمن البرنامج الاستعدادي الذي ينص على التقليص من الإصدار النقدي من أجل التخفيض في معدلات التضخم، أما إجمالي الناتج الحقيقي فشهد تراجعا حقيقيا بقيم سالبة أي بسبب تطبيق سياسة نقدية تقيدية من أجل الحد من الضغوط التضخمية التي انعكست على النمو الاقتصادي الذي كان يتميز بضعف الطاقة الإنتاجية و اعتماده على مداخيل المحروقات التي عرفت تراجعا نسبيا كذلك.

أما الفترة من سنة 1995 وإلى غاية سنة 1999 فقد تميزت بنمو في الكتلة النقدية ولكن دون مقابل لها في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي إلا سنة 1999 أين شهدت تراجعا في نسبة النمو، ولكن دائما تبقى معدلات نموها تفوق ال10%، وتكون أكبر من نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي الذي لا يتعدى 5%، وتزامنا مع هذه الفترة نلاحظ الانخفاض المسجل في نسب التضخم من 31,7% سنة 1992 إلى 5,7% سنة 1997 وهذا الانخفاض يعود لتطبيق البرامج الإصلاحية مع صندوق النقد الدولي.

و بحلول سنه 2001 عرفت الكتلة النقدية توسعا نقديا وبمنحنى متزايد وذلك بمعدل نمو قدر بـ 22% نتيجة ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الخارجية جراء تحسن أسعار النفط وتماشيا مع برامج الإنعاش الاقتصادي والتوسع في حجم الإنفاق العام قصد الخروج من تبعات الأزمة التي مرت بها الجزائر، وإلى غاية 2005 أين سجلت معدلات نمو منخفضة وصلت إلى 11.44% وهذا لاستحداث بنك الجزائر لأداة استرجاع السيولة في أفريل 2002، لتعاود بعدها معدلات نمو كتلة النقدية في التوسع و الارتفاع في سنوات 2006 و 2007 و 2008 نتيجة تنفيذ الحكومة لبرنامج ضخم لا يقل أهمية عن البرنامج الأول وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو مما سبب فائضا في السيولة المصرفية، فباشر إثر ذلك بنك الجزائر إدخال أداة جديدة منها تسهيله الوديعة المغلة للفائدة من أجل امتصاص ذلك الفائض ابتداء من جوان 2005. غير أن سنة 2009 سجلت انخفاضا محسوسا في معدلات نمو الكتلة النقدية بمعدل 3.12 % مقارنه بـ 16.04% سنة 2008 وذلك اثر الصدمة الخارجية للأزمة المالية العالمية وتراجع الودائع تحت الطلب لدى المصارف والبنوك الراجع بدوره إلى تقلص ودائع قطاع المحروقات والموجودات الأجنبية، ومع بداية سنه 2010 وبسبب توسع الموجودات الخارجية الصافية وتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية نتيجة استقرار الأزمة الأمريكية وارتفاع أسعار البترول عاد نمو الكتلة النقدية من جديد بنسبة 15.44% مع الإشارة إلى انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 8.43 سنه 2013. نتيجة استحداث أداه استرجاع السيولة ل 06 أشهر ورفع معدلات الاحتياطي القانوني إلى 12%، ليعاود سنه 2014 الارتفاع بمعدل 14.61%، إلا أنه شهدت سنتي 2015 و 2016 انخفاض حاد في نمو العرض النقدي بمعدل 0.13 % و 0.82 % على التوالي نتيجة الصدمة الاقتصادية بسبب تهاوي أسعار البترول في السداسي الثاني من سنة 2014 و الانخفاض الكبير في الموجودات الصافية الأجنبية مما أجبر السلطات النقدية البحث عن أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي فسجلنا بذلك عودة المنحنى إلى الارتفاع بنسب طفيفة في 2017 نتيجة ارتفاع ودائع شركات المحروقات التي استفادت أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية

في إطار اعتماد بنك الجزائر نمط التمويل الغير تقليدي في أواخر 2017 من جهة والتحسن الطفيف في أسعار البترول سنة 2018 من جهة أخرى، وفي سنه 2019 انخفضت معدلات النمو الكتلة النقدية بسالب 0.76 وهذا راجع إلى الأزمة الصحية التي شهدها العالم (كوفيد-19) وما صاحبها من توقف عجله الاقتصاد والتوقف في حركة النقل والذي والتي طالت جميع أدى بدوره إلى انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياته وفي هذه الفترة إعادة بنك الجزائر تفعيل أداة امتصاص السيولة لسبعة أيام بمعدل 3.5% بعد التخلي عنها في 2016 ورفع الاحتياطي القانوني إلى 10% بعدما كان قد خفض ال8% و4% في 2016 و 2017، ليعاود العرض النقدي سنه 2021 و 2022 الارتفاع بمعدل 11.18% و 14.66% على التوالي و هذا بسبب التعافي من الأزمة الصحية العالمية و انفتاح الاقتصاد العالمي و عودت حركيته بالإضافة إلى الإرتفاع النسبي في أسعار المحروقات.

وإذا ما قورنت معدلات نمو الكتلة النقدية بمعدلات نمو الناتج الحقيقي وحسب الشكل أعلاه نجد أنها قد فاقتها بكثير في أغلب الفترات، مما يفسر ضعف النتائج المحققة في هذه الفترة مقارنة بالبرامج الإنفاقية التي اعتمدت خلال نفس الفترة وهذا ما يعني أن الاقتصاد الجزائري عانى من عدم الاستقرار النقدي طيلة فترة الدراسة ماعدا سنني 2009 و 2019 أين انخفض معدل نمو الكتلة النقدية واقترب من معدل نمو الناتج المحلي وذلك اثر انخفاض أسعار النفط في هذه الفترات.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص 405-407.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة النقدية في الجزائر عرفت تطورا في القوانين التنظيمية بدءا بصدور قانون النقد و القرض ثم صدور الأمر 01-01 المعدل و المتمم له، ثم الأمر 03-11 المتمم له، و كذا الأمر 10-04 المعدل و المتمم للقانون 03-11 ، حيث أصبح بنك الجزائر يستعمل أدوات السياسة النقدية و المتمثلة في: الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة معدل إعادة الخصم و غيرها من الأدوات التقليدية و هذا بغية تحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في تحقيق النمو الاقتصادي و استقرار الأسعار.

و في ظل انهيار أسعار النفط و تفشي فيروس كورونا حاول السلطات النقدية اعتماد سياسة التمويل غير التقليدية كسياسة نقدية حديثة من خلال تعديل قانون النقد و القرض بموجب القانون 10/17 الصادر في 11 أكتوبر سنة 2017، و في الأخير و من خلال الدراسة التحليلية للسياسة النقدية في الجزائر و مدى مسايرة تطور الكتلة النقدية للنمو الاقتصادي يمكن القول أن السياسة النقدية لها تأثير محدود على النمو الاقتصادي.

خاتمة

تعمل السياسة الاقتصادية الكلية لأي دولة على تحقيق الأهداف المحورية و المتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و التشغيل الكامل و نمو اقتصادي موجب، بالإضافة إلى استقرار سعر الصرف، وفي دراستنا هذه تم التركيز على هدف النمو الاقتصادي هذا الأخير الذي يسهم بدون شك في تحسين مستوى معيشة المجتمع، و تشمل السياسة الاقتصادية على مزيج متنوع من السياسات من أهمها السياسة النقدية و التي تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى و حاجة المتعاملين الاقتصاديين، و يمكن لهذه السياسة أن تكون انكماشية كما يمكن أن تكون توسعية و ذلك حسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و كذا الأوضاع الاقتصادية السائدة مستخدمة بذلك أدوات مباشرة متمثلة في سياسة سياسة تأطير الائتمان و سعر الفائدة و الإقناع الأدبي. الخ، أو أدوات غير مباشرة منها سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري و سياسة السوق المفتوحة، أو أدوات أخرى حديثة كسياسة التيسير الكمي و أسعار الفائدة الصفرية و سياسة أسعار الفائدة السالبة.

ومن خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر و مدى مساهمتها في تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يعتبر أهم مؤشر للاستقرار الاقتصادي مع إبراز أهمية السياسة النقدية في توجيه السياسة الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي و مدى تأثره بتطور الكتلة النقدية M2 باعتبارها أهم مؤشر للسياسة النقدية.

اختبار صحة الفرضيات:

– تعتبر السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية أقل فعالية منها في الاقتصاديات المتقدمة بسبب الإختلالات الهيكلية و المالية و النقدية، و لنجاحها لا بد من متابعة تطبيق إصلاحات بتنويع القطاعات المنتجة و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– تغيرت أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبل السلطة النقدية في الجزائر تماشيا مع متطلبات كل مرحلة، فمن فائض السيولة الذي ميز الفترة 2001–2014 إلى استعمال أدوات حديثة غير تقليدية فرضتها المرحلة الأخيرة بدءا من سنة 2015 و انهيار أسعار النفط و التي تميزت بضخ السيولة و انتهاج سياسة نقدية تيسيرية، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– لم تستطع السلطات النقدية في الجزائر من تحقيق أهداف السياسة النقدية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي حيث يبقى الاقتصاد الوطني مرتبط بمدى تحسن أسعار البترول. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائـــج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل لجملة من النتائج نذكر أهمها:

- تعد السياسة النقدية المطبقة في الدول النامية غير فعالة و هذا يعود لهيكل الاقتصاد الذي يتميز بضعف المنظومة المصرفية و عدم فعلية الأسواق المالية و النقدية.
- تميزت أدوات السياسة النقدية و المتمثلة في أداة استرجاع السيولة و أداة تسهيل الودائع المغلة للفائدة و أداة الاحتياطي الإلزامي بالفعالية في امتصاصها للسيولة الفائضة خلال الفترة 2000-2013.
- إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري يجعل النمو الاقتصادي رهينة الأسعار النفطية.
- القطاع المصرفي الجزائري الغير مواكب للتطورات المصرفية في العالم أعاق إلى حد ما قيام بنك الجزائر بأداء سياسة نقدية حقيقية.
- تمكنت السياسة النقدية بالجزائر إلى حد ما التحكم في فائض العرض النقدي من خلال أدوات استرجاع السيولة، التسهيلة المغلة للفائدة، معدل الاحتياطي القانوني.
- السياسة النقدية الغير تقليدية و المتمثلة في التيسير الكمي التي تم تطبيقها سنة 2017 كانت فعالة في تزويد الاقتصاد بالسيولة اللازمة لمواجهة العجز و عدم اللجوء للاستدانة.
- تميزت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2022) بتذبذب واضح و تأثرها بمختلف الصدمات البترولية، و عدم استجابتها للسياسة النقدية و أدواتها المعتمدة.

التوصيات :

- يجب ضبط نمو الكتلة النقدية بالنمو الاقتصادي و عدم الاقتصار على ضخ السيولة لمعالجة فترات الانكماش دون الاهتمام بفترات الرواج، و هذا باستغلال نمو المعروض النقدي لاستثمارها في القطاعات الحقيقية بما يساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي و بالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي و بقاء سيرورة أداء الجهاز المصرفي.
- محاولة تطوير السوق النقدي و هذا بغية زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية كأداة السوق المفتوحة و أداة معدل إعادة الخصم اللذان يؤثران مباشرة على المعروض النقدي.
- العمل على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بدل الاعتماد على صادرات المحروقات التي لها آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني.
- لتفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل أكبر و تحقيق معدل نمو موجب يجب العمل على تنسيق السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية و التجارية.

آفاق الدراسة:

تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة لربط العلاقة بين أدوات السياسة النقدية و أحد متغيرات الاقتصاد الكلي و المتمثل في النمو الاقتصادي حيث يمكن التوسع في الموضوع أكثر، إذن هناك اقتراحات بحثية نقترحها من بينها:

- أثر سياسة التمويل غير التقليدي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- أثر التدخل الحكومي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب و المؤلفات:

- أسامة بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجورمد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ، 2003.
- إسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2008.
- بن قدور بن علي، يبرير محمد، **السياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، 2018.
- صالح مفتاح، **النقود و السياسة النقدية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
- طاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2015.
- عبد الرحمان يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندرية، الدار الجامعية بالاسكندرية، 2000.
- عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية** ،الدار الجامعية، مصر.
- عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية **الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر،عمان، الأردن،الطبعة الأولى.
- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى ، الأردن، 2018.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، الاسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالاسكندرية، 2000.
- محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- محمد يوسف كمال، **المصرفية الإسلامية و السياسة النقدية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 1996.
- مدحت القريشي، التنمية **الاقتصادية** "**نظريات ،سياسات وموضوعات**" دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية – المفهوم، الأهداف، الأدوات** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- موسى لحلو بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015.
- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للطبع والنشر، الطبعة الأولى ، عمان، 2004.
- هيل عجمي جميل الجنابي رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2009.
- وليد مصطفى شاويش، **السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى، مكتب التوزيع في العالم العربي، بيروت، لبنان، 2011.
- وسام ملاك، **النقود و السياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، 2000.

الأطروحات و المذكرات:

- العرباوي منال، **فعالية السياسة المالية و النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي إلياس بلعباس، 2020-2021.
- آسيا علية، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة حالة الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة تبسة، 2010-2011.

- بعوني ليلى، **دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي- حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، فرع سبر آراء و التحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

- بن لدغم فتحي، **ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص بنوك و مالية، جامعة تلمسان،2012 .

- بوزعرور عمار، "**السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2007-2008.

- بوشة محمد، **محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -حالة الجزائر- الفترة 1990-1998**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع القياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

- سعدية حديوش، **أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019-2020.

- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002-2003.

- صواليلي صدر الدين، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

المجلات و المنشورات العلمية:

- أحمد شفيق الشاذلي، "**قنوات انتقال اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي**"، صندوق النقد العربي، العدد 39،اكتوبر 2017.

- بتول شكوري، **الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العربي للسكان، بيروت، نوفمبر 2004.

- بلعزوز بن علي، "**قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**"، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس،2008.

- جميعة فاطمة، **السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي بالجزائر في إطار تلاحق الأزمات النفطية دراسة تحليلية للفترة (2000-2021)**، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، سنة 2023، المجلد 06، العدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.

- خليل عبد القادر، بن عروس رضوان، **سياسة أسعار الفائدة السالبة كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية دراسة تجارب بعض الدول**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9 العدد 1 جامعة البليدة 2، 2018.

- روشو عبد القادر، **التأطير القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، الجلد 16.

- سعودي صالح الدين، كزار رمضان، **انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02، المجلد 05، ديسمبر 2020.

- صالح عيادي، عبد الوحيد صرارمة، **التسهيل الكمي كآلية للسياسة النقدية غير التقليدية وتداعيات اعتماده في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد 04، الجزائر، 2019.

- صالح مفتاح، **أهداف السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، فيفري 2004.

- صاري علي، **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية**، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 2، العدد1، الجزائر 2016.

- صاري علي، **السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1 ، جامعة الجزائر 3، 2013.

- طيبة عبد العزيز، "**فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011**"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12- جوان 2014.

- مجد مالك خضر، **فعالية السياسات النقدية غير التقليدية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 02 ، المجلد 26، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2018.

- محمد لكصاصي، **الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

- محمد هاني، ميلود وعيل، «**سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية دراسة تحليلية**»، مجلة التنمية و الإشراف للبحوث والدراسات جامعة البويرة، المجلد 3 ، العدد 4 ، جوان 2018.
- محمد يحياوي، **انعكاسات الإجراءات الاستثنائية التي تبنتها السلطات النقدية الجزائرية في ظل جائحة كوفيد-19 على النظام البنكي الجزائري**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، العدد 01، المجلد 06، 2021.
- ناصر بوجلال، كمال ديب ، **التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ،12، العدد ،01 الجزائر، 2019.

التقارير الرسمية، القوانين و التشريعات:

- قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة السابعة والعشرون العدد ،16، 18، أفريل 1990.
- أمر رقم 03-11، مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت 2003 ، **يتعلق بالنقد والقرض** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة الأربعون، العدد 52، 27 أوت 2003.
- أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت، 2010، **يتعلق بالنقد والعرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة السابعة والأربعون، العدد 50، 01 سبتمبر 2010.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2022، سبتمبر 2023.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021 ديسمبر 2022.
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2016 سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر التقرير السنوي 2012.
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2005- 2006.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2003-2005-2011.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، لسنة 2009.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، لسنة 2011.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث 2023.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، ديسمبر 2008.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، مارس 2014 .

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، مارس 2019 .
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2022.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2020.

المواقع الالكترونية:

- بنك الجزائر، الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/.
- البنك الدولي، الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

- صندوق النقد الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&locations=DZ&start=1990